بسم الله الرحمن الرحيم

" تقـــديم "

هناك اعتقاد شائع عن الدراسة الجغرافية لمصر ، وعن معالجة الملامح الجغرافية ، والشخصية المكانية لها ، وتناول هذا بالدراسة والتحليل ، فحوى هذا الاعتقـــاد . ان جغرافية مصر تتميز بالبساطة والسهولة . اذ أن مصر تتمتع بموقع جغرافي متميز بين قارات العالم القديم ، وأنه لم تطرأ تغيرات جوهرية على حدود الدولة المصــرية ، ولا شكلها العام ، منذ الدولة القديمة . كما أن التغيرات التي طرأت على الرقعة الزراعيـة أو المعمور فيها ، هي تغيرات محدودة للغاية . فقد ظلت الظروف الصحراوية الجـــافة سائدة على جانبي الوادي والدلتا منذ أقدم العصور . وأن هذه الظروف سائدة حتي الوقت الحاضر . دون أي تغيير .

كذلك فقد عكف سكان مصر منذ العصور القديمة على تركيز نشاطهمفي الاستخدامات الزراعية للأرض. وجهودهم في ذلك سابقة غير مسبوقة . وهي زراعة فيضيـــــة ، بدأت حوضية ، وتطورت الى فيضية كثيفة ، ثم الى زراعة ري أشد كثافة . يدعمها نظـــــام فلكي في ورود الماء بانتظام ، وفي تحديد مواسم الزراعة والمحاصيل . ولايزال النشاط الزراعي الكثيف سائدا حتى اليوم ، بالرغم من تغيرات كثيرة طرأت على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للسكان . فالزراعة لم تزل أكبر نشاط اقتصادي منفرد في البلاد ، سواء من حيث حيز استخدامات الأرض، أو عدد المشتغلين . أو من حيث حجم هذا النشاط ، وتنوع قطاعاته الاقتصادية .

وكان من الطبيعي ، نتيجة للأسباب السابقة ، أن تهيىء هذه الظروف الجغرافيـــة المثالية والرائعة . مع المناخ الدفىء ، بيئة نموذجية لتفاعل الحضارة الانسانيـــة ، وارتقائها في مصر منذ أقد العصور .

ولنفس الأسباب السابقة ، فقد ظل المهتمون بالدراسات المصرية ، أو بدراســات عن مصر ، ظلوا يعتقدون أن " الدراسة الجغرافية لمصر " لاتعدو أو تتجاوز ، مجموعة الحقائق البسيطة العامة التي أشرنا اليها فيما سبق . ولذا فهي تبدو دراسة بسيطــة للغاية . ونتيجة لذلك ، فقط اتجه معظم الدارسين للمسائل المصرية ، الى التركيز علــى

الجانب التاريخي ، باعتباره الميدان الأفسح ، والحقل الأعمق ، الغني بل والمفعم بالاحداث والتطورات التاريخية الهامة . والرصيد الذاخر بالمعرفة الانسانية ، الذي تتشابك فيه الحلقات التاريخية في تسلسل الحضارات الانسانية المتلاحقة .

ومسألة أخرى ينبغي أن ننوه لها ، وهي أن كل شيء في مصر بحكم طبيعتها ، وتكوينها ، له طبيعة مركزة : فالعمران في مصر مركز في الوادي والدلتا ، دون بقية الأراضي الشاسعة المحيطة بهما من الشرق والغرب . ونسبة المعمور في مصر الى المساحة الكلية للبلاد لا تعدو ٣٫٦ ٪ . كذلك فان مصادر المياه في مصر تتركز في مصدر واحد ، أو قل في نهر واحد هو النيل ، ذو الاتجاه الواحد ، الذي يسعى فيه النهر الى الشمال وكأنما يسعى الي القطب .

كذلك فان ورود الماء الى مصر أو وصوله اليها ، انما ظل يحدث في موسم واحد تتجمع فيه محصلة السنة كلها . فتأتي محصلة الثروة والماشية للبلاد دفعة واحدة . كذلك فان الزراعة في البلاد ذات نمط واحد متميز .كانت في الماضي زراعة فيضية كثيفة ، تحولت بعد ذلك الى زراعة ري دائم أشد كثافة . وأصبح السكان لا يتركون شبرا واحدا من أرض النيل السوداء الا وزرعوه بالمحاصيل والبساتين .

والسكان أيضا متجانسون ، ومتميزون في جوهرهم ، متشابهون في خصائصهم وملامحهم الجسمية والحسية ، وفي السحنة واللون ، ويكادوا يتركزون أو قل يختصرون في مجموعة اثنوغرافيه واحدة في النهاية . ولا ينبغي أن نقلل هنا من أهمية واقع الانصهار العرقي ، بل والدموي بين العرب الوافدين منذ الفتح العربي الاسلامي وبين السكان الأصليين . وهذه حقيقة تاريخية ثابتة ، وبعيدة المدى . وقد عرفت مصر العرب قبل الفتح العربي ، فقد وفدت اليها جماعات العرب القحطانيين الزراع الذين كانوا يعبرون البحر ويستقرون في الوادي ، وعرفت مصر أيضا العرب العدنانيين الرحل ، الذين كانوا يجوبون المراعي المصرية في سيناء وشمال شرقي البلاد وفي شرقي الدلتا . ومعنى هذا أن المؤثرات العربية كانت قبل الفتح العربي ودخول الاسلام ، ولكن جاء الفتح العربي كخطوة حاسمة . وهؤلاء جميعا ، صهرتهم البوتقة السكانية المصرية .

ومصر في النهاية اقليم واحد ،اذا نحن تكلمنا عن جغرافيتها • فنلاحظ أن مصر تتركز كلها في اقليم طبيعي واحد ، أو تختصر في اقليم طبيعي واحد ان صح التعبير ، هو "الوادي" أو " السهل الفيضي " • أما الحديث عن الصحاري المصرية وسيناء فليست له نفس الأهمية ، انما هو لازم لشمولية الدراسة ، وعدم اغفال أجزاء من البلاد دون تناولها بالدراسة • ولكن الدراسة الجغرافية الحقيقية فتتركز في اقليم واحد لاغير هو الوادي •

ومصر تعني عند أهلها وادي النيل • ويكتسب اسمها تركزا اضافيا ليعني في الوقت نفسه الدولة والبلاد والعاصمة • أما القاهرة فهو اسم العاصمة عند الرسميين والمثقفين ، وهو عند عامة الناس" مصر "• سواء كنت في الدلتا أو الصعيد •

ومن الملاحظ أيضا أن كل من أهتم بدراسة مصر في الماضي أو الحاضر ، قد سحره تاريخها الطويل ، بل وجذبته أحداثه الغنية المتنوعة ، فتاريخ مصر ، مفرط في القدم ضارب في بعد الزمن ، ولا يقل التاريخ المصري غيرالمكتوب أهمية عن التاريخ المكتوب • وحضارات عصرماقبل التاريخ لهانفس الاهمية •وهو تاريخ غني سواء في الحضارة او الادب أوالفلسفة أوالتاريخ أوالسياسة • اذ لانجد في الجغرافيا كتابا مفرداعن مصر• وكتاب وصف مصر ، لعلماء الحملة الفرنسية تشريح حضاري وانثروبولوجي ووصف عام لأحوال البلاد وأهلها في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي • أكثر من دراسة جغرافية والكتابات الانجليزية والفرنسية في الفترة الحديثة عن جغرافية مصر • هي بحوث متفرقة ، من أبرزها كتابات جون بول " اضافات الى جغرافية مصر " وأعمال بيدنل ، وساندفورد واركل ، ومسكيشون ثومبسون وجاردنر • وكارل بوتزر وهيوم ، ولوزاك وغيرهم • وهي كتابات في موضوعات متفرقة عن الوادي أو الصحاري المصرية أو الواحات أو الجيولوجيا • ثم نجد في المكتبة العربية للفترة المعاصرة كتابات في صورة دراسات عن مصر ، أوعن جغرافية مصر التى توجها ببراعة واتقان جمال حمدان فى موسوعته الشاملة عن :" شخصية مصر" •

---

(١) انظر قائمة المراجع الأجنبية

(٢) أبوبكر عبدالعاطي : دراسات في جغرافية مصر الألف كتاب القاهرة ١٩٥٧

(٣) محمد محمودالصياد : عن الجمهورية العربية المتحدة دار النهضةالعربية بيروت ١٩٧٠

(٤) جمال حمدان : شخصية مصر دراسة عبقرية المكان الجزء الأول عالم الكتب ١٩٧٠

جمال حمدان : شخصية مصر دراسةعبقرية المكان الجزئين الثالث والرابع ١٩٨٤

وللانصاف فان"جغرافية مصر"تواجه صعوبات في كتابتها والبحث فيها وتحتاج في الحقيقة الى جهود مخلصة ، وأقلام متعددة ، وأفكار من أهلها تعبر عن واقعها الجغرافي البسيط الممتنع ، لتخرج لنا دراسة حقيقية " لجغرافية مصر " . والباحث عندما يضع هذه السطور بين يدي القارئ انما يضيف مجرد دراسة الى ما سبقتها من دراسات وجهودسابقة أضنى وأشق . وما هذه الا مجرد دراسة أخرى في جغرافية مصر .
وعن تاريخها المكتوب ، وصف العالم اليوناني هيرودوت مصر بأنها " هبة النيل " وكانت درة الامبراطورية اليونانية ، وتوج بها الاسكندر الاكبر المقدوني امبراطوريته . كذلك تسابق الى الوصول اليها والسيطرة على خيراتها الفرس والرومان ،

وكان الفتح العربي الاسلامي لمصر نقطة تحول في تاريخها . أعزها الله بالاسلام ، وانخرطت الغالبية العظمى من أهلها في دين الله [1] . وأصبحت منطلقا للدعوة فاتجهت من مصر الى شمال أفريقيا والاندلس . وجنوبها الى حوض النيل وشرق أفريقيا . ومكانة مصر الاسلامية منذ الفتح العربي وحتى الوقت الحاضر غنية عن الشرح والتفسير . وبصماتها واضحة في الفكر وعلوم الدين والعمارة . وكذلك دور الأزهر الشريف الذي ظل نبراسا للمعرفة والثقافة الاسلامية والفقه والعلوم الشرعية لنيف وألف عام .

وتجدر الاشارة هنا الى أن كل من حاول أن يكتب في جغرافية مصر من عرب أو غيرهم ، وجد نفسه يتكتب عن تاريخ مصر . حيث سلب التاريخ اهتمام الكتاب ، وصرفهم عن الاهتمام الجغرافي الأصلي . أو لأنهم لم يجدوا ما يستحق المعالجة . في محيط جغرافي بسيط المعالم . وهنا قيل أن لمصر تاريخ وليس لها جغرافيا .

وفي الوقت الذي تزخر به المكتبات بعشرات ومئات الكتب عن تاريخ مصر، نجد أنها تكاد تكون خالية من أي دراسة جغرافية متكاملة ، سواء في الكتابات القديمة أو الحديثة . ومعظم ما نستقيه من معرفة جغرافية ، استخرجت من كتابات تاريخية .

---

(١) تشير الاحصاءات الرسمية التي تضمها كراسات التعداد العام للسكان في مصر بأن ٩٣ ٪ من جملة السكان من المسلمين السنه . أما النسبة الباقية فهي من المصريين المسيحيين
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . كراسات التعداد العام لسنة ١٩٧٦م

الموقع والخصائص الجغرافية العامة

تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية ، وقد أثر موقعها هذا في تكوين شخصيتها الجغرافية ، وكذلك كان له أثر كبير في توجيه دورها التاريخي والحضاري في منطقة الشرق الادني ، والعالم القديم بصفة عامة . ومصر وان كانت تقع في أفريقيا ، فان لها واجهة أسيوية قوية ، وكذلك وجهة متوسطية ، حيث تلاطم سواحلها مياه البحر المتوسط ، وهو البحر الذي يعتبره المؤرخون بحق بحيرة الحضارات القديمة . والى الشرق منها تقع الأراضي الفلسطينية عتبة الشرق الى الشام وأرض الرافدين وجزيرة العرب . أما في الغرب فتقع الأراضي الليبية التي تتصل بمصر عن طريق الشريط الساحلي الملاطم للبحر المتوسط ، وفي الجنوب تقع الأراضي السودانية ، ومنابع النهر العظيم ، نهر النيل . كما يحف بالواجهة الشرقية لمصر من نقطة حدودها البرية مع فلسطين في الشرق خليج العقبة فالبحر الأحمر .

وأبعاد الحدود السياسية لمصر لم تتغير منذ أقدم العصور ، الا في بعض التفاصيل الدقيقة لخطوط الحدود ، عندما حددت الحدود السياسية الحديثة للمنطقة ، وان كان الثقل الأقليمي والترابي للنفوذ والسيادة قد ظل بدون تغيير لقرون ، حتى عندما خضعت مصر للسيادة الأجنبية ظلت حدودها السياسية كما هي . ويبلغ طول الحدود السياسية لمصر من الجنوب الى الشمال نحو ١٠٧٣ كيلومتر ، أما أطوال السواحل الشمالية للبلاد على البحر المتوسط فتصل الى نحو ١٢٦٢ كيلومتر ، ولهذا نجدها مربعة الشكل تقريبا . أو للانصاف تكاد تكون مربعة الشكل .

الأراضي المصرية :

ومساحة الأراضي المصرية نحو مليون كيلومتر مربع أو بدقة (١٫٠١٩٫٦٠٠ كم) وهذه المساحة نحو ٣ ٪ من جملة مساحة القارة الافريقية . ومن حيث درجات العرض والطول ، فان مصر تشغل من سطح الكرة الأرضية نحو عشرة درجات عرضية تقريبا . اذ تبدأ من الجنوب عن خط عرض ٢٢ شمالا ، وتنتهي عند خط عرض ٣٢ شمالا عند بلوغها مياه البحر المتوسط . ويمر بها خط مدار السرطان قرب مدينة أسوان في جنوب البلاد .

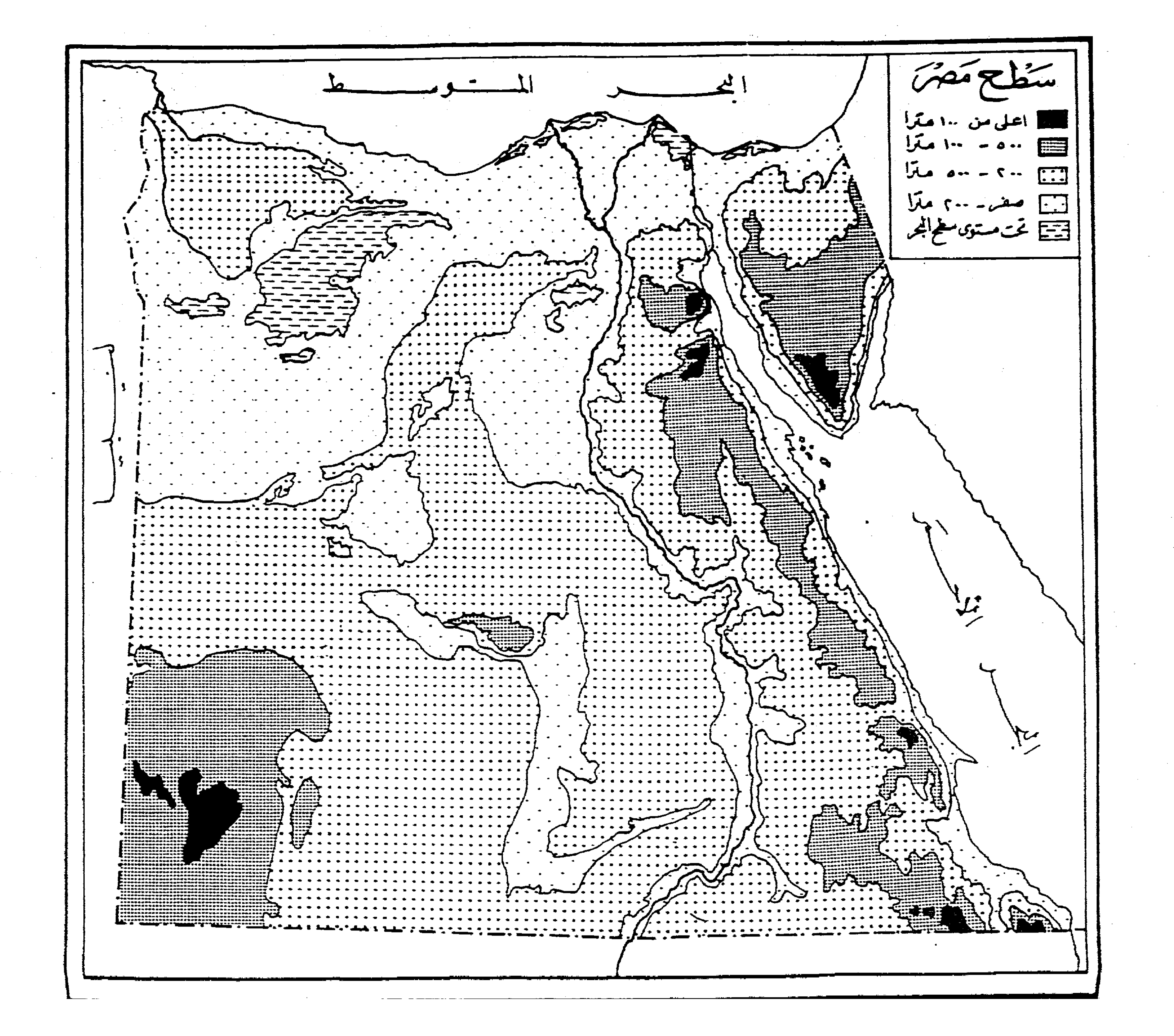
وربع الأراضي المصرية واقع الى الجنوب من مدار السرطان ٠ ومعنى هذا الكلام من الناحية الفلكية أن مصر تقع في الاقليم الصحراوي الجاف ، اللهم اذا استثنينا الشريط الساحلي الضيق في شمال مصر الواقع على البحر المتوسط ، والذي يدخل تجاوزا في نظام البحر المتوسط المناخي ٠

وكان من الطبيعي للأسباب السابقة ٠ أن تسود الظروف الصحراوية ومعظم الأراضي المصرية ٠ وتحتل الصحراء من مصر مساحة تصل الى نحو ٩٦ر٥ ٪ من اجمالي مساحة البلاد بينما يقتصر الجزء المأهول على ٣ر٥ ٪ فقط ٠ والمساحة المأهولة من الأراضي المصرية هي عبارة عن وادي النيل ودلتاه ، وشرزمة من المراكز العمرانية الصغيرة المتناثرة على البحر الاحمر والساحل المشالي الغربي وسيناء ٠ مضافا اليها طبعا النوايات العمرانية الصغيرة والقليلة في واحات الصحراء الغربية ٠

وادي النيل في مصر :

وفي وادي النيل الادني وفي الدلتا ، تجمعت منذ أقدم العصور جماعات السكان التي نشطت اقتصاديا وحضاريا منذ ما يزيد على عشرة آلاف سنة قبل الميلاد كما تشير جميع الدلائل الى أن الزراعة قد اكتشفت ، أو أعيد اكتشافها فوق الأراضي الطينية لوادي النيل ٠ وسهله الفيضي الخصيب ٠ وذلك منذ العصر الحجري الحديث " Neolithic " مابين ٧٠٠٠ ، ٠٠٠ر١٠ سنة قبل الميلاد ،(وربما ايضا قبل ذلك حسب اعتقاد البعض) وفوق هذا الوادي ترعرعت أقدم الحضارات الانسانية ، وأكثرها تقدما في التاريخ على الاطلاق ٠

والفضل يرجع في ذلك الى أن الله سبحانه وتعالي قد ساق هذا النهر العظيم بمياهه الغامرة الى هذه الارض وأهلها ، من منابعه الاستوائية والحبشية ٠ وبعد مسيرة طويلة تجاوز الاربعة آلاف وستمائة كيلومترا يدرك هذا النهر البحر المتوسط ، حيث تصل مياهه الى البحر عبر فرعين رئيسيين حاليا ٠ وكانت للنيل فروع كثيرة في الدلتا في الأزمنة القديمة ٠ ومعروف من هذه الفروع سبعة على الأقل ، لها اسماؤها المعروفة في الجغرافيا


سطح مصر
أعلى من ١٠٠٠ مترا
٥٠٠ - ١٠٠٠ مترا
٢٠٠ - ٥٠٠ مترا
صفر - ٢٠٠ مترا
تحت مستوى سطح البحر
البحر المتوسط
البحر الأحمر

التاريخية للدلتا المصرية [1] . ولا تزال أجزاء من هذه الفروع القديمة تستخدم حاليا حيث تمت الاستفادة منها عند حفر قنوات الري الرئيسية الحديثة ، بعد تطبيق نظام الري الدائم في مصر . وقد تم فعلا تعميق وتهيئة أجزاء من تلك الفروع القديمة للنهر، فدخلت في شبكة قنوات الري الكبرى في مصر . أما الجزء الاعظم من هذه الفروع القديمة للنيل في الدلتا ، فقد أطميت ، وهذا أمر طبيعي في مصر . حيث أن الحمولة التي كانت ترسبها فروع النيل في الدلتا ، كبيرة بالقدر الذي جعل مجرى النهر يهاجر دائما من مجراه الاصلي ، تاركا وراءه مايسمى بالبحيرات النهرية المقتطعة وكانت مواسم الفيضان تساعد على طمر هذه المجاري المهجورة بالطمي حتى اندثرت . ومجمل القول أن هذه الفروع القديمة لا وجود لها حاليا بعد أن أطميت ، وانما الحديث عنها من باب توضيح الجوانب التاريخية للدلتا .

الدلتا المصرية :

والنيل يتفرع حاليا الى فرعين رئيسيين فقط ، الفرع الشرقي هو فرع دمياط والفرع الغربي الأكثر عمقا واتساعا هو فرع رشيد . وهذه التسميات نسبة الى المدن التي تقع عند مصب كل فرع . أو التي كانت تقع عند المصب . اذ أن مصب هذين الفرعين حاليا يقع الى الشمال من هاتين المدينتين بنحو ما بين ١١ ، ١٣ كيلومتر . وتقع نقطة تفرع النيل الى فرعيه في الدلتا عند بلدة القناطر الخيرية ، وتسمي قمة الدلتا . وتقع الى الشمال من مدينة القاهرة بنحو ثمانية وعشرون كيلومترا . ونتيجة لهذا التقسيم الطبيعي للدلتا .. يصبح لدينا ثلاثة أقسام للدلتا المصرية ، الدلتا الشرقية والتي تسمى شرق الدلتا ، ووسط الدلتا ، والدلتا الغربية أو غرب الدلتا . وهذه الاقسام الثلاثة تكاد تكون الاقسام الجغرافية الوحيدة المتميزة في شمال مصر . وأي محاولات لتقسيم الدلتا الى أقسام جغرافية خارج هذا الاطار النهري قد فشلت ، لأن الدلتا في الواقع ما هي الا اقليم جغرافي واحد متكامل ومتجانس ، وموحد في التكوين الطبيعي ، وفي النظام المائي ، وفي صور النشاط السكاني والاقتصادي . ومن ثم تقسم الدلتا تجاوزا الى شرق ووسط وغرب وهو تصنيف أكثر من تقسيم اقليمي .

---

(١) ابراهيم أحمد زرقانه : " الجغرافيا التاريخية لشرق الدلتا " رسالة دكتوراه غير منشورة . قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ١٩٤ ص ٦٤ — ٨٤

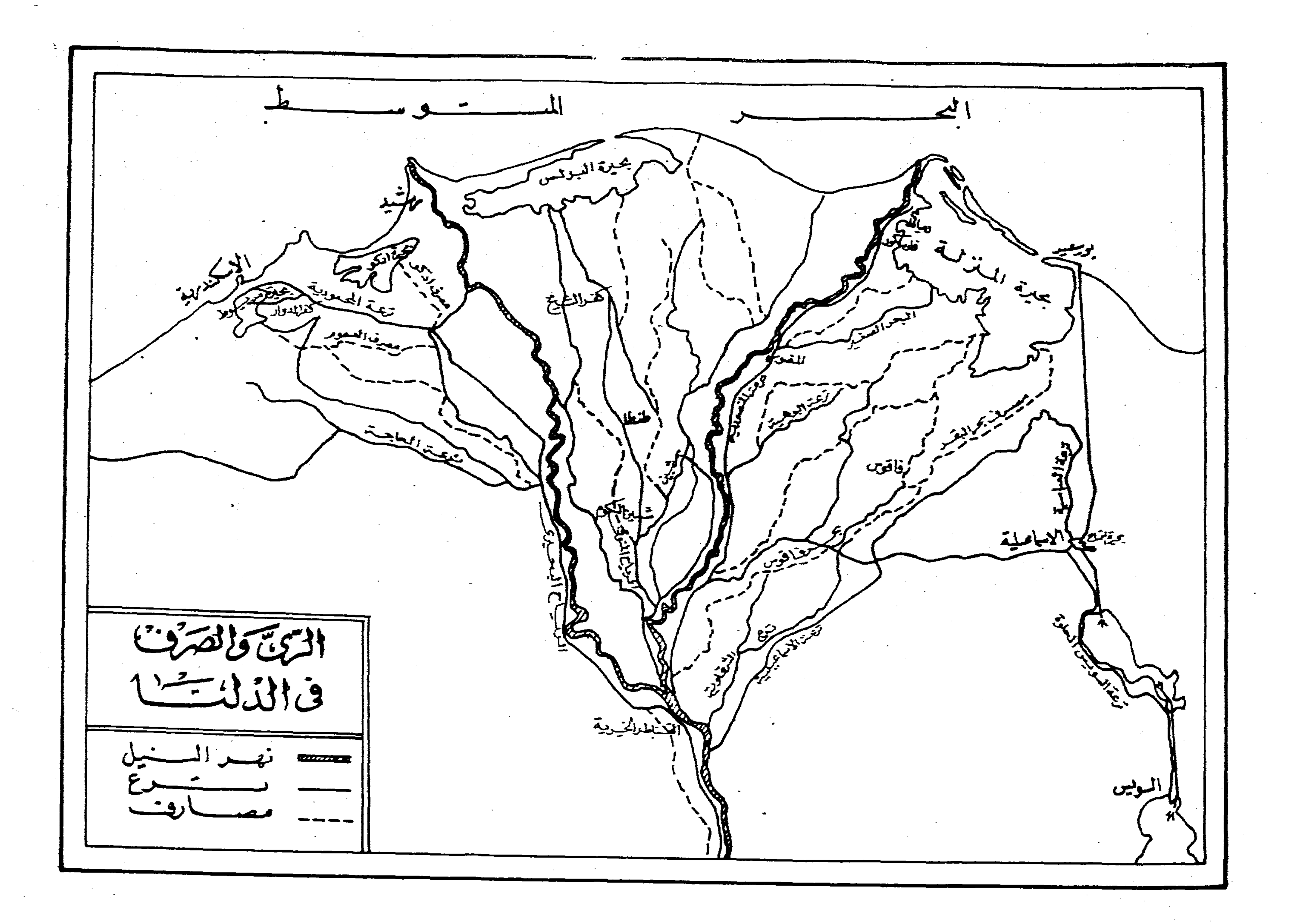
نهـــر النيـــل :

قبل بناء السد العالي جنوب أسوان ، كان النيل يدخل الاراضي المصرية قادما من الجنوب عند قرية أدندان • عند نقطة الحدود المصرية السودانية ، طبعا لا يزال النيل من فضل الله تعالى يدخل الآراضي المصرية بانتظام عند نفس النقطة • ولكن هذه النقطة تغطيها حاليا مياه بحيرة السد العالي • التي تشغل في الوقت الحاضرمسطحا طوليا يبدأمن نقطة السد العالي (ستة كيلومترات جنوب مدينة أسوان المصرية) ويمتد هذا المسطح المائي للبحيرة جنوبا متعمقا داخل الاراضي السودانية لمسافة بعيدة • المهم أن طول البحيرة هو ١٩٥ ميلا ، أو ما يزيد على ٣١٠ كيلومتر • وقد أغرقت بحيرة السد العالي مساحات كبيرة من الأراضي المصرية والسودانية لخدمة ماشية البلدين •

ويجري النيل على أية حال من نقطة الحدود المصرية السودانية في الجنوب الى مصبه في البحر المتوسط مسافة تبلغ نحو ١٥٣٠ كيلومتر • وأهم ما يميز مجرى النيل في الآراضي المصرية عن بقية قطاعات النهر أو أجزائه الأخرى ، انه لا يتصل في مصر بأية روافد على الاطلاق • والمعروف أن النيل في أجزائه العليا والوسطى ، في المنطقة الاستوائية والحبشية ، يتصل بروافد عديدة تغذيه بكميات هائلة من الماء • وتندفع هذه المياه في مسارها الطبيعي نحو الشمال لتجدد شباب النهر وقوته ولتجدد أيضا شباب الأراضي المصرية وعافيتها • وتؤمن التغذية المستمرة لمصدر من أهم المصادر المائية في العالم •

الارسابات الطينية :

ومن أهم خصائص نهر النيل هو ما يأتي به النهر سنويا الى الأراضي المصرية من الغرين أو الطمي التي ظل النهر يرسبها فوق السهل الفيضي لعشرات الآلاف من السنين وفي الواقع فان السهل الفيضي كله مكون من هذه الارسابات الطينية • وانه بسبب هذا الغرين أصبحت دلتا نهر النيل وواديه في مصر من أخصب وأغنى تربات العالم ،اذ تميز بخصوبة فائقة ، وذلك بسبب المكونات المعدنية الغنية التي يتكون منها الغرين • وهي بالطبع مفيدة جدا في الزراعة • فضلا عن الوفرة الغامرة لمياه النهر التي لا تنقطع ، ولا ينضب


البحر المتوسط
بحيرة البرلس
بحيرة المنزلة
رشيد
الإسكندرية
بورسعيد
الإسماعيلية
السويس
ترعة المحمودية
ترعة النوبارية
مصرف العموم
فارسكور
بحيرة التمساح
ترعة السويس الحلوة
القناطر الخيرية
ترعة الإسماعيلية
الرياح البحيري
الرياح المنوفي
طنطا
كفر الشيخ
فاقوس
مصرف بحر البقر
البحر الصغير
الري والصرف في الدلتا
نهر النيل
ترع
مصارف

لها معين ، استوائية في الشتاء والربيع وحبشية في الصيف والخريف .

وتقدر كميات الغرين التي كان يأتي بها نهر النيل الى الأراضي المصرية في كل عام بنحو ١١٠ مليون طن . وهذه الكمية من الارسابات كان يجلبها النهر ، من نحته للصخور البركانية الحبشية ، وبقية التكوينات الأخرى في شرق أفريقيا . ويقدر أن اجمالي كمية الطين التي كانت تأتي الى مصر كانت ترسب على مراحل مختلفة.٣٣ ٪ من حمولة النهر من الطين كانت ترسب في قاع النهر ، ١٥ ٪ من الحمولة كانت ترسب في الوادي عن طريق مضخات لرفع المياه من النهر ، ٥٢ ٪ من الحمولة كانت توزعها قنوات الري الرئيسية والفرعية فوق الأراضي الزراعية في الدلتا (١) .

وحتى سنة ١٩٦٨م كانت ولا تزال مياه الفيضان تنقل نحو ٥٥ مليون طن من الطمي خلال موسم الفيضان وحده . أما حمولة النهر في بقية الشهور فكانت تقدر بنحو ١٥ مليون طن . هذا الى جانب الكمية الكبيرة من الحمولة التي نقلها النهر الى الأراضي المصرية في صورة مذابة . وكان يقدر ما يصل منها الى نقطة مدينة القاهرة بنحو ٧٥ مليون طن ، كانت تأتي في موسم الفيضان وحده ، أما ما كان يأتي به النهرمذابا خلال بقية شهور السنة فلا تزيد على ١٤٠٠٠ طن فقط .

ومن أهم المواد المذابة والعالقة بماء النهر كانت تكوينات الكالسيوم ،وكاربونات الماغنيسيوم ، وكلوريد الصوديوم . ولذلك نرى أن فيضان النهر كان هاما جدا ليس للماء فقط ، ولكن لما يأتي به الماء معه . وبسب الارسابات الطينية الخصيبة (٢) .

وتقدر معدلات الترسيب الطيني في مصر في الماضي وما تمثله من عمر السهل الفيضي في الوادي والدلتا . حسب المعدلات التالية :-

---

1. Fisher, W.B. "The Middle East" a physical, social and regional geography", London, Methuen & Co. Ltd., 1971, PP 486-88.

2. Fisher, W.B. Ibid, PP 485-86.

في مصر العليا	أراضي الحياض	كل ١٠سم من الطين تمثل ١٠٠ سنه
في مصر الدنيا	أراضي الحياض	كل ٣ سم من الطين تمثل ١٠٠ سنه
في مصر الدنيا	أراضي الري الدائم	كل ٥ سم من الطين تمثل ١٠٠ سنه

وفي وسط هذا الاقليم الصحراوي الجاف (الشديد الجاف في الواقع) الذي لا تسقط عليه أمطار تذكر ، ومعروف أن الايام الممطرة في مصر معدودة للغاية باستثناء الشريط الساحلي المتوسطي . نجد أن مصر من الناحية الفلكية جافة ولكنها في نفس الوقت موسمية غنية بالمياه الحبشية والاستوائية على مدار السنة . ذات تربة غنية وزراعية كثيفة . أشبه ما تكون بالواحة .

ماشية النيل:

وقبل بناء السد العالي جنوب أسوان ، كانت مياه النهر تصل الى أدنى مستوى لها في مصر في شهري مايو ويونيو ، وكانت المياه التي تصل الى الأراضي المصرية في الفترة ما بين بداية الاسبوع الرابع من شهر يونيو وبداية موسم الفيضان ، كانت المياه التي تصل الى مصر في تلك الفترة يميل لونها الى الاخضرار ، وهي المياه القادمة من النيل الابيض وأعالي النيل ، وكانت تصحب معها الطحالب من منطقة السدود . ولكن مع وصول مياه الفيضان القادمة الى مصر من النيل الازرق وفرع عطبره ، مع وصول هذه المياه تتحول مياه النهر الى اللون الأحمر ، أو البني المشرب بحمره ، ويرتفع منسوب الماء في المجرى ليصل الى أعلى مستوى له في شهر سبتمبر . والمدة التي كانت تستغرقها مياه الفيضان للوصول من أسوان الى قمة الدلتا هي ستة أيام . بينما بقية شهور السنة خارج موسم الفيضان ، تستغرق المياه مدة ١٢ يوما لتصل من أسوان الى قمة الدلتا .

وكان تصرف مياه النهر في الاوقات العادية - خارج موسم الفيضان - يسير بمعدل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية ، أما زمن الفيضان فان تدفق المياه يزيد في السرعة والكمية . اذ كانت تصل كمية المياه المتصرفة نحو ٨٠٠٠ متر مكعب في الثانية (١) وكانت مواسم

---

1. Fisher, W.B. Ibid. PP 486-87.

الفيضان تتفاوت تفاوتا كبيرا من سنة الى أخرى ففي عام ١٩١٣ كانت كمية مياه الفيضان أقل من نصف الكمية المعتادة في كل عام . أما في عامي ١٨٧٨ ، ١٨٧٩، فكانت كمية مياه الفيضان مرة ونصف قدر الكمية المعتادة في كل عام . اذ كانت تتصرف عند مدينة أسوان بمعدل ١٣٥٠٠ متر مكعب في الثانية .

ولأسباب سابقة الذكر حرص المصريون منذ أقدم العصور على عمل مقاييس للنهر ، لمراقبة التغيرات التي تطرأ على منسوب الماء في النهر يوما بيوم بل ساعة بساعه ، وترقب التغيرات التي تطرأ على مائيته ، وعمل الترتيبات اللازمة لمواجهة هذه التغيرات ، وأشهرها مقياس النيل في الروضة ، وهي في أقصى جنوب جزيرة منيل الروضة بالقاهرة . وكان منسوب الماء في النهر يرتفع من وقت الفيضان بين ٦٫٤ متر الى عشرة أمتار حسب طبيعة وفاء النيل بالماء في كل سنة . وهذه الزيادة فوق منسوب الماء في النهر قبل بدء الفيضان .

ومع تقدم مياه النهر شمالا الى بقية الأراضي المصرية ، نجدها تفقد كمية كبيرة من المفتتات (الحمولة) ، وكذلك تفقد كمية هائلة من الماء عن طريق البخر ، وكانت كمية المياه التي يفقدها النهر نتيجة البخر في المسافة ما بين أسوان والقاهرة تصل الى ١٥ ٪ من اجمالي كمية الماء به في موسم الشتاء والربيع ونحو ٢٧ ٪ من كمية الماء به في موسم الصيف والخريف . وتتناقص كمية الماء بالنهر كلما تقدمت ناحية الشمال ، نتيجة استهلاك الأراضي الزراعية على جانبى النهر في أغراض الري . ومع تناقص كمية المياه نجد أن النهر كان يتخلص من حمولته من الطين والغرين . ويظل يتخلص النهر من حمولته تدريجيا كلما تقدم ناحية الشمال ، حتى تصل مياهه البحر المتوسط وهي تكاد تكون خالية من أي حمولة ، الا من المفتتات الناعمة جدا ، ذات الجزئيات الصغيرة . وكانت هذه الأخيرة تترسب في قاع البحر المتوسط قبالة مصبات النهر القديمة والحديثة . ونجد هذه الارسابات الطينية أمام الدلتا وحتى أمام شواطىء شبة جزيرة سيناء حيث كانت تدفعها التيارات البحرية شرقا الى تلك الجهات . وهذا واضح وضوحا كاملا من متابعة خطوط الأعماق في سواحل البحر المتوسط أمام الاراضي المصرية في الدلتا . فهناك ما يشبه دلتا ثانية في قاع البحر المتوسط . وقد تكونت هذه الدلتا الثانية عبر فترة طويلة جدا من الزمن . ربما عشرات الآلاف من السنين التي كان خلالها يلقي النهر بمياهه

في البحر في البلوين والبلايستوسين والفترة المعاصرة .

وسبب آخر في وجود مفتتات الطين في قاع البحر المتوسط أمام الشواطئ المصرية هو تتابع حركات الهبوط والرفع وذبذبة الشواطئ المصرية في العصور الجيولوجية (١) ، ولو أن البحر المتوسط حاليا تعرض فرضا للانحسار وتقهقر الى الشمال ، أو لو أن الدلتا تعرضت لحركة رفع في كل شمال مصر ، لكشف البحر عن أرض نيلية طينية خصبة ولظهرت دلتا جديدة ، لا تقل مساحة ولا أهمية عن الدلتا الحالية ، كانت مدفونة تحت مياه البحر المتوسط ، وربما تكون في نفس خصوبة الدلتا المصرية الحالية .

مجرى النهر :

ومجرى نهر النيل في مصر من حيث الاتساع والعمق يتأثر بدرجة كبيرة بنوعية التكوينات التي يجري فوقها . فنجده في الثلث الجنوبي من البلاد وقد انحصر مجراه بين حافات من الصخور الرملية النوبية — الخرسان النوبي — ويستمر كذلك لمسافة تصل الى ثلاثمائة كيلومتر من النقطة التي يدخل النيل فيها مصر . طبعا باستثناء منطقتين تشغلهما الصخور النارية البللورية : الأولى عند خانق كلابشه في أقصى الجنوب في أقصى جنوب البلاد والثانية عند الجندل الأول الذي يقع الى الجنوب من مدينة أسوان مباشرة . أما عن الموقع الأخير فلا يزال حتى الوقت الحاضر شاهدا على صراع النهر مع التكوينات النارية القديمة . أما المنطقة الاولى فقد غطتها مياه بحيرة السد العالي حاليا . ولا نجد هذه التكوينات على السطح الا على جانبي البحيرة بعد أن طغت البحيرة على المجرى القديم .

والى الشمال من مدينة أسوان بنحو ١٦٠ كم نلاحظ أن حافات الحجر الجيري تحل محل الحجر الرملي النوبي . أما الى الشمال من مدينة اسنا بنحو ١٢٠ كيلومتر ، فنجد ثنية قنا الشهيرة التي رسمها النهر فوق السهل الفيضي عند مدينة قنا والحوائط الجيرة

---

(١) محمد صفي الدين أبو العز : مورفولوجية الأراضي المصرية القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٧م .

في هذه المنطقة تتميز بأنها تحف بالوادي بشكل حاد ، حيث تهبط هذه الحواف الى السهل الفيضي من ارتفاع يصل الى نحو ٣٠٠ متر . ولكل هذه الحواف الجيرية مصاحبة للنهر في الشرق والغرب وهو يتقدم ناحية الشمال حتى يصل النهر الى نقطة تفرعه المعروفة عند قمة الدلتا .

وهذه الحوائط الجيرية بانفراجها نحو الصحراء الشرقية والغربية هي التي تسمح للسهل الفيضي بالاتساع أو الانكماش . فالوادي يتسع حسبما تسمح له تلك الحافات .فاذا تراجعت هذه الحواف الهضبية بعيدا عن الوادي شرقا أو غربا كلما اتسع السهل الفيضي والعكس .

وتوجد سلسلة من المدرجات النهرية على أطراف الوادي شرقا وغربا . وهذه خير دليل على أن النهر قد ظل يعمق مجراه بعد كل فترة عبر التاريخ ، وبذلك يصل الى عمق أكبر خلال عمليات النحت الصاعد . ولذلك ظهل السهل الفيضي ينخفض تاركا وراءه هذه السلسلة من المدرجات النهرية ، التي تدلنا على الخطوات التي اتبعها النهر ، والمراحل التاريخية التي استغرقها النهر في كل مرحلة ينخفض فيها السهل الفيضي فيها درجة من هذا المسلسل . ويتخذ علماء الجغرافيا التاريخية هذه المدرجات النهرية دليلا بل وحقلا لبحوثهم ، يستمدون منها الادلة والادوات التي تربط بين كل مرحلة من مراحل حضارات عصر ما قبل التاريخ ، ويحددون عمق هذه المدرجات واتساعها . وكذلك الادوات التي تمثل الحضارات المختلفة . وبعد ذلك يقومون بتحديد أعمار هذه المدرجات وظروف تكوينها المناخية والمائية . وكذلك يكشفون أسرارا كثيرة عن ظروف الحياة خلال تلك الفترات . والحضارات التي وجدت ، وكم من الوقت يقدر العمر الزمني لكل حضارة . ومعروف أن الانسان لحرصه على الماء والقرب منه ، ظل ينزل مع السهل الفيضي الى أقرب نقطة يحصل فيها على الماء وفي نفس الوقت البقاء عند آخر نقطة تصلها مياه الفيضان لحماية نفسه وأسرته من غوائله .

السهل الفيضي:

المتوسط العام لاتساع السهل الفيضي لوادي النيل في مصر هو عشرة كيلومترات .

ولكن لانجد البلاد على وتيرة واحدة في هذا الأمر • فبينما لا يزيد اتساع السهل الفيضي كله عند أسوان على ٢٨٠٠ متر ، نجد أن السهل الفيضي يزيد اتساعا بصورة تدريجية كلما اتجهنا شمالا • وقد تأثر الوادي في ذلك بلا شك ، بضيق الحواف الهضبية على جانبيه من الشرق والغرب وكذلك يتأثر باتساعها• ولذلك نجد السهل الفيضي يتسع اتساعا هائلا عند مدينة بني سويف ، ليصل الى ١٧٢٠٠ متر •

وملاحظة أخرى يمكن تسجيلها هنا ، وهي أن النهر يجنح دائما الى التزام الجانب الأيمن السهل الفيضي ، ملاصقا الحواف والحوائط الجيرية • دون أن يترك أي أثر في الجانب الشرقي لأي ارسال فيضي (١) • بينما يترامى السهل الفيضي كله غرب المجرى ، ومعه كل الثقل السكاني والنشاط الاقتصادي والعمراني وكل المعمور • وكما ذكرنا من قبل فان اتساع السهل الفيضي يتأثر بدرجة كبيرة باقتراب الحواف الجيرية من الوادي أو ابتعادها عنه • ولو أن هذه الحواف كانت أبعد بضعة كيلومترات الى الشرق ، ومثلها الى الغرب لتضاعفت مساحة الوادي والسهل الفيضي عدة مرات •ولكانت صورة الزراعة والعمران والنشاط الحيوي مختلفة عما هي عليه الآن • •هنا نجد أن الحواف الجيرية هي العامل الفاصل في تحديد مساحة السهل الفيضي ، وقيدت نشاط النهر وواديه بينهما حتي وصوله الى الدلتا والبحر المتوسط •

ونحت النيل لواديه ، وبنائه للسهل الفيضي استغرق آلاف السنين من عمليات النحت الصاعد ، والنحت الجانبي • ولم يستطع النهر أن يرسم طبوغرافية أخرى غير التي خلفها أمامنا حاليا ، وربما استطاع النهر أن ينحت أكثر في هذه الصخور الجيرية موسعا واديه وربما زاحفا على مساحات أخرى لو كانت الصخور الجيرية التي تتكون منها الحواف لو كانت من صخور لينة • وهذه محصلة منطقية مقبولة •فلو قارنا بين اتساع الوادي في منطقة الحواف الرملية (حواف الحجر الرملي النوبي) في الجنوب لوجدنا أن النهر لم يتمكن من نحتها والتوسع فيها بالسهل الفيضي مثلما فعل مع الحواف الجيرية التي في شمال الوادي - شمال اسنا - وهنا نجد أن الوادي شديد الضيق في مرحلة مروره بين هضاب

---

1. Ball, J. "Contribution to the Geography of Egypt", Cairo, 1939, PP 19-21.

الحجر الرملي النوبي الصلب ، بينما يتسع بشكل واضح في منطقة الهضاب الجيرية .

وما أن يصل النيل الى موقع مدينة القاهرة الحالي ، حتى تأخذ مياه النهراتجاها شماليا غربيا لمسافة ٢٨ كيلومتر ، تبدأ بعدها نقطة تفرع النيل الى فرعيه الشهيرين رشيد ودمياط عند بلدة القناطر الخيرية . وطول فرع رشيد هو ٢٢٩ كيلومتر ،أما فرع دمياط فطوله ٢٣٥ كيلو متر ، بزيادة قدرها ستة كيلومترات عن الفرع الأول . وهذه طبعا ليست المسافة الهندسية بين قمة الدلتا والبحر المتوسط ، أو يتعرض النهر بفرعيه خلال المسافة من نقطة التفرع الى البحر للكثير من الثنيات والمنعطفات النهرية العديدة . حيث يخف انحداره ، وتخف أيضا سرعة جريان الماء به وهذا هو السبب في تدد الثنيات النهرية .

دلتا النيل : تكوينها ومورفولوجيتها:

وتبلغ مساحة الدلتا أو ما يعرف بمصر الدنيا ضعف مساحة الوادي أو مصر العليا والدلتا ذات أهمية حيوية قصوى للحياة المصرية والاقتصاد المصري ، اذ من المعروف أنه لاتزال توجد بها مساحات شاسعة لم تستصلح بعد ، وتدخل في الاستخدام الزراعي وذلك لانتشار مساحات هائلة من البحيرات والسباحات المالحة في أطرافها الشمالية ولو أن هذه المساحات الكبيرة وضعت تحت الاستخدام الزراعي بعد استصلاحها لتغيرت كثيرا مساحة الأرض المزروعة والمعمورة ، وكذلك تغير الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدلتا المصرية .

وشتان بين الوادي والدلتا في الزمن القديم . فالوادي ذو تاريخ عمراني وزراعي ضارب في القدم ، في أوقات كانت الدلتا كلها براري ومستنقعات أما الدلتا فان تاريخ العمران والزراعة فيها تاريخ لاحق ، وهي حديثة العمران البشري والزراعة . وكان المصريون يستخدمون فقط أجزاء محدودة من وسط الدلتا أو ما يسمى بالدلتا الداخلية " The Inner Delta " بينما ظلت الأطراف الشمالية للدلتا مستنقعات وبراري . وبقيت الأجزاء الشرقية والغربية تكسو سطحها الرمال . وقد بقيت هوامش الدلتا الشرقية والغربية عازلا رمليا بين الاجزاء القديمة المعمورة في وسط الدلتا والاجزاء الصحراوية التي تحف بالدلتا من الشرق والغرب . أما يشبه النطاق الهامش.

على عكس الوادي في الجنوب الذي كان مستخدما بكثافة منذ أقدم العصور • وتبوأت أراضيه ريادة التعمير البشري والحضارة ، تلك التى زحفت بعد ذلك على مملكة الشمال • ثم توحدت المملكتان ، بعد نضوج البناء الحضاري والاقتصادي والسياسي في مصر القديمة •

أما عن هوامش الدلتا الخارجية - الاطراف الشرقية والغربية القصوى للدلتا - فقد بدأت يد التعمير والاصلاح تمتد اليها منذ أواسط القرن الحالي بعد أن ازدحمت الدلتا شرقيها وغربيها بالزراعة النيلية الكثيفة والنشاط والكثافات السكانية العالية • وجهود استصلاح هذه الهوامش بدأت تأخذ خطوات عملية وجادة في النصف الثاني من هذا القرن الميلادي ، بعد تسلح السكان بالعلم والتقنيات والأدوات والامكانيات الحديثة •

والنيل في الوادي وفرعاه في الدلتا ، مجاري صالحة للملاحة النهرية في الوقت الحاضر ، ولكن الملاحة فيها قبل بناء السد العالي كانت تمر بظروف موسمية تعوق هذه الملاحة في أجزاء كثيرة من النهر ، وخصوصا في موسم التحاريق - شهري مايو ويونيو - وذلك بسبب انخفاض منسوب مياه النهر في هذين الشهرين الى أدنى مستوى لها • وكذلك فان مياه النيل عندما كانت تنقضي وتنحسر في المجرى ، كانت تكشف عن جزر نيلية والسنة طينية كثيرة تملأ بطن المجرى وكان هذا الانحسار لماء النهر انكماش الأجزاء الصالحة للملاحة في المجرى ان لم تختفي في المجرى كله أحيانا وخصوصا قرب وصول النهر الي مصبه على البحر المتوسط • وعلى العكس فان النهر في موسم الفيضان وفي بقية شهور السنة ماعدا شهري التحاريق كان صالحا للملاحة النهرية بشكل جيد • وكذلك كانت قنوات الري الكبرى ، حيث كانت تتأثر ماشيتها بما يحدث في النهر زيادة ونقصانا •

أحواض الدلتا الزراعة :

ظلت أراضي الدلتا المصرية تتعرض لفيضانات النهر عاما بعد عام ، وتكونت في الدلتا أيضا سلسلة من أحواض الري ، كما هو الحال في الوادي جنوبا • وظلت هذه الحياض قائمة حتى الآن ، حتى بعد تطبيق نظام الري الدائم منذ القرن الماضي • وهناك ملاحظة ينبغي التنبيه لها ، وهي أن مياه الفيضان - أو حتى مياه الري - خلال غمرها

لأراضي الدلتا في موسم الفيضان وخلال عمليات الري ، كانت ترسب المفتتات الكبيرة والمتوسطة من حمولة النهر على الضفاف مباشرة ، أو فوق الأراضي القريبة من مجرى النهر أو قنوات الري . أما المفتتات صغيرة الحجم أو المتناهية في الضآلة والمواد الأخرى العالقة أو المذابة في الماء ، فكانت تنتقل مع مياه النهر الى مسافات أبعد في الدلتا ، اذ كانت تصل التكوينات الدقيقة هذه الى الاطراف الشرقية والغربية للدلتا وهوامشها ، وكذلك الى الاطراف الشمالية ونهايات الفروع وترع الري والأراضي البعيدة . وبتكرار نمط الترسيب هذا على النحو الذي شرحناه ، وعلى مر السنين ، فقد تحولت جيومورفولوجية الدلتا - التي تنحدر نحو الشمال الى البحر بمعدل يصل ١:٣٠٠٠٠ - تحولت الدلتا من حيث هيئتها وشكلها العام الى صورة تقرب كثيرا من شكل ظهر ورقة التوت التي تمتاز بعروق بارزة وكثيرة تحصر بينها تجويفات تشبة الاحواض . هذه العروق البارزة هي في حالة الدلتا عبارة عن الجسور " Levels " والتي ظل المصريون يدعموها بالترميم والرعاية خوفا من أخطار الفيضانات . وأنه فوق هذه الحسور حاليا ، بنيت شبكة الطرق الرئيسية والسكك الحديدة . وكذلك الطرق الثانوية والترابية (١) . وعلى جانبي الطرق والجسور وبالقرب من قنوات الري نشأت معظم مراكز الاستقرار من قرى ومدن (٢) . أما عن المساحات التي تقع بين هذه الجسوروبعد تدعيمها " Embankements "، فتقع أحواض الزراعة والري . أو ما يعرف حاليا بالاحواض " Agricultural Basins " وهذه من المعاملات الارضية " Landmarks " المميزة للأراضي المصرية والتي لا يمكن التجاوز عنها عن الكلام عن طبوغرافية الاراضي المصرية . أو عن الزراعة والاستقرار البشري . وهي لذلك تستخدم حتى الآن في الخرائط الكدسترالية وخرائط فك الزمام في الأراضي المصرية خارج نطاق المدن حتى الآن . ولا تزال لهذه الأحواض اسماؤها وأرقامها التي من خلالها يتم تحديد الملكيات الزراعية . وعن طريقها يتم ضبط السجل العيني للاطيان الزراعية والمنافع العامة . وعلى ذلك تصبح الاحواض الزراعية في مصر ، ليست مجرد أحواض للري ، ولكن تحولت الى ملامح جيومورفولجية متميزة . وأصبحت ترتبط بالدلتا المصرية كلاسيكيا وتميزها عن غيرها من السهول الفيضية ودالات الانهار في غيرها من البلدان .

---

1. Lozach, J., "Le Delta du Nile",Le Caire, 1935

2. Lozach, J. & G. Hug, "L'habitat rural en Egypt", Le Caire, 1930.

وتنحدر الدلتا المصرية انحدارا رقيقا نحو الشمال ، انحدارا لايكاد يكون ملموسا أو حتى محسوسا . واذا كانت مدينة القاهرة التي تبعد هندسيا عن البحر المتوسط نحو ٢٠٠ كيلومتر توجد على منسوب أعلى من سطح البحر بنحو ١٧ متر فقط . ولذا نجد أن الانحدار الرقيق للدلتا نحو الشمال محصلة طبيعية . وتنحدر منطقة وسط الدلتا نحو الشمال . أما منطقة شرق الدلتا فنجد أنها تنحدر ناحية الشمال والشرق . أما منطقة غرب الدلتا فهي تنحدر ناحية الشمال الغربي .

منخفض الفيوم :

ومنخفض الفيوم - أو اقليم الفيوم - وان كان من الناحية الفعلية واقعا في الصحراء الغربية ، الا أنه في الحقيقة امتداد طبيعي لوادي النيل . ويقع منخفض الفيوم الى الجنوب الغربي من مدينة القاهرة بنحو تسعين كيلومترا ، ولا يختلف المنخفض في تكوينه ولا من حيث الشكل عن بقية منخفضات الصحراء الغربية . ولكن المنخفض يتصل بوادي النيل عن طريق شريان حيوي هام هو بحر يوسف ، الذي يستمد مياهه بدوره من ترعة الابراهيمية - قناة الري الكبرى التي تأخذ مياهها من نهرالنيل عند ديروط شمال مدينة أسيوط .

وبدون الدخول في التفاصيل الكثيرة - المتاحة - عن أصل ونشأة هذا المنخفض وطريقة تكوينه ،فان بحر يوسف يدخل منخفض الفيوم عندفتحة ضيقة في الهضبة الجيرية ،يبدو أنه تم قطعها في البلايستوسين ، ربما قبل ذلك . وبعدها تم الاتصال الفعلي بين وادي النيل والبحيرة الكبيرة التى كانت تملأالمنخفض ، والتي أطلق عليها بحيرة موريس . وكانت المياه تنصرف من البحيرة الى الوادي خلال مواسم الفيضانات النيلية المنخفضة . بينما تنصرف مياه النيل الى المنخفض من خلال هذه الفتحة التى تسمى " هوارة المقطع " قرب بلدة اللاهون حاليا . وبعد انكماش هذه البحيرة . ظل النهر عن طريق بحر يوسف، هو المصدر الوحيد للماء على مر العصور ، وحتى الآن .

ومنذ اتصال النيل بمنخفض الفيوم ، والمنخفض يستفيد من فيضانات النهر ولأن المنخفض يقع دون منسوب مياه البحر وهو في نفس الوقت حوض مغلق تحيط به من جميع

الجهات الحواف الجيرية الميوسنية والاوليجوسينية ، فليس هناك لذلك منصرف للمياه خارج المنخفض ، ولذا لا تزال توجد في قاع هذا المنخفض بحيرة كبيرة نسبيا هي بحيرة قارون التي يصل طولها نحو ٤٥ كيلومتر ، واتساعها نحو تسعة كيلومترات ، وتنصرف اليها معظم مياه الري بالاقليم ، ولذا نلاحظ أن منسوب الماء بالبحيرة يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا ، وتقع البحيرة على مستوى ٤٥ متر تحت سطح البحر .

والمنخفض بعد أن غطته تكوينات الطمي النيلي ، يتكون حاليا من سلسلة من المصاطب الطينية التي رسبها بحر يوسف الذي ظل يأتي بمياه الفيضان من الوادي لآلاف السنين ، وتتدرج سلسلة المصاطب الطينية هذه في الانخفاض كلما تعمقنا داخل المنخفض ، حتى تصل الى أدنى منسوب لها عندما تقترب من شواطئ بحيرة قارون ، وكانت هناك مشكلة كبيرة في صرف المياه الزائدة عن حاجة الأراضي الزراعية ، ولسوء الصرف تأثرت انتاجية الأرض وكذلك تأثرت جودتها ، ولكن بعد أن تم في السبعينات انجاز مشروع طموح لصرف المياه الزائدة عن طريق نفق تم بناؤه يصل منخفض الفيوم بمنخفض آخر يقع الى الجنوب منه يسمى " وادي الريان " ، وقدر كبير من مياه الصرف تجد طريقها حاليا الى وادي الريان ، أما الكمية الباقية فتنصرف الى بحيرة قارون لتعيد التوازن الى مستوى ماء البحيرة ، ومعوضة بذلك الكميات التي تفقدها البحيرة عن طريق البخر .

واقليم الفيوم أشبه ما يكون بالواحة ، فالمنطقة معزولة نسبيا عن محور العمران الرئيسي في مصر ، وله ظروفه الخاصة ، وكذلك هناك ظروف خاصة تحيط بالطريقة التي تكون بها المنخفض ، وكذلك فان هيئة الاقليم تختلف عن هيئة الوادي أو الدلتا ، فهنا يكثر الغطاء الشجري ، وتوجد أعداد هائلة من النخيل ومزارع الزيتون وحدائق الفاكهة ، وهو بحق بستان مصر الأول ، والاقليم في نفس الوقت تتلخص فيه جميع ملامح مصر ومشكلاتها جغرافيا واقتصاديا وقد دعا هذا البعض الى تسميته بمصر الصغرى .

وتصل مساحة الاقليم نحو ١٣٠٠ كيلومتر مربع (أو ٥٠٠ ميل٢) ، وهو اقليم مأهول منذ أقدم العصور ، والعاصمة هي مدينة الفيوم التي تبعد نحو ١٠٠ كيلومتر جنوب غربي مدينة القاهرة ، وكان سكان الاقليم نحو ٢٠٠ر٠٠٠ عام ١٨٨٢م ، وصلوا الى نصف مليون عام ١٩٢٧ م والى ٨٤٠ر٠٠٠ عام ١٩٦٠م والى نحو مليون ونصف حاليا .

وحقيقة جغرافية أخرى عن اقليم الفيوم ، هي أنه يكاد يكون الاقليم الوحيد في مصر الذي يضطر أهله الى استخدام الروافع في ري الأراضي الزراعيه .وقد لجأ السكان الى هذه الطريقة نظرا للتفاوت الكبير في الارتفاعات ولظروف المنخفض الطبوغرافية . ولاتزال السواقي المصنوعة من الخشب ، والتي تعمل بقوة دفع الماء في قنوات الري ، لا تزال هذه السواقي تستخدم في رفع المياه من قنوات الري الى الأراضي الزراعية . لارتفاعات تتردد مابين ٤ ، ٧ أمتار فوق منسوب مياه الترع . بعدها تنساب المياه برقة ورفق لتسقي الحقول .

ويحف بمنخفض الفيوم شريط من الصحراء يفصله عن وادي النيل ، ويختلف عرض هذا الشريط من جهة الى أخرى . فبينما يصل عرض هذا الشريط في الشمال الى ١٩ كيلومتر نجد أن هذا الشريط يضيق كثيرا في الجنوب الشرقي ، لايزيد على ثلاثة كيلومترات فقط ، وذلك قرب اتصال المنخفض بوادي النيل . ويأخذ هذا الشريط الصحراوي في الارتفاع من الشمال الى الجنوب حتى يصل الى أقصى ارتفاع له عند جبل اللاهون ، الذي يصل ارتفاعه الى ١٤٤ مترا . ويقع جبل اللاهون شمال فتحة اللاهون مباشرة . ونلاحظ أن الشريط الصحراوي يزيد ارتفاعا جنوب الفتحة حتى يصل الى جبل النعالون معنى هذا أن بحر يوسف انما قد نجح في شق طريقه ومجراه بين هذين الجبلين مما يثير التساؤلات حول طريقة اتصال المنخفض بالوادي في وسط تلك الظروف الطوبوغرافية الصعبة .

الصحــراء الغربيــة

تمتد الصحراء الغربية في الأراضي المصرية غرب وادي النيل مباشرة ، وبطـول البلاد من جنوبها الى شمالها • وتشغل أكثر من ثلثي مساحة مصر حيث تترامى أطرافها في مساحة تبلغ ٦٨١٠٠٠ كيلومتر مربع • والصحراء الغربية جزء من الهضبة الافريقية العظمى ، والتي تمتد غربا متمثلة في الصحراء العظمى حتى تلاطم سواحلها مياه المحيط الأطلنطي • وهضبة الصحراء الغربية في مصر قليلة الارتفاع نسبيا وتتميز بالاستمرار والاتصال الدائم ، اذ لا يقطع امتدادها الا مجموعة من المنخفضات الصحراوية المعروفة في الصحراء الغربية •

وتتألف الصحراء الغربية في مصر من سطوح صخرية واسعة تحصر بينها سلسلة المنخفضات المشار اليها • وتقع أعلى جهاتها في جنوب غربي البلاد عند جبل عوينات الذي تقع سفوحه الشمالية والشرقية فقط في الاراضي المصرية • بينما تقع بقيته فيما وراء الحدود •

وأهم ما يمز هضبة الصحراء الغربية أن تكويناتها قاعدية قديمة ،ولكن تكسوها على السطح تكوينات أحدث من صخور الحجر الرملي في الجنوب والحجر الجيري في الشمال وتنقسم بدورها الى مجموعة هضبات ثانوية هي :-

(أ) هضبة الجلف الكبير: وهي هضبة مرتفعة وتشغل الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية ، ويصل ارتفاعها الى نحو ١٠٠٠ متر عند أطرافها الجنوبية الغربية ، عند جبل عوينات ، وتمتد شمالا لمسافة مائتي كيلومتر • ولا يقطعها الاوجود المنخفضات الصحراوية التي تشغلها الواحات الخارجة والداخلة وأبومنقار حيث تنحدر حواف الهضبة الشمالية الى هذه المنخفضات في شكل حوائط شديدة الانحدار • وتتكون هذه الهضبة من صخور الحجر الرملي المعروف بالخرسانة النوبي •

(ب) الهضبة الجيريــة : وهذه تقع الى الشمال من هضبة الجلف الكبير • وهي هضبة هائلة الاتساع ، لها أفرع عديدة تمتد في منطقة الصحراء الغربية ، شمال

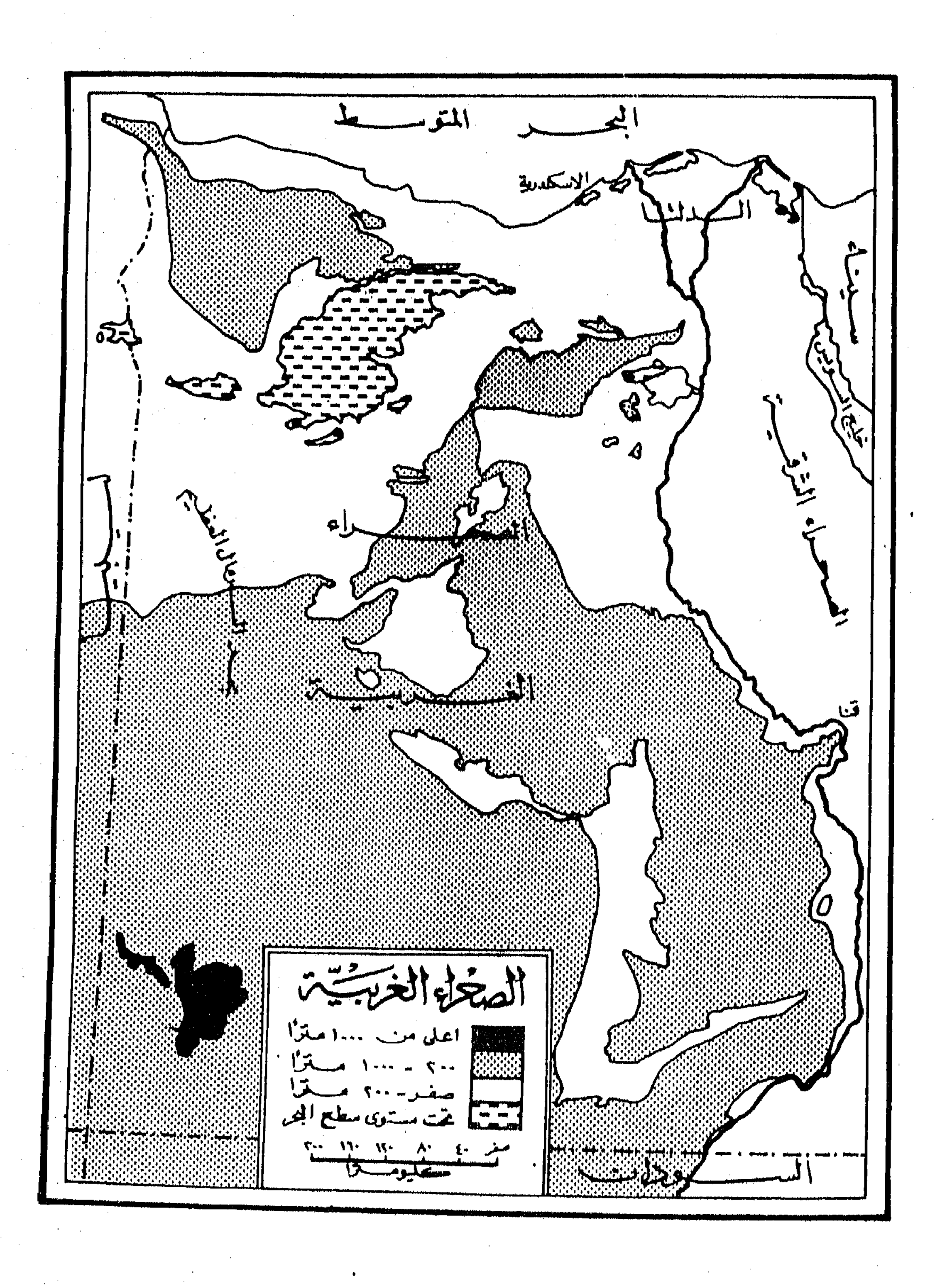
واحات الخارجه والداخلة . ولا يزيد ارتفاعها على ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر . وتمتد لمسافة ٧٠٠ كم ، وبذلك تكون الهضبة الجيرية هي أبرز المعالم التضاريسية في مصر غرب النيل . ولها أيضا حوائط شبه رأسية تحف بوادي النيل في الشرق ، وكذلك تحف بالواحات الخارجة والداخلة جنوبا . كما تزحف شمالا حتى تنخفض حوائطها الشديدة الانحدار الى منخفض القطارة في شمال البلاد . ويوجد في وسط الهضبة الجيرية تجويفات الواحات البحرية والفرافرة .

(ج) الهضبة الميوسينية : والى الشمال من منخفض القطارة توجد هضبة ثالثة جيرية أيضا هي الهضبة الميوسينية . وأحيانا تسمى هضبة " مرمريكا" وهي على شكل مثلث ، قاعدته تسير مع خط الحدود المصرية الليبية في الغرب . ورأسه غرب الدلتا المصرية . ومتوسط ارتفاع الهضبة الميوسينية الجيرية نحو٢٠٠ متر، ولكن تنخفض في جهات كثيرة دون هذا الارتفاع . وهي ذات انحدار تدريجي نحو الشمال ، وتظل تنخفض حتى تصل الى شواطئ البحر المتوسط . ارتفاعاتها في المنطقة الساحلية الشمالية لا تزيد على خمسين مترا .

وفي الوقت الذي نجد أن هذه الهضبة تنحدر بشدة نحو منخفضات القطارة وسيوة التي تسقط اليها الهضبة بحوائط رأسية تقريبا . نجد انحدارها نحو الشمال رقيقا للغاية . وتظل تقترب هذه الهضبة من البحر المتوسط ،تاركة بينها وبينه سهلا ساحليا . ولكنها في المنطقة غرب مرسى مطروح تقترب من البحر بشده . حتى أنها لا تترك الا شريطا ساحليا ضيقا للغاية قرب السلوم . حيث تفسح مجالا فقط للطريق الساحلي الحيوي .

تكوينات الصحراء الغربية :

ولأن الصحراء الغربية جزء من القارة القديمة المعروفة باسم قارة جندوانا . ولأن البحر كان يطغى عليها في العصور الجيولوجية المختلفة . نجد أنها تتكون من صخور قاعدية أساسا تغطيها تكوينات حديثة من ترسيبات بحرية والصخور القاعدية طبعا مختفية أسفل الطبقات الحديثة من الحجر الرملي والحجر الجيري . ولا تظهر على السطح الا في أقصى الجنوب الغربي عند قمم


البحر المتوسط
الاسكندرية
الصحراء الغربية
اعلى من ١٠٠٠ مترًا
٢٠٠ - ١٠٠٠ مترًا
صفر - ٢٠٠ مترًا
تحت مستوى سطح البحر
صفر ٤٠ ٨٠ ١٢٠ ١٦٠ ٢٠٠
كيلومترًا
قنا
السودان

جبل عوينات [1] .

كما تقترب الصخور القاعدية من السطح ، في الجهات التي نحتتها عوامل التعرية ، وأزالت من فوقها التكوينات الحديثة . ولذا نجد بعض تكوينات العصر الفحمي في الواحات الداخلة والخارجة ، على مسافات قريبة من السطح تحت تكوينات الحجر الرملي .

أما التكوينات الجيرية فكلها تنتمي الى العصر الكريتاس ، حيث تختفي من مصر تكوينات الترياس والجوراس . وهناك تكوينات الزمن الثالث ، وهي تلك التي تملأ منخفض الفيوم والقطارة .

أهم الخصائص الجيومورفولوجية للصحراء الغربية :

تتميز الصحراء الغربية بالخصائص الجيومورفولوجية الآتية :-

(أ) لا توجد خطوط تصريف مائي تذكر كما هو الحال في الصحراء الشرقية . ولذا لانجد نظما صرفيه تتجه الى وادي النيل أو البحر المتوسط . ويوجد قليل منها ذو تصريف داخلي .

(ب) الصرف المائي في الصحراء الغربية واضح في وسطها ويتجه نحو المنخفضات.

(ج) الصحراء الغربية فقيرة في مواردها المائية السطحية . وتقتصر على بعض الآبار والخزانات في القسم الشمالي الساحلي . وهذه تتغذى من الامطار الشتوية . وفيما عدا ذلك فالصحراء الغربية جافة تماما . فيما عدا بعض الآبار الارتوازية في الواحات وهذه تستمد مياهها من تكوينات الحجر الرملي التي اختزنتها لعصور طويلة .

(د) تنتشر بالصحراء الغربية الكثبان الرملية التي تعرف بالغرود أهمها غرد " ابو المحاريق " الذي يمتد من الواحات البحرية حتى الواحات الخارجة ، بطول ٤٥٠ كم وعرض ١٦ كم كما توجد بالصحراء الغربية أيضا فرشات الرمال السافية ،

---

(١) محمد محمود الصياد ، عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار النهضة العربية بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧ .

أما ما يعرف باسم بحر الرمال العظيم [١] . والرمال في الصحراء الغربية سواء كانت في صورة رمال وفرشات رملية أو غرود هي أبرز مظاهر السطح في الصحراء الغربية ومحل اهتمام الباحثين [٢] الذين دأبوا على كشف أسرار هذه الصحراء .

منخفضات الصحراء الغربية

وتوجد بالصحراء الغربية مجموعة من الاحواض العميقة حوافها شديدة الانحدار . هذه الاحواض حفرتها عوامل التعرية التي أزالت التكوينات اللينة نسبيا . وذلك عن طريق التجوية أو باذابة للمواد القابلة للذوبان ، أو عن طريق نحت الرياح لهذه التكوينات ثم نقل المفتتات منها الى جهات أخرى . والنظريات التي تفسر نشأة المنخفضات الصحراوية في مصر كثيرة [٣] .

من أكثر هذه الاحواض حجما وأهمية هو منخفض القطارة . الذي يغطي بضعة آلاف من الكيلومترات المربعة الى الجنوب الغربي من مدينة الاسكندرية . ويقع قاع المنخفض على مستوى يصل الى نحو ١٢٠ مترا تحت سطح البحر . أو مايصل الى ١٤٧ متر أسفل منسوب الارتفاع للمنطقة التي يوجد بها المنخفض وتفصل بينه وبين البحر المتوسط الهضبة الميوسينية . التي تنحدر تدريجيا الى البحر .

ومن المنخفضات الأخرى التى توجد في الصحراء الغربية منخفضات الواحات الخارجة والداخلة وأبو منقار وتوجد في المنطقة التي تفصل بين تكوينات الحجر الرملي النوبي للهضبة الجنوبية ، وتكوينات الحجر الجيري الكريتاسي في الشمال .

---

(١) محمد صفي الدين أبوالعز: مورفولوجية الأراضي المصرية ، مرجع سابق .

2. Ball, J. "Problems of the Libyan Desert", Geographical Journal, 1927.

(3)[a] Beadnell, H., "Dakhla Oasis", Its Topography and Geology", Cairo, 1901.

(3)[b] Beadnell, H., "Farafra Oasis: Its Topography and Geology", Cairo, 1901.

وكذلك نجد مجموعة أخرى من المنخفضات في وسط الهضبة الجيرية الكريتاسية • هي منخفضات الواحات البحرية والفرافرة والفيوم • أما في المنطقة الفاصلة بين الهضبة الجيرية الميوسينية ، والهضبة الجيرية الكريتاسية فتوجد منخفضات القطارة — المشار اليه — وواحة سيوه قرب الحدود الليبية • وواحات جغبوب والكفرة وهي وان كانت تقع حاليا داخل الأراضي الليبية الا أنها كانت في السابق أراضي مصرية • ولا تزال الصلات الاقتصادية والاجتماعية قائمة بين سكان هذه الواحات الغربية بين سيوة وجغبوب والكفرة •

ويوجد خزان مائي ارتوازي في باطن هذه الواحات • سمح بتدفق المياه الباطنية عن طريق العيون والآبار القريبة من السطح • الأمر الذي سمح بحياة مستقرة في هذه الجهات منذ أقدم العصور[1] • والماء الباطني هنا على أعماق قريبة من السطح • وفي بعض الأحيان تنساب المياه المتدفقة من العيون على سطح الأرض بشكل طبيعي • كما هو الحال في واحة سيوه والواحات البحرية • وأحيانا في منخفض القطارة حيث تتكون المستنقعات[2] •

أما خارج هذه المنخفضات فتنساب الظروف الصحراوية الجافة التي تسود كل منطقة الصحراء الغربية • وتنتشر فرشات الرمال التى أشرنا اليها سابقا • والتي من أبرزها وأهمها بحر الرمال العظيم الذي يصل طوله الى نحو ٨٠٠ كيلو متر • واتساعه مابين ١٠٠ كيلومتر الى ٣٠٠ ، وعمق الرمال فيه على نحو ٨٠ مترا • ويغطي مساحة تصل الى نحو ثلث مسطح الصحراء الغربية •

---

1. Shata, A., "Remarks on the regional geologic structure of ground water reservoir at Kharga and Dakhla Oases", B.S.G.E., 1961
2. Fisher, W.B., "The Middle East", Op. Cit. PP 483-84.

" الصحـــراء الشـــرقية "

وصحراء مصر الشرقية ، أو ما يسمى أحيانا بالهضبة الشرقية ، هي كتلة صخرية مرتفعة ، تقع مباشرة الى الشرق من وادي النيل ، وتفصل بينه وبين البحر الأحمـــر في الشرق . وهي أعلى نسبيا من الصحراء الغربية وان كانت أقل منها في المساحة .ومساحة الصحراء الشرقية حوالي ٢٢٣ ألف كيلومتر مربع . أو نحو ٢٢ ٪ من اجمالي مساحة الاراضي المصرية . وهي تشرف على البحر الأحمر بارتفاع كبير ، يصل مابين ١٥٠٠ متر الى ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر . وتوجد في القسم الجنوبي منها كتل جبلية عالية تصـــل الى ٢١٨٥ متر مثل جبل الشايب ولكن المستوى العام للارتفاع فيها يتردد بين ٣٠٠ ، ٧٥٠ متـــر فوق سطح البحر .

تكوينات الصخـــور:

وترجع تكوينات الصحراء الشرقية الى الأزمنة الجيولوجية المختلفة ، فتظهر الصخور الأركية في النصف الشرقي منها ممتدة من حدود مصر الجنوبية وحتى خط عرض ٤٠ ٢٨ ° شمالا والواقع أن هذه التكوينات تمتد جنوبا بعد ذلك في الأراضي السودانية . ولا يظهـــر من تكوينات الزمن الاول الا صخور العصر الفحمي في منطقة وادي عربه قرب خليج الســويس . أما صخور الزمن الثاني فتتمثل في الصخور الجوراسية والكريتاسية . وتوجد الأولـــى في طبقات الحجر الجيري والطفله الموجودة في جبل الجلالة قرب شاطئ خليج السويس . وتوجـد تكوينات الزمن الثالث الأيوسينية في الساحة المحصورة بين وادي قنا ووادي النيل جنوبا وحتى طريق القاهرة السويس الصحراوي شمالا . أما تكوينات الاوليجوسين فتوجد في جيــب صغير من تكوينات الحصى والرمال الواقعة بين قمة الدلتا والبحيرات المرة . والى الشمال من طريق القاهرة السويس الصحراوي . توجد التكوينات الميوسينية . وتنتشر تكوينـــــات البلايوسين في صورة رواسب رملية تظهر في بعض نقاط على الساحل الغربي لخليج السويس وحتى رأس بناس جنوبا .(١)

---

(١) محمد محمود الصياد : عن الجمهورية العربية المتحدة ، مرجع سابق ص

ويتكون اقليم الصحراء الشرقية من هضبات انكسارية ، معظم تكويناتها من صخور قاعدية • ففي قسمها الشمالي (الى الشمال من خط عرض ٢٦° شمالا) نجد تكوينات الحجر الرملي فتكوينات الجوراس وكذلك الحجر الجيري الكريتاس وكذلك تكوينات الرمال • وهذه موزعة على التوالي من الجنوب الى الشمال من خط عرض أسيوط جنوبا الى خط عرض القاهرة (١) •

أما القسم الجنوبي من الصحراء الشرقية (من خط عرض أسيوط تقريبا حتى الحدود المصرية السودانية) فتكويناتها ترجع الى ما قبل الكمبري • وأغلبها ظاهر على السطح في جهات كثيرة والقسم الشمالي من الصحراء الشرقية يأخذ شكل تلال متموجة من تكوينات جيرية ، ولكنها لا تلبث أن تنكسر في شكل حواف حادة اذا ما وصلت الى الخط الموصل بين سفاجة وقنا • وهذه الحواف يزيد ارتفاعها أحيانا على ٥٠٠ متر • بعد أن قطعتها الوديان الجافة التي تشق الصحراء الغربية ، اما متجهة الى وادي النيل غربا أو البحر الاحمر شرقا • وهذه الأودية بعضها ضيق ، والبعض الآخر عميق • مما جعل الصورة التضاريسية العامة للصحراء الشرقية معقدة • بين هذه المجموعة الكبيرة من الهضاب الممزقة والأودية العميقة المختلفة الاتجاهات • كذلك لتفاوت الارتفاعات بين الهضاب المتناثرة بينها •

ونلاحظ في الأجزاء الغربية من الصحراء الشرقية ، القريبة من وادي النيل أن الهضبة تنحدر بحواف حادة الى وادي • وتشبه هذه الحواف الحادة أحيانا شكل الجدار الرأسي تماما • فهي حوائط مرتفعة من أحجار الجير البيضاء •

ولكن نظرا لكثرة الأودية الجافة التي نشطت نظمها المائية في البلايستوسين ، نجد أن هذه الحوائط الهضبية مقطعة عند مصبات هذه الاودية الجافة •

أما القسم الجنوبي من الصحراء الشرقية فهو أكثر ارتفاعا بكثير من نصفها

---

1. Fisher, W.B., "The Middle East", Op. Cit. PP 482-83.

الشمالي • ومعظمها من تكوينات ترجع الى ما قبل الكمبري • وتتميز بالارتفاع الكبير • واذا كان المستوى العام للارتفاعات في الصحراء الشرقية هو من ٣٠٠ الى ٧٥٠ متر فهي هنا أعلى من ذلك • فهنا توجد الكثير من القمم الجبلية التي تعلو هضبة الحجر الرملي النوبي وهذه الهضبة تتخللها أيضا الوديان العرضية التي قطعتها • وتتميز الوديان هنا بأنها أقل في العدد وكذلك في الحجم من وديان القسم الشمالي من الصحراء الشرقية •ولكنها بالرغم من ذلك لا تزال وديانا عميقة وحادة • ومعظم الطرق التي عبدت في القسم الجنوبي للصحراء الشرقية • استفادت من هذه الوديان •

أما جبال البحر الاحمر والتي تبدأ من جنوب السويس وحتى الحدودالمصرية السودانية فهي ليست سلاسل متصلة • ولكنها تسير على خط توازي في محاذاة بعضها البعض وتحصر بينها وبين البحر الشريط الساحلي الذي يضيق أحيانا حتى لا يكاد يفسح مجالا للطريق الساحلي الرئيسي على البحر الأحمر • ومن أهم جبال البحر الأحمر جبل الشايب ٢١٨٥ متر وجبل حماده ١٩٧٧ متر وجبل شنيب ١٩١١ متر وجميعها تنتهي عند خط عرض ٣٠ ٢٨° شمالا •

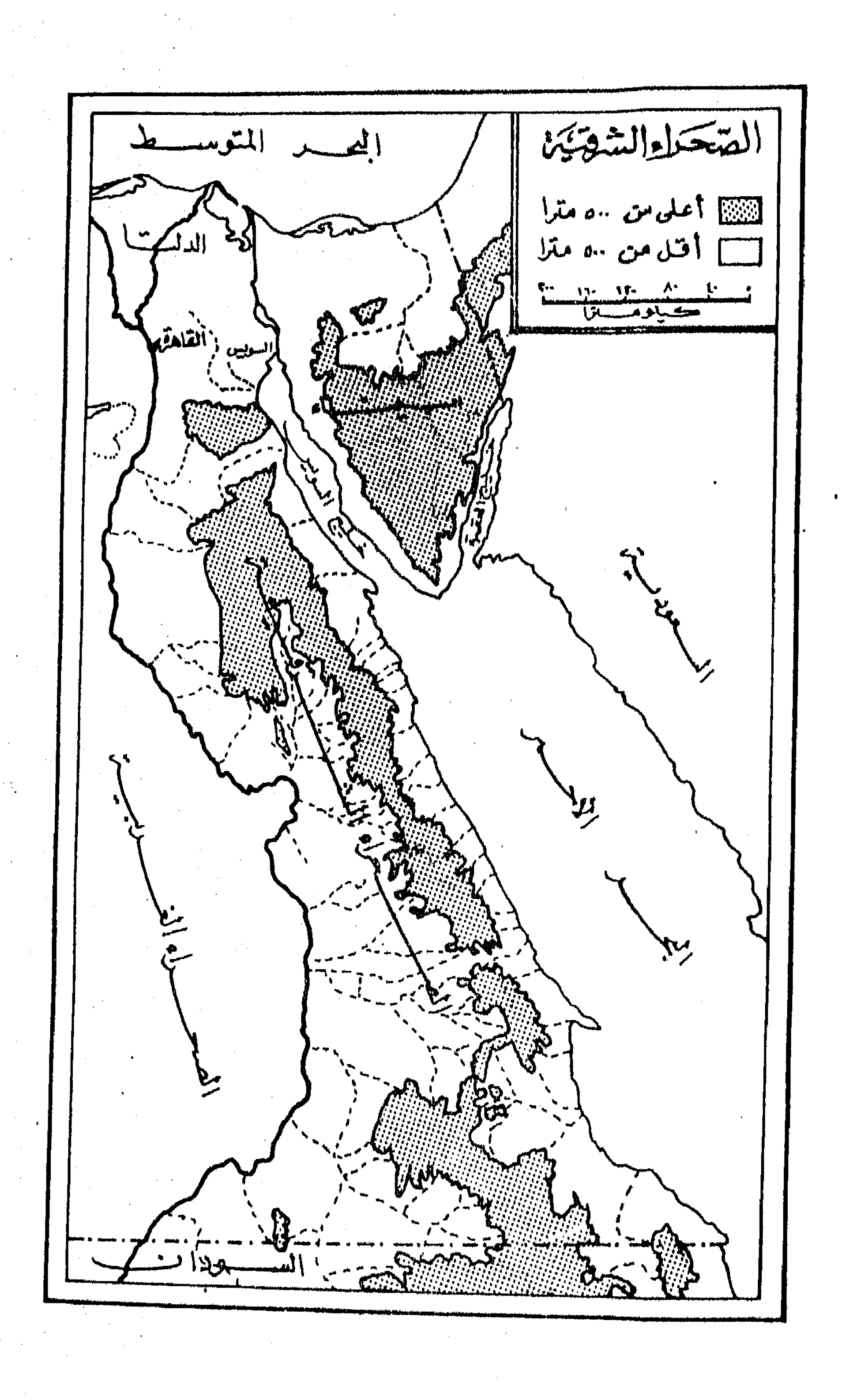
وأهم ما يمز الصحراء الشرقية عن الصحراء الغربية هي أنه توجد في الأولى الأخاديد والأودية الكثيرة التي سببتها التعرية المائية في العصور القديمة • وتمثل سلاسل الجبال خطوط تقسيم المياه بين هذه الأودية ، فينحدر بعضها شرقا الى البحر ، والآخر غربا الى وادي النيل • والأولى قصيرة شديدة الانحدار بينما الثانية طويلة وفسيحة وتنحدر الى الوادي بطريقة تدريجية نسبيا •

<u>أودية الصحراء الشرقية :</u>

ومن أهم الأودية الجافة الكثيرة التي تنتشر في الصحراء الشرقية الوديان الآتية :-

(أ) <u>الاودية التي تنحدر الى البحر الأحمر:</u>

١ - وادي عربه : ويفصل بين هضبة الجلالة البحرية والجلالة الجنوبية وينحدر نحو خليج السويس •



الصحراء الشرقية
أعلى من ٥٠٠ مترا
أقل من ٥٠٠ مترا
ن ١٠ ٨٠ ١٢٠ ١٦٠ ٢٠٠
كيلومترا
البحر المتوسط
الدلتا
القاهرة
السويس
السودان

٢ - وادي أبوهاد : وينحدر أيضا الى خليج السويس قرب جبل الغريب •

٣ - وادي دارا : ومنابعه عند جبل دارا عند خط ٥٥ °٢٧ شمالا•

٤ - وادي الملاحه : وينتهي الى البحر الاحمر بالقرب من رأس جمسه •

٥ - وادي الجمال: ويسير في خط عرض كوم أمبو تقريبا وينتهي الى البحر الاحمر •

٦ - وادي الديب: ومجاريه العليا في شمال شرقي السودان •

(ب) <u>الأودية التي تنحدر الى وادي النيل :</u>

١ - وادي دجله : ويتصل بوادي النيل عند المعادي •

٢ - وادي حوف: ويتصل بوادي النيل عند حلوان •

٣ - وادي طرفه : ويتصل بوادي النيل عند المنيا •

٤ - وادي أسيوط: ويتصل بوادي النيل أمام أسيوط •

٥ - وادي الحمامات: ويتصل بوادي النيل عند ثنية قنا • ويمتد هذا الوادي من مساحة كبيرة وهو من أكبر وديان الصحراء الشرقية • وله أهمية تجارية حيث كانت تمر به الطرق البرية التجارية بين النيل والبحر الاحمر •

٦ - وادي خريط:
و وادي شعيت: ويتصلان بالنيل عند كوم أمبو •

٧ - وادي العلاقي: وهو من أكبر الاودية الجافة في الصحراء الشرقية • ومنابعه العليا داخل حدود السودان • وينتهي الى النيل عند ثنية كورسكو (المكان الذي كانت تشغله هذه الثنية قبل السد العالي) •

<u>**أهم الخصائص الجغرافية للصحراء الشرقية :**</u>

بعد أن عرضنا في السطور السابقة لتكوينات صخور الصحراء الشرقية وصورها التضاريسية العامة • بقى التنويه الى بعض الخصائص الجغرافية الأخرى وأهمها :-

أولا : ندرة موارد المياه :

تكاد تكون الصحراء الشرقية خالية من مصادر المياه بأنواعها السطحية والباطنية وليس لها مصدر للماء في الواقع سوى الامطار الفجائية التي تسقط على سلاسل جبال البحر الاحمر ، ثم تنساب على هيئة سيول نحو البحر الاحمر شرقا أو وادي النيل غربا . وأحيانا يتم اختزان هذه المياه في باطن الارض اذا قابلت حواجز صخرية . وفي بطون الأودية وأغلبها آبار ضحلة أعماقها من ٨ الى ١٠ أمتار .

ثانيا : خلو الصحراء الشرقية من الرمال :

وبالمقارنة بالصحراء الغربية - أكبر حقل للرمال في مصر ، فان الصحراء الشرقية تخلو من فرشات الرمال . فيما عدا بعض تكوينات الرمال على ساحل البحر الاحمر جنوب رأس بناس . وهي المنطقة التي تلتقي فيها الرياح الشمالية الغربية مع الرياح الجنوبية الشرقية . مما يؤدي الى ترسيب الرمال . ولكنها لا تقارن مطلقا بتكوينات أو فرشات الرمال المنتشرة فوق الصحراء الغربية .

ثالثا : تبعية الصحراء الشرقية بجزيرة العرب :

وذلك يقابل انتماء الصحراء الغربية بالصحراء الافريقية (١) .

---

(١) محمد صفي الدين أبوالعز ، مورفولوجية الأراضي المصرية ، مرجع سابق .

" شبه جزيرة سيناء "

وتقع شبه جزيرة سيناء في أقصى الشمال الشرقي من مصر ، وهي بحق بوابة مصر الشرقية ، ومحور الاتصال الحيوي بآسيا والشرق منذ أقدم العصور ، وعبرها دخلت جماعات الغزاة والطامعين ، ولذلك ظلت دائما خط الحماية رقم واحد للأراضي المصرية ، وسيناء لا تزال تحتفظ بمكانة عسكرية واستراتيجية هامة حتى الآن ،

وتتكون سيناء من هضبة كبيرة الحجم مثلثة الشكل ، قاعدتها في الشمال وينحصر الجزء الاكبر منها بين خليجي السويس في الغرب والعقبة في الشرق ، وتبلغ مساحة سيناء نحو ٦١ ألف كيلومتر مربع أو نحو ٦ ٪ من جملة مساحة مصر ونحو ٢٦ ٪ من مساحة الصحراء الشرقية ،

وسيناء هضبة غير مستوية يزيد الارتفاع فيها كلما اتجهنا جنوبا ، والقسم الجنوبي من سيناء يتراوح ارتفاعه عن سطح البحر ما بين ٧٥٠ متر ، ١٥٠٠ متر ، مع وجود بعض القمم الجبلية التي تصل أحيانا الى ٨٠٠ و الى ١٠٠٠ متر ، وقمة جبل سانت كاترين الشهير تبلغ ٢٨٠٠ متر فوق سطح البحر ،

والقسم الجنوبي من سيناء هو النواة ، اذ يتكون من صخور نارية ومتحولة أو مركب معقد منهما ، والجزء الجنوبي على شكل مثلث أيضا ، رأسه في الجنوب عند رأس محمد ، وقاعدة هذا المثلث هو كويستات عرضية تصل بين خليج السويس وخليج العقبه ، وتفصل هذه الكويستان بين الصخور الاركية الصلبة في الجنوب ، والصخور الرسوبية في الشمال ، وتنحدر الهضبة بشدة ناحية خليج السويس في الاجزاء الجنوبية الغربية ، وسبب ذلك هو وجود مجموعة من الانكسارات والشروخ ، تلك التي أدت الى وجود خليج السويس نفسه ، ولكن هذا الانحدار يمر بمراحل عبر سلسلة من المصاطب الانكسارية ، التي تنتهي في الأخير الى سهول القاع الساحلية والتي يتراوح اتساعها بين ٦ كيلومترات و ١٢ كيلومترا ،

أما في الجنوب الشرقي ، وعلى خليج العقبة ، فالنطاق الساحلي أكثر ضيقا ، وفي

بعض الجهات لا يوجد نطاق ساحلي بالمرة ، حيث تلاطم حواف الهضبة الرأسية مياه خليج العقبه . ولا توجد هنا المصاطب أو المدرجات الهضبية الموجودة في الغرب . وبدلا من ذلك نجد المرتفعات تلامس مياه خليج العقبة . وخطوط الساحل صخرية . وتختفي الخطوط الساحلية أو السهول اختفاء كاملا (١) .

وأهم ما يميز القمم الجبلية الجنوبية أنها بالغة الارتفاع ، وتفوق بكثير ارتفاع جبال البحر الأحمر في الصحراء الشرقية . وأهم هذه الجبال في سيناء هي : جبل كترينا ٢٦٤١ متر وجبل أمر شومر ٢٥٨٦ متر وجبل الثبت ٢٤٣٩ متر وجبل موسي ٢٨٨٠ متر وجبل سربال ٢٠٧٠ متر وقمم أخرى كثيرة يزيد ارتفاعها على ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر . وهذا الجزء الجنوبي شديد التقطع بفعل عوامل التعرية (٢) .

أما في القسم الشمالي من الهضبة ، فانها تنحدر تدريجيا في اتجاه البحر المتوسط . وتفسح المجال هنا للسهول الساحلية الفسيحة التي يبلغ ارتفاعها في المتوسط ٢٠٠ متر فقط . وتمتد هذه السهول من شرق السويس وحتى العريش . وهناك سهل ساحلى رملي تنتشر على أطرافه الشمالية المستنقعات والسباحات المائية .

وهذه الهضبة الشمالية تسمى هضبة التيه . وهي الى الشمال مباشرة من الكتلة الجبلية المرتفعة في الجنوب . وهضبة التيه تنحدر تدريجيا الى السهول الشمالية . وتشغل نحو ثلثي مساحة سيناء . وهي تكملة لهضبة الحجر الجيري الأيوسيني التي تمثل الجزء الأكبر من مرتفعات مصر الشرقية ، ولا يفصلها عن سيناء سوى خليج السويس . وتسير الحافة الجنوبية لهضبة التيه عبر شبه جزيرة سيناء من الشرق الى الغرب بطول يصل الى ١٥٠ كيلومتر . وبارتفاع بين ٣٠٠ ، ٨٠٠ متر فوق سطح البحر .

أما في شمال شبه الجزيرة فيوجد عدد من السلاسل الجبلية المتوازية والمتقطعة التي تسير من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي . وهي في الواقع امتداد لجبال فلسطين

---

1. Fisher, W.B., "The Middle East", Op. Cit. PP 480-81.

(٢) محمد صفى الدين أبوالعز : مورفولوجية الأراضي المصرية ، مرجع سابق .

الساحلية ، ومن أهمها جبل الحلال ٨٩٠ متر وجبل المغارة ٧٣٥ متر وأودية هضبة التيه تصرف الى البحر المتوسط • على عكس أودية الهضبة الجنوبية التي كانت تصرف الى الغرب والشرق • ولكن أودية هضبة التيه كبيرة المساحة ضحلة وفسيحة • • أهمها وادي العريش الذي تجمع روافده الجزء الاكبر من مياه الهضبة (١) •

وبالرغم من الصعوبات السابق ذكرها • فهناك بعض الجهات التي نشطت فيها الزراعة ، وهي تعتمد هنا على الأمطار الشتوية ، ومياه الامطار تجد طريقها الى التربة الباطنية بعد أن تتسرب من الطبقة الرملية السطحية ، فتخزن في باطن الأرض يعود الزراع الى استخراجها والاستفادة من مياهها في الشرف وللزراعة • وذلك بحفر آبار في مناطق تجمع المياه المتسربة في التربة • وأحيانا ما تسمح كميات المياه المستخرجة من الآبار بنوع من أنواع الري البسيط في زراعات محدودة • وأهم المحاصيل هنا هي الحبوب • ولكن تنشط أيضا زراعة النخيل ، والمساحات الزراعية محدودة للغاية • ونمطها أقرب الى نمط زراعة الواحة • وأكبر تجمع سكاني في سيناء هو مدينة العريش • والتي تحظى بنصيب معقول من المياه • ولكن الى الشرق من العريش توجد منطقة زراعية منتعشة تكثر بها الآبار والبساتين ومزارع الخضر ، وهي المنطقة الممتدة من العريش شرقا الى الشيخ زويد ورفح (٢) •

أما مراكز العمران في الجنوب • فتقتصر على السهول الساحلية المحدودة والضيقة المساحة • وهي تكاد تكون معدومة على خليج العقبة بينما على خليج السويس فنجد أن العمران أفضل حالا • حيث بعض مراكز التعدين واستخراج البترول (٣) •

---

(١) محمد محمود الصياد : عن الجمهورية العربية المتحدة ، مرجع سابق ص ٥٢

(٢) محمد حجازي : مراكز العمران في شمال سيناء ، مطبوعات وزارة الثقافة مقال ضمن المجلد الخاص بندوة سيناء التي نظمتها وزارة الثقافة القاهرة مايو ١٩٨١م •

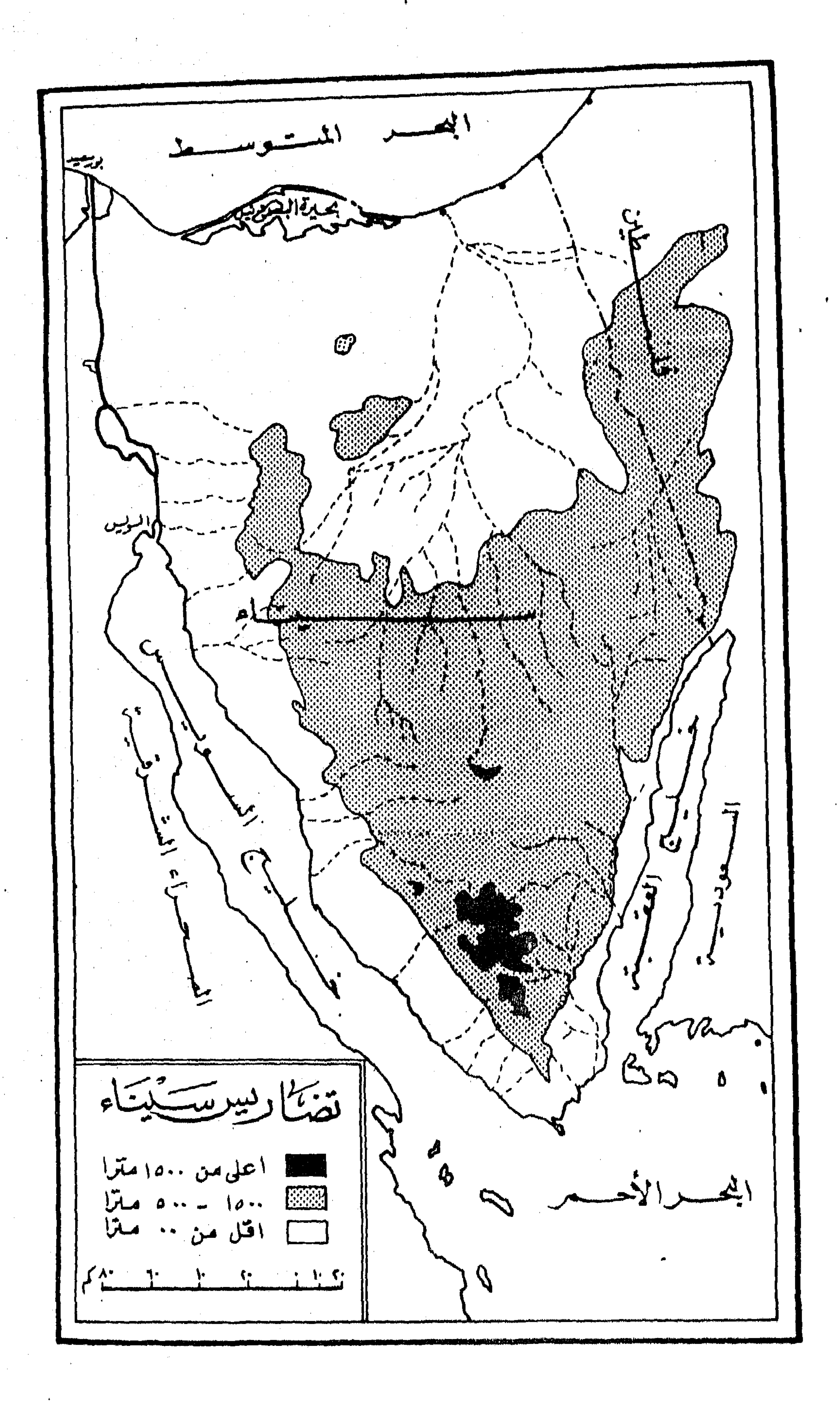
(٣) محمد حجازي : الجوانب البشرية في تعمير بعض المناطق المحررة من سيناء منطقة دلتا وادي سدر بحث مقدم الى جهاز بحوث تنمية وتعمير سيناء ، وزارة البحث العلمي ، القاهرة ٧٩، ص ٣١ – ٥٣

وطابع الاستقرار عامة في سيناء هو طابع البداوة والانتشار والمراكز العمرانية الصغيرة . وينتهي وادي العريش الى البحر المتوسط شرقي مدينة العريش . وكذلك فان مفتتات هذه الأودية بضآلة الحجم . وكلما تعمقنا جنوبا في هضبة التيه كلما زادت الوديان عمقا . حتى أنها أحيانا تتخذ شكل جروف عميقة .

الوديان العميقة هذه هي الوحيدة التي تقطع استمرارية هضبات سيناء الوسطى والجنوبية . وعلى كل الأحوال فأغلبها وديان جافة . لاتجري فيها المياه الا نتيجة للسيول الناتجة عن الأمطار الفجائية . وهنا تمتلىء الروافد العليا بسرعة وتتجمع المياه في المجرى الرئيسي للوادي مهددة المجرى الأدنى حتي تصل الي مصب الوادي الرئيسي عند مدينة العريش . والنقطة التي يصب عندها وادي العريش في البحر المتوسط عبارة عن مجرى يصل اتساعه الى أكثر من كيلومتر وعميق نسبيا عن مستوى مدينة العريش في الغرب وقرية أبوسجل في الشرق .

وعموما فان الأجزاء الشمالية من سيناء مغطاة بارسابات رملية خفيفة ومعظمها رسبتها الرياح . والتي حملتها أصلا من فرشات الرمال والكثبان الرملية المبعثرة عبر القطاع الشمالي لشبه جزيرة سيناء .

والاستقرار البشري أمر صعب في تلك الجهات ، نظرا لانتشار الكثبان الرملية ، وسرعة حركة الرمال . وكذلك صعوبة الحصول على الماء ، وصعوبة المواصلات . فالطرق كثيرا ما تتعرض لأن تغطيها الرمال .


البحر المتوسط
بحيرة البردويل
السويس
البحر الأحمر
تضاريس سيناء
أعلى من ١٥٠٠ مترا
١٥٠٠ - ٥٠٠ مترا
أقل من ٥٠٠ مترا
٨٠ كم

مناخ مصر :

بحكم موقع مصر الجغرافي ، فانها تخضع لنظام المناخ الصحراوي الجاف أو قليل المطر . وبالرغم من تبعيتها لهذا النظام المناخي ، فانه لا يلحق بها الا القليل من آثاره السيئة . والسبب في ذلك هو جريان النيل العظيم — المجرى الادني — في الأراضي المصرية ، فأصبحت مصر بحق في الصحراء وليست منها ، فرضت عليها ظروف الموقع الفلكي ظروف الصحراء ولكن النظام الموسمي الحبشي ، أعطاها مزايا الواحة . فأصبح النيل موردا دائما متجددا للماء على مدار السنة . وبذلك تكون مصر قد تغلبت على مناخها الجاف منذ أقدم العصور . وتمكن المصريون من زراعة غلات البحر المتوسط من الحبوب والفاكهة . ثم تعدتها بعد ذلك الى غلات المناطق المدارية من قطن وقصب السكر ومانجو وغيرها . وأصبحت لذلك تحتل الزراعة مكانة تقليدية بارزة في اقتصادها وحياة سكانها .

وبالرغم من المناخ الصحراوي الجاف ، تمتعت مصر بمزايا هذا المناخ ، من شمس مشرقة وجو صحو وهواء طيب وطقس مستقر . ولم يلحق بها الا القليل من الأثار السيئة لهذا المناخ الصحراوي . وذلك لأنها تحظى بأعظم مورد مائي عرفه العالم . والمطر هنا يقتصر على الشريط الساحلي الضيق ، حيث تسقط كمية لا بأس بها منه في فصل الشتاء . ولا يزيد معدل المطر السنوي في الاسكندرية على مائتي ميليمتر . وتتناقص كمية المطر تدريجيا كلما اتجهنا الى الجنوب الشرقي . ومعدل المطر في رشيد ١٥٣ ميليمتر أما في القاهرة فهو ٣٢ ميليمتر . وكلما أوغلنا جنوبا قل المطر ، حتى نصل على نطاق جاف تماما لا يعرف أي قدر من المطر على مدار السنة .

وأمطار مصر شتوية حيث تصل الى البلاد أعاصير الرياح العكسية الشمالية الغربية فتصيبها من المطر بكميات متفاوتة في كل موسم . وبدرجات مختلفة . . أحيانا تتسلل هذه الأعاصير الى جهات داخلية . بل قد تصل الى مرتفعات البحر الاحمر والصحراء الشرقية فتسقط أمطار غزيرة تسبب سيولا تملأ الوديان الجافة ، وتصيب المناطق التي تصب فيها في وادي النيل بالضرر بل بالدمار كما حدث في قنا والصعيد الأعلى عدة مرات مؤخرا . ويبلغ المطر أوجه في شهري ديسمبر ويناير . ويأتي مبكرا نسبيا في الأجزاء الشمالية الغربية

من البلاد حيث يبدأ سقوطه من أكتوبر .

وجملة الأيام الممطرة قليلة . ومجموع الأيام الممطرة على مدينة الاسكندرية طيلة السنة لاتزيد على أربعين يوما . وتتعرض المناطق الشمالية للأعاصير الرعدية . ولكنها لا تتكرر لاربع أو خمس مرات في السنة ولا تستمر لوقت طويل .

أما عن الرياح السائدة في البلاد معظم السنة فهي الرياح الشمالية أو الشمالية الغربية ولها دور كبير في تلطيف المناخ بصفة عامة ، وحرارة الجو في فصل الصيف . وكذلك هناك أهمية اقتصادية لهذه الرياح . حيث ساعدت عبر العصور التاريخية طريق الملاحة النهرية في النيل في تسيير السفن الشراعية التي كانت وسيلة النقل المثالية للناس والبضائع ، قبل التطورات الحديثة في حركة النقل في البلاد .

والطقس أيضا لا يقل أهمية عن المناخ في بلد زراعي مثل مصر.ذلك لأن للتقلبات الجوية آثار بالغة على النبات والمحاصيل . .من المعروف أن مصر تتعرض لتقلبات في الطقس في موسم يبدأ من أوائل فبراير وحتى يونيو من كل عام هي التقلبات الخماسينية . تشتد بصفة خاصة في شهري مارس وابريل . وسببها تكون منخفضات جوية تغزو البلاد من الغرب الى الشرق تحمل معها الأتربة والرمال والحرارة الشديدة وأحيانا ما تزيد درجة الحرارة على الأربعين درجة مئوية . وتتغير اتجاهات الرياح المصاحبة لهذه الانخفاضات الجوية تبعا لموقع مركزها ، ويستمر هبوب هذه الرياح المتربة الساخنة مدة تتراوح من يوم الى ثلاثة أيام . وفي حالات نادرة تمتد الى خمسة .

<u>وأهم الاقسام المناخية في مصر هي :</u>

(١) الاقليم الساحلي الشمالي : ويخضع لتأثيرات البحر الذي يلطف كثيرا من حرارته ، ولا يزيد المدى الحراري عن ١١ ٥م ، ويمتاز هذا القسم بأنه أكثر جهات مصر مطرا . .متوسط المطر هنا حوالي ١٥٠ ميليمتر . وتتعرض السواحل لبعض العواصف الرعدية في الشتاء .

(٢) اقليم الدلتا : وهو أقل اعتدالا من الاقليم السابق . والمدي الحراري

هنا حوالى ١٥ درجة مئوية • وينحصر هذا الاقليم بين خطي المطـــــر ٢٥ - ١٠٠ ميليمتر • وتتذبذب كمية الأمطار في هذا الاقليم من سنة الى آخرى •

(٣) اقليم مصر الوسطي : ويشمل هذا الاقليم كل منطقة القاهرة والجيزة ويمتد جنوبا حتى مدينة المنيا • وأهم ما يميز هذا الاقليم هو التطرف المناخي • اذ يقـــل فيه المطر والرطوبة النسبية • وهو أشد حرارة بكثير من اقليم الدلتا • وأقــل تعرضا للعواصف والاعاصير •

(٤) اقليم مصر العليا : ويشمل النصف الجنوبي من البلاد ، وتتمثل فيه الظـــــروف الصحراوية الحقيقية ، اذ تشتد فيه الحرارة كثيرا في الصيف وهي دافئة نوعا ما في الشتاء ، والسماء صافية على مدار السنة • والمدى الحراري هنا حـــوالي ١٨٥ مؤية • والرطوبة النسبة في أدنى درجاتها في كل البلاد •

أما الحرارة :

فتتميز باتساع مداها اليومي والفصلي - باستثناء الجهات الساحلية ، حيث تعمل المؤشرات البحرية والرياح الشمالية السائدة على تقليل تلك الاختلافات الحرارية • من ثم كانت الاسكندرية أكثر دفئا في الخريف والشتاء ، وأكثر اعتدالا فـــي الربيع والصيف • ومعدل الحرارة في أسوان ٩٦٠ كم جنوب الاسكندرية لا يزيد عن معدل الحرارة فيها في يناير الا درجة واحدة •

معدل حرارة فصل الشتاء من ١٠٥ الى ١٥٥ والصيف ما بين ٢٧٥ و ٣٢٥ • وقد ساعدت ذلك مصر على انتاج غلات البحر المتوسط في الشتاء وغلات المناطق المـــدارية في الصيف •

" العمـــــــران "

يشير علماء الحضارة والاستقرار البشري الى مصر ، كواحدة من أقدم الجهـــــات - ان لم تكن أقدمها - التى عمرها الانسان واستقر فيها الجنس البشري ، وشابت على الأقل أنها من أولى الجهات التي عرفت الزراعة المستقرة .

" Sedentry Agriculture " ، حيث تدل على ذلك حفائر عصر ما قبل التاريخ حيث على ضفاف نهر النيل في مصر وجدت ظاهرة سكنى القرى الزراعية الطينيـــة الكبيـــرة الحجم . " Large Ogglomorated mud villages " وحفائر البداري ومرمـدة بنى سلامة والعمرة ، والفيوم والمعادي وأبورواش ، انما تمثل مراحل متتابعة لحضارات عصور ما قبل التاريخ ، وما قبل الأسرات في مصر (١) . وكلها حضارات زراعية مستقرة تمثل العصر الحجري الأوسط والحديث (والأخير هو الذي اكتشفت فيه الزراعة) .

والحضارات الزراعية لعصور ما قبل التاريخ في مصر ، حضارات متقدمة على غيرها اذ أنه يقدر أن مصر عرفت الزراعة المستقرة منذ ما يزيد على سبعة آلاف سنة قبـــل الميلاد على الاقل . وربما قبل ذلك أيضا في بعض التقديرات التي تصل بتاريخ الزراعـــة الى عشرة آلاف سنة قبل الميلاد أو اكثر (٢) .

وقد ساد هذا النوع من أنواع العمران في مصر لعصور طويلة ، وفي الواقـــع أن الحضارات المتقدمة لعصور ما قبل التاريخ هي التي أعطت الدفعات المتقدمة للحضـــارات التاريخية القديمة في مصر . والسبب في سيادة هذا النوع المركز من العمران في ربـوع وادي النيل الأدني هو طبيعة نهر النيل . وانتظام جريانه من الجنوب الى الشمـــال . وانتظام مواسم فيضانه بدرجة دقيقة جدا ، تكاد تكون فلكية . ان لم تكن كذلـــك فعلا . وذلك لارتباط ظاهرة فيضان النيل في مصر بالأمطار الموسمية الحبشية . ولورودها

---

1. Huzayyin, S.A.S., "The Place of Egypt in Prehistory", Cairo, 1941.
2. Hamdan, G.M., "Population of the Nile Mid-Delta, Past and Present", Ph.D. Thesis, Reading Univ. 1953, Vol. I.

بشكل تلقائي الى الاراضي المصرية في مواقية أثبت التاريخ دقتها .

لذلك ظل نهر النيل على مر العصور الشريان الحيوي " للعمران البشري " في مصر وعصب الحياة فيها بصفة عامة . كذلك اعتمدت عليه الزراعة الفيضية التي كانت سائدة من زمن قديم (١) . والتي تطورت بعد ذلك الى نظم متطورة لزراعة الري ، حيث بدأت بتنظيم استخدام الماء .. عن طريق تنظيم أحواض للزراعة على جانبي النهر تدخلها مياه الفيضان تباعا الواحد بعد الآخر من الجنوب الى الشمال (٢) . وقد تطورت هذه النظم الكلاسيكية للري في أوائل القرن التاسع عشر ، الى نظام الري الدايم المتقدم ، الذي أدخله محمد على باشا على الزراعة في مصر . وهو معمول به حتى الآن .

وأثر نهر النيل على العمران ، يتعدى مجرد نظام جريانه ، وانتظام وروده الى طبيعة مياهه . حيث أن مياه النيل الحبشية تأتي الى مصر بتكوينات من الطين أوالغرين أصلها من الأتربة البركانية السائدة على سطح هضبة الحبشة . وقد ظل النيل يرسب هذه الطبقة من الطين عاما بعد عام ، ويقدر العلماء الفترة الزمنية التى تكون فيها الوادي والدلتا بأنها ترجع الى البلايوسين بالنسبة لفرشة القاعدة في الوادي والدلتا والبلاستوسين بالنسبة للطين الذي يغطي سطح الوادي والدلتا . وآخر شرائح الطين التي ترسبت على سطح الأرض المصرية ، طمي الفياضانات التي سبقت بناء السد العالي .

وقد تتابعت على مر العصور صور العمران ، ومراكز العمران في مصر (٣) ، من قرى كبيرة ونجوع تقع على ضفاف النهر مباشرة . والى قرى هامشية في أطراف الدلتا شرقا وغربا . الى جهات كانت على الضفاف ورحل عنها النهر في حركته التي لا تستقر ، حيث

---

1. Adeniyi, Oroge, " Egypt and the Nile Valley", Historical Society of Nigeria, Longman, London, 1977, PP 1-53.
2. Jordan, Paul, " Egypt: The Black Land", Oxford, Phaidon, 1976, PP. 27-53.
3. Baines, John., "Ttlas of Ancient Egypt", by John Baines & Jamoir Malek, Oxford, Phaidon, 1980.

أطميت فروع رئيسية قديمة للنهر في الدلتا .

وجميع هذه القرى في الماضي والحاضر ، ظلت تبنى من الطين ، وهناك طبقات من العمران فوق بعضها ، ومراكز العمران الجديدة تبنى فوق أطلال وبقايا مراكز عمرانية قديمة (بوباسطه قرب الزقازيق)(وكيمان فارس غرب مدينة الفيوم) كانت مراكز عمرانية نشيطة جدا ، حاليا هي أطلال ، وبنيت فوقها توسعات عمرانية جديدة . والاطلال القديمة معروفة في مصر بالكفور .

ولقدم عمر العمران البشري في مصر ، فان هيكل البناء العمراني في الوادي والدلتا ، يمكن أن نتصوره على أنه طبقات من بقايا العمران القديم ، الواحدة فوق الأخرى ، وكل طبقة أو شريحة تمثل مرحلة تاريخية وحضارية معروفة ولها مؤشراتها الخاصة التي تدل عليها . وما العمران الحالي الذي ينتشر على سطح الاراضي المصرية الا الطبقة الأخيرة أو الحلقة الاخيرة في هذه السلسلة الطويلة تقع تحتها رقائق لصور من العمران اندثرت .

بالاضافة الى ما تقدم ، نجد أن هناك تجانسا كبيرا بين صور العمران المنتشرة في مصر . سواء منها العمران الريفي أو العمران الحضري .
فالقرى المصرية متشابهة في تكوينها وهيكل بنائها وخطتها ، وصورها المعمارية ، وتوزيعها العام بالنسبة لشبكة الري وشبكة النقل العام . ولأن فروع النيل وقنوات الري لها جسور مرتفعة على الضفاف ، وبعدها تنخفض مستويات الأرض وتنساب في الحقول . شبه البعض الدلتا المصرية مثل ورقة التوت مقلوبة على ظهرها . حيث تظهر عروق بارزة تحصر بينها أحواضا ومساحات منخفضة . هكذا هو شكل هيئة الأرض في الدلتا وطبعا في الوادي . حيث تشغل هذه الأماكن المرتفعة شبكة النقل البري على ضفاف الفروع وقنوات الري . وعلى جانبيها تنتشر القرى ومراكز العمران . وهناك تناسب طردي بين أحجام مراكز العمران والمدن ، والأراضي التابعة لها . (بمعني أنه كلما زاد نفوذ القرية أو المدينة ، كلما زادت المساحة الزراعية التي تتبعها والعكس) .

ومن الملاحظ أيضا أن القرى المصرية تزداد تكتلا وكثافة في السكان والسكن كلما

زادت خصوبة الأرض الزراعية المحيطة . وكلما زادت سهولة الاتصال والري . الأمر الذي يشغل كاهل الأرض الزراعية بكثافات سكانية عالية , وكتل سكنية كثيفة [١] . وكذلك تسبب ضغطا على الأراضي الزراعية التي تفي بالكاد باحتياجات السكان من الغذاء . وهذا يفسر أيضا الطلب الشديد على الارض الزراعية والحرص على تملكها وارتفاع أسعارها [٢] .

وتملك الأرض الزراعية في مصر ذو أبعاد اقتصادية كبيرة , اذ يعتمد الفلاحون بصفة رئيسية على الارض في غذائهم وغذاء مشايتهم , وأخطر من ذلك الابعاد الاجتماعية والسياسية . فقد ظلت ملكية الارض الزراعية في مصر لفترة طويلة مصدرا للنفوذ الاجتماعي والمكانة الاجتماعية , وكذلك مصدر للنفوذ السياسي والسيادة [٣] . فقد ظل أهلها يحرصون بشكل أكيد على ملكية الاراضي الزراعية ولا يفرطون فيها , حرصا على مكانتهم الاجتماعية والسمعة المتدنية التي تلتصق بمن يبيع أرضا في الريف . فهي للمركز الاجتماعي والعائلي بصفة خاصة . وكلما زادت مساحة الأرض الزراعية المملوكة لأفراد أسرة معينة كلما زادت قيمتهم الاجتماعية في ناحيتهم . وكلما اكتسبوا معها قيمة سياسية بالتبعية . حيث عادة ما تترجم القيم الاجتماعية في الريف المصري الى قيم سياسية تلقائيا .

وقد ظلت ملكية الارض الزراعية في مصر مصدرا للسلطان والنفوذ منذ قرون , وقد تنبه محمد على باشا لهذه النقطة بسرعة , ولذلك سارع الى الغاء الملكيات الزراعية ,

---

1. Hegazi, M.H.M., " Rural Settlement and Land Use Planning in the Faqus District of Egypt: a study in experimental regional Planning", Ph.D. Thesis, Reading University Vol. II, PP 224-58.
2. Von Hoag, Michael, "Egypt; The Land and Its People", London, Macdonald, 1975.
3. Springborg, R., "Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Marei: His Clan, Clients and Cohorts", Arabia: Islamic World Review, Vol. 25, Sept. 83, PP 77-78.

التي كان معمولا بها قبله . وأصدر ما يقضي بتبعية كل الأراضي الزراعية مباشرة للدولة ، وعمل بنظام جديد عرف فيما بعد بنظام الالتزام ، حيث عين ملتزمين لكل منطقة وناحية في مصر . وأصبح الملتزمون مسئولين أمام محمد على شخصيا في تسديد حصص محددة من الضرائب والمحاصيل التي تورد للسلطة ، تبعا لمساحات الالتزامات المختلفة . التي الزم بها الأشخاص حسب تكليف محمد على (١) . ولم ينس محمد علي أن يكرم رجاله وأتباعه من الضباط والمقربين ، فاقطعهم مساحات واسعة من الأراضي الجيدة .

واستمر محمد علي في توزيع هباته من الارض الزراعية ليحقق توازنا اجتماعيا واقتصاديا جديدا ، خصوصا وأن الزراعة كانت في عهده المصدر الوحيد للثروة في البلاد . وقد شملت جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر بعد محمد علي شملت الارض الزراعية باجراءات وتشريعات مختلفة ، تمس موضوع تملك الاراضي الزراعية . وكان آخرها قوانين الاصلاح الزراعي التي طبقتها الثورة في مصر عام ١٩٥٢م ، والتي أتبعتها بقوانين جديدة مكملة ، أصبح بموجبها أن الحد الاقصى لملكية الاراضي هو ٥٠ فدان للفرد . وكان لهذه الاجراءات مغزى خطير في حينها . من حيث الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لها . ولكن حاليا لم تصبح لها دلالة تذكر . فقد تفتت ملكية الأراضي الزراعية من تلقاء نفسها ، وبطرق اختيارية نتيجة للتزاحم ، والوراثة ، وتنوع النشاط الاقتصادي والنمو العمراني . وانخفضت بدرجة كبيرة متوسطات أحجام الملكيات الزراعية في البلاد .

كما أن أصحاب الاراضي الزراعية حاليا يواجهون مشكلات كبيرة في ادارتها ، بسبب معوقات نقص العمالة ، وارتفاع تكلفة الانتاج الزراعي ، وكذلك لارتفاع الهجرة من الريف الى الحضر . وأيضا لتناقص المكانة الاجتماعية القديمة لملاك الاراضي الزراعية . حيث تحل مكانهم في الوقت الحاضر أقطاب الرأسمالية الحضرية ونشاط البناء والمقاولات .

---

1. Flower, Raymond, "Napoleon to Nasser: The study of Modern Egypt", London, 1972c. PP 20-47.

القرية المصرية :

تنتشر فوق الاراضي المصرية آلاف القرى الطينية ، والتي تتفاوت في أحجامها وأشكالها ، وبناءاتها الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تتجانس وتتشابه في خصائصها العامة في كل الريف المصري . كما تشترك في الشخصية العامة وتقاليد أهلها وعاداتهم ، وتوجد في مصر نحو ٤٣٠٠ قرية رئيسية ، بمعنى أنها قرى وفي نفس الوقت عواصم ادارية ريفية لمجموعة من القرى الأخرى ومراكز الاستقرار الصغرى التي تحيط بها . وذلك حسب التقسيم الاداري لوزارة الداخلية المصرية . وفي هذه القرية الكبيرة تتركز الصلاحيات الادارية . من شرطة أو جمعيات زراعية ، أو أي صور أخرى من صور السلطة .

ولكل قرية رئيسية زمام زراعي من الاراضي التي تتبعها اداريا ، وتسمى كلها " الناحية " والذي قد ينتشر فيها عدد من المراكز العمرانية الصغيرة . التي تتأثر الى حد كبير بنوع وحجم الملكيات الزراعية فيها . وتحسب أهمية الناحية بقدر مساحة زمامها من الارض الزراعية . وكذلك حسب عدد السكان بها .

فاذا أخذنا ما تقدم في حسابنا ، فانه على ذلك تنتشر في مصر عشرات الألوف من القرى في أحجام مختلفة بصرف النظر عن الصفة الادارية .

والقرية المصرية النمطية قرية تراكمية ، كثيفة الكتلة البنائية تحيط بها الحقول والمزارع خارج الكتلة السكنية مباشرة . وسبب تزاحم المساكن في القرى المصرية ، هو حرص الأهالي على ابقاء الارض الزراعية منتجة ، وعدم التفريط فيها بالبناء . كما يميل المصريون تقليديا الى سكنى القرى الكبيرة ، حيث الحماية والامن ، والخدمات وحيث الاتجاه الاجتماعي المعروف . وهو العيش وسط أكبر مجموعة ممكنة من الناس .

واذا سلمنا بأن بمصر في أقل تقدير ٤ آلاف قرية رئيسية ، يتردد سكانها بين ٥٠٠ نسمه ، ١٠٫٠٠٠ . ويعيش في القرى الصغيرة والعزب من أهل الريف المصري نحو ٢ ٪ فقط من جملة سكان الريف . ونصف القرى المصرية يتردد سكانها بين ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ نسمه . وهذه الشريحة تمثل نحو ٤٠ ٪ من جملة السكان . أما القرى التي يتردد سكانها

بين ٥٠٠٠ ، ١٠،٠٠٠ فهي حوالي ٢٥ ٪ من جملة القرى المصرية . وتضم أيضا نحو ٤٠ ٪ من سكان الريف . أما القرى التي قوامها عشرة آلاف فأكثر فلا تتعدى ٢٠ ٪ من القرى المصرية وهذه الشريحة تضم عددا من القرى الكبيرة جدا (٣٠،٠٠٠ ، ٤٠،٠٠٠) . ومن الحالات النمطية لهذا النوع من القرى الكبيرة ، سرس الليان بمحافظة المنوفية ، والتي وصل عدد سكانها الى ٥٥،٠٠٠ نسمه ، قبل أن يصدر قرار رسمي باعتبارها مدينه ، في السبعينات . وتحولت بعد ذلك من أكبر قرية مصرية سكانيا . الى مدينة ، ذات مجلس مدينة وبلديه ، وصلاحيات حضرية جديدة .

وان دل هذا على شيء ، فانما يدل على أن مراكز العمران في مصر لا تنطبق عليها المقاييس العالمية في التمييز بين الريف والحضر . ففي الوقت الذي تعتبر فيه مراكز عمرانية في هولندا وبلجيكا مدنا لمجرد وصول عدد السكان الى ٥٠٠ نسمه وفي الولايات المتحدة الى ٢٥٠٠ نسمه ، نجد أن المراكز العمرانية المصرية يمكن أن تنمو وتتضخم سكانيا الى أي قدر تشاء . دون أن تكتسب صفة المدينة ، لأنها في واقع الأمر قرى تتضخم دون اكتساب الخصائص الحضرية . وما لم تسند اليها " الوظيفة الادارية " للمدينة كما حدث في حالة قرية سرس الليان ، فلا يمكن أن تتحول الى مدينة (١) . والقرى المصرية للاسباب سالفة الذكر لا يمكن أن تنطبق عليها القواعد المتبعة (حلقات اعداد السكان أو الحجم والوظيفة).

والعامل الحاسم بين القرى المصرية والمدن هي الوظيفة الادارية وهي أيضا تحمل في طياتها الوظائف السيادية والسلطة . وهذه لابد أن يصدر بشأنها قرارات من وزارة الداخلية ووزارة الحكم المحلي . وبعدها تكتسب القرية صفة المدينة .

---

(١) محمد حجازي : " جغرافية الارياف " ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٨٢ الصفحات من ٢٩ — ٣٨

أوجه التشابه بين القرى المصرية :

والقرى المصرية تتشابه في خصائصها الطبيعية والبنائية ، وكذلك في التصميم والمظهر العام . بالرغم من وجود بعض التباينات المحلية البسيطة التي ترجع الى أسباب وخصائص جهوية بحتة . وهذه تشمل جوانب مثل نوع مادة البناء ونوع الطلاء ، والمواد المستخدمة في اعداد طين وطوب البناء هل بخلطة التبن أو قش الارز أو بخلطة بالرمل ، وذلك حسب ظروف البيئة المحلية . كذلك التصميم الذي يستخدم القباب المصممة وصوامع التخزين للمحصول في شمال الدلتا ، والأقبية والفتحات التي تسمح بمرور التيارات الهوائية والافنية الفسيحة في الصعيد ، وخاصة في أسوان [1] . وفي النوبة حيث زينات الجدران والنوافذ في الوان ملفتة للنظر . وكذلك يختلف ارتفاع الجدران ومساحة المساكن والافنية الداخلية من منطقة لاخرى .

وخطة القرية المصرية تميل الى الشوارع الضيقة والأزقة الملتوية وهذا النمط لا يقتصر على القرى المصرية وحدها . ولكنه سائد في كل قرى البحر المتوسط ، فنجدها في أسبانيا والمغرب واليونان وجنوب ايطاليا . وكذلك في لبنان وفلسطين وان كانت الشوارع في القرية المصرية ضيقة أكثر من اللازم ، فهذا يرجع الى القيمة العالية للاراضي الزراعية المحيطة بها . والتي لا ينبغي التفريط فيها .

وقد قام المهندسون الذين أقاموا القرى الجديدة في مناطق الاستصلاح الجديدة بالمبالغة في اتساع الشوارع والساحات العامة . ونجد هذه الحالات في قرى النوبارية (غرب النوبارية) وقرى النهضة ، وشركات الاستصلاح الأخرى . وقد جاء هذا الاتجاه كرد فعل لحالة القرية المصرية المتزاحمة . ولذا فقدت هذه القرى الجديدة شيئا مهما هو " روح القرية المصرية " وفكرة الرئة الخضراء في هذه القرى فكرة غير ملائمة ، لأن القرى كلها واقعة في محيط آخضر . وأحوج منها بهذه الرئة تكون المدينة . وكلما زاد

---

1. Ammar, H.M., " Growing up in an Egyptian Village: a case study of Silwa Village of Aswan", Univ. of London Press, 1954.

حجم المدينة كلما زاد احتياج سكانها على مثل هذه المساحات الخضراء[1] .

والقرى المصرية من بيوت طينية في غالبها ، وظلت كذلك لفترة طويلة حتى بدأ البناء بالطوب الاحمر والخرسانة المسلحة يزحف على القرى المصرية بشكل مضطردفي العقدين الأخيرين . وهذه لا شك ظاهرة طيبة . لا عيبا في الطين (على العكس فالطين أنسب مناخيا) ولا مدحا في البناء الحديث ، ولكن تشجيعا لسكان القرى على الاتجاه الرأسي، وكذلك لتمكين أهل القرى من ادخال التحسينات الصحية ، ووسائل الصرف الصحي الملائمة . وهناك دعوات متزايدة لتعدد طوابق المساكن الريفية توفيرا للأرض الزراعية[2] .

مياه الشرب:

ظل الريف المصري وأهله يعتمدون حتى وقت قريب على مياه النهر وقنوات الري كمصدر أساسي لمياه الشرب ، وقد قامت الدولة بسلسة من المشروعات لتغطية المناطق الريفية بشبكة من المياه الصالحة للشرب . وكانت هذه من أهم الخطوات التي أنجزتها الدولة ، من أجل تنمية المجتمع الريفي . فقد كان لها أثر على الصحة العامة ، ومستوى معيشة السكان ، خصوصا وأن استخدام مياه النهر والترع في الشرب قد جلب على السكان مشكلات تأصلت فيه بسبب أمراض البلهارسيا والانكلستوما ، التي لا تزال الدولة تتبع آثارها في بعض القطاعات من السكان . وفي بعض المناطق . وتنفق الدولة أموالا طائلة حتى الآن لمكافحة هذين المرضين ، وذلك بعد نحو ٢٥ سنة من تعميم مياه الشرب النقية في الريف[3].

---

1. Geottrey, Boumphrey, "Town and Country Tommorrow", 1942, P 34.

(٢) جمال حمدان / شخصية مصر الجزء الرابع مرجع سابق ص ٤٢٠

3. Seton - Williams, V. & Peter Stocks, "Egypt" London, Benn, New York, Norton, The Blue Guides, 1983.

المسكن الريفي في مصر :

ظل أهل الريف في مصر يبنون بيوتهم بصورة عفوية ونمطية ـ من الطين المخلوط بالتبن او القش لآلاف السنين ـ على اعتبار أن مادة البناء هي من الحقل ، ولا تكلف شيئا حيث تؤخذ مباشرة من الارض الزراعية • وفي جهات قليلة في مصر ، يبني السكان في القرى بيوتهم من الحجر الجيري ، ويسود هذا النوع بصفة خاصة في الجهات القريبة من حواف الهضبات الشرقية والغربية على جانبى الوادي • ومن الحجر الرملي في منطقة أسوان•

والمسكن القروي المصري يتكون تقليديا من طابق واحد • مع وجود فناء داخلي مكشوف • مع قسم من البيت مخصص للماشية • وظل المسكن القروي لفترة طويلة مفتقدا للخصائص الصحية المطلوبة في البناء ، فظلت فتحات النوافذ صغيرة ومرتفعة • وفي أغلب الحالات توجد غرفة أو أكثر فوق الطابق الارضي ، والبيوت الريفية صغيرة المساحة نسبيا وفي صفوف متراصة بدون نظام دقيق ، وتحصر بينها شوارع ضيقة ، أو أزقة ، ومع حرص السكان على احتواء حيازاتهم الصغيرة من أرض البناء في القرية يقومون ببناء أسوار طينية متواضعة ، للمحافظة على حقوقهم في الارض • وبعضهم يطلق فيها الماشية أثناء النهار ، لاثبات الملكية فقط •

والمساكن الريفية حاليا ، قد تغيرت كثيرا ، في نمطها ، وخصائصها وفي مواد البناء ، وخططها ، بشكل يلفت النظر •اذ حدثت في السنوات الاخيرة تغيرات جوهرية في هيكل البناء والعمارة الريفية في مصر • مثل الاتجاه الى البناء الحجرى أو الاسمنتي والخرسانة المسلحة ، كذلك مراعاة مواصفات صحية لم تكن متبعة من قبل • حيث تقوم المجالس المحلية في القرى والمدن بالزام السكان بمواصفات هندسية وصحية ، وكذلك استخراج تراخيص بناء ، ورسوم هندسية ، وتدقيق في شرط الارتداد عن الشارع ، والفتحات الصحية • وقد تعدلت تبعا لذلك أغلب المساكن الريفية لتطابق المواصفات الجديدة • كذلك مواصفات الصرف الصحي • والمياه ، قد اضطرت أصحاب المساكن الريفية القديمة الى ادخال تعديلات ايجابية جيدة على مساكنهم •

وموجة التجديد والتحديث هذه في نوع المسكن ودرجة ارتقائه ومتانة بنائه ،

جاءت نتيجة للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي للسكان . بعد وصول الكهرباء والماء النقي الى المناطق الريفية ، كذلك بسب ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد بصفة عامة وانتشار الوعي الصحي والاجتماعي . كذلك بسب المحاكاة ، وتقليد السكان لعادات ومكتسبات جديدة في السلوك ، والمقتنيات ، وقيمة المسكن الى غير ذلك من أسباب المباهاة والفخر الاجتماعي عند القرويين .

وان خطط بعض المساكن الريفية حاليا ، وعمارتها ومستواها يثير الدهشة ،وأحيانا ما ترتقي كثيرا فوق مستويات شائعة في البناء الحضري. في معظم المدن الاقليمية المصرية ، وباختصار فيمكن القول بصدق أن الهيكل البنائي والاقتصادي للسكن الريفي قد تغير من أساسه .

وليس أدل على ذلك من تغير المظهر الخارجي للقرى المصرية ، وأننا عندما ننظر الى خط الأفق في المناطق السكنية في الريف حاليا ، نرى ملامح مخالفة تماما لخط بيوت الطين ذات الطابق الواحد ومجموعة النخيل التي كانت المظهر التقليدي القديم ، وبدلا من ذلك تسجل العين بنايات مرتفعة بالطوب الاحمر أحيانا ذات ثلاث طوابق ، كذلك سلسلة المنشآت الحكومية الحديثة ، أيضا عقد مزارع الدواجن والمنشآت الاقتصادية لاهل الريف مثل المناحل والمشاغل وحظائر تسمين الماشية ، ومزارع البيض والمشاتل ، وأنشطة الصناعات الريفية ، والمساكن الحديثة العادية . وهذه كلهاملامح جديدة وطارئة على المجتمع الريفي وتجعل خط الأفق حاليا يختلف تماما عن سابقه من عشرين عاما . حتى أنه من النادر أن نجد قرية واحدة ظلت على حالها دون أن يمر عليها تيار التغيير الحديث . واذا صادفنا قرية ظلت على حالها . فهي نموذج يستحق الدراسة لمعرفة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي جعلها تبقى على حالها وسط هذا التيار الجارف (١) .

وبالرغم من التغيرات البنائية الكثيرة التي سبق الاشارة اليها . سواء في الهندسة أو العمارة أو البناء . فان أهل الريف المصري لا يزالون حتى الآن يحرصون على أساسيات معينة في بناء المساكن القروية :—

---

(١) محمد حجازي : جغرافية الارياف مرجع سابق ١٩٨٢م

(١) الحرص على الفناء الداخلي ، بصفته المتنفس الطبيعي والصحي ، والمكان الملائـــم لجميع الخدمات والفعاليات المنزلية والاجتماعية •

(٢) الاهتمام بالشكل الخارجي والقسم الخارجي للمسكن على حساب حالته من الداخل وقسمه الداخلي (الذي ربما ظل على حالته القديمة في معظم الحالات) •

(٣) فصل الأقسام الخاصة بالماشية والدواجن في جميع التعديلات الهندسية الجـــديدة كاستخدام جزء من المسكن الطيني القديم ، أو عمل مدخل خاص للماشية وهكذا •

(٤) مراعاة أن يكون المسكن قابلا للتوسع البنائي والاجتماعي ، ليضم الابنـــاء وزوجاتهم وأولادهم — بمعنى أن يكون المسكن ملائما للأسر الممتدة •

وأهم الملامح البنائية في القرى هو المسجد ، والذي حوله تتجمع مساكن القـرية ، والمسجد ظل بؤرة التجمع السكنى في كل القرى بل والمدن في البلاد العربية والاسلاميـــة • وعادة ما تكون هناك ساحة فسيحة أمام المسجد أو حوله للمناسبات الاجتماعية والسوق • فضلا عن وجود منشآت تعليمية وتجارية متناثرة في القرية •

والى جانب الزراعة ، هناك بعض الأنشطة الحرفية التقليدية في الريف المصـــري • وكذلك بعض الأنشطة الاقتصادية المستحدثة والطارئة على مجتمع القرية ، والسابق شرحها • وهناك قطاع من الموظفين الحكوميين المحليين ، أو ممن يعملون في المدن القريبة والذين يقيمون في القرى ويذهبون يوميا الى المدن لعملهم •

ومن المنشآت المهمة التي ينبغي الاشارة اليها في القرية المصرية : الوحدة المجمعة أو المجموعة الصحية ، والمدرسة الابتدائية أو المتوسطة • وكذلك مركز الارشاد الزراعي والجمعية التعاونية ، وأحيانا بنك التسليف الزراعي • وربما نادي رياضي •

المـــدن المصـــرية :

عرفت مصر بناء المدن منذ أقدم العصور ، وفيها أقيمت مدينة طيبة القديمـــة — عاصمة مصر — وهي أول مدينة بنيت بالحجر في التاريخ • وبناء المدن في مصر ليـــس مرحلة عمرانية فحسب ، بل هي أيضا مرحلة حضارية واقتصادية في المقام الاول • وقد

ظهر تيار سكنى المدن وبناؤها عندما زادت خيرات الأرض وحصادها في الريف عن احتياجات أهله . الأمر الذي أوجد فائضا في العمالة ، واتجهت هذه العمالة الزائدة تلقائيا الى اتقان حرف وأنشطة فنية حاذقة ، ومع ارتفاع مستوى المعيشة ووجود القوة الشرائية التي تسمح باستمرار هذا النشاط الفني والحرفي ، زادت هذه الفئة في العدد والأهمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنهم تكونت طبقة سكان المدن ، بالاضافة الى أصحاب الوظائف الادارية والسيادية والأمنية . عندئذ ، دخلت مصر عصر بناء المدن . حيث تهيأت هذه الظروف لمصر وقبل غيرها من الامم . فنشأت فيها مدن كثيرة ، ولم تزل . وتدل الوثائق التاريخية والنقوش المحفورة على جدران الأبنية الأثرية على انتعاش هذه المدن وازدهارها . حيث تحكي لنا صورا لمجد زاهر وحضارة متقدمة . لا تزال محل فخر حتى الآن بكل المقاييس العالمية ، لمقدار الاتقان والتقدم الذي كانت عليه هذه المدن .

ومن الصعب عمليا ، تتبع تاريخ المدن المصرية عبر هذه العصور الطويلة ، حيث تحتاج الى تفصيل كثير ، ويكفي أن تشير الدراسة فقط الى أحوال المدن المصرية في الفترة الحديثة ، فلو تتبعنا النسبة المئوية التي استحوذت عليها المدن المصرية في جملة السكان في الفترة الحديثة لوجدناها على النحو التالي :-

عند دخول الحملة الفرنسية الى مصر ، قدر علماء الحملة الفرنسية بأن نحو ٨١٫٢ ٪ من جملة السكان في مصر كانوا يعيشون في الريف ، بينما بلغ سكان المدن نحو ١٨٫٨ ٪ . كما أظهر تعداد السكان في ١٩٠٧م سكان الريف بنحو ٨١٫٠ ٪ بينما سكان المدن ١٩ ٪ وهذه النسب ظهرت في تعداد السكان ١٩٤٧م بنحو ٧٠٫٤ ٪ للريف ٢٩٫٦ ٪ للمدن ونجدها في تعداد سكان عام ١٩٧٦م ٥٦٫١ ٪ للريف و ٤٣٫٩ ٪ للمدن . وهي حاليا حوالي ٥٤ ٪ للريف و ٤٦ ٪ للمدن وهذه آخر التقديرات .

وأهم من ذلك أن المدن الكبرى في مصر سجلت زيادات سكانية خطيرة في الحجم ، وفي الوقت الذي كان اجمالي سكان المدن في مصر عند بداية القرن حوالي المليونين يعيشون في ٨٧ مدينة ، ونصفهم في القاهرة والاسكندرية فنجد أنه حسب تعداد ١٩٧٦، ومن جملة السكان البالغ عددهم ٣٦٫٥ مليون نسمه ، كان نصيب سكان المدن ١٦٫٠٩٦٫٠٠٠ نسمة ،

يعيشون في ١٣٩ مدينة ، بينما كان نصيب الريف ٠٠٠ر٥٦١ر٢٠ نسمه يعيشون في نحـــو ٤٠٦٦ قريه رئيسية ، منها ٢٤٠٠ قرية في الدلتا ، ١٦٦٦ قرية في الصعيـــد ونحـــو ٠٠٠ر٣٠ من توابع القرى • ومن بين نيف وسبعة وأربعون مليونا من السكان وهو التقدير الأخير (١٩٨٤) يعيش في المدن نحو ٠٠٠ر٨٥٠ر٢١ نسمه ، نصفهم تقريبا في دائرة مدينة القاهرة • وهناك من يقدر عدد المدن النصف مليونية حتى نهاية القرن الحـــالي بنحو ١٥ مدينة ، والمدن من فئة ٠٠٠ر١٠٠ نسمه بثلاثين مدينة ، والمدن من فئة ٠٠٠ر٥٠ نسمه ب ٩٠ مدينه ، ومن فئة ٠٠٠ر٢٥ نسمه بنحو ٢٧٠ مدينه ، والقرى فئة ٥٠٠٠ نسمه بنحو ٨١٠ قريه •

والجدول التالي يوضح بيان المدن المصرية التي يزيد سكانها على ١٠٠ر٠٠٠ نسمه وتطورها حتي ١٩٧٦ (١)

المدينة	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧
القاهرة	٥ر٠٨٤ر٠٠٠	٤ر٢٢٠ر٠٠٠	٣ر٣٥٣ر٠٠٠	٢ر١٩٠ر٠٠٠
الاسكندرية	٢ر٣١٨ر٠٠٠	١ر٨٠١ر٠٠٠	١ر٥١٦ر٠٠٠	٩١٩ر٠٠٠
الجيزه	١ر٢٣١ر٠٠٠	٥٧١ر٠٠٠	٤١٩ر٠٠٠	٦٦ر٠٠٠
شبرا الخيمه	٣٩٤ر٠٠٠	١٧٣ر٠٠٠	١٠١ر٠٠٠	—
المحلة الكبرى	٢٩٢ر٠٠٠	٢٢٥ر٠٠٠	١٨٨ر٠٠٠	١١٦ر٠٠٠
طنطا	٢٨٣ر٠٠٠	٢٣٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	١٤٠ر٠٠٠
بورسعيد	٢٦٣ر٠٠٠	٢٨٣ر٠٠٠	٢٤٥ر٠٠٠	١٧٨ر٠٠٠
المنصورة	٢٥٩ر٠٠٠	١٩١ر٠٠٠	١٦٧ر٠٠٠	١٠٢ر٠٠٠
أسيوط	٢١٤ر٠٠٠	١٥٤ر٠٠٠	١٢٧ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠
الزقازيق	٢٠٢ر٠٠٠	١٥١ر٠٠٠	١٢٥ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠
السويس	١٩٢ر٠٠٠	٢٦٤ر٠٠٠	٢٠٦ر٠٠٠	١٠٧ر٠٠٠
دمنهور	١٧١ر٠٠٠	١٤٦ر٠٠٠	١٢٧ر٠٠٠	٨٤ر٠٠٠
الفيوم	١٦٧ر٠٠٠	١٣٤ر٠٠٠	١١٢ر٠٠٠	٧٤ر٠٠٠
الاسماعيليه	١٤٦ر٠٠٠	١٤٤ر٠٠٠	١١٦ر٠٠٠	٦٨ر٠٠٠
كفر الدوار	١٤٦ر٠٠٠	—	—	١٤ر٠٠٠
المنيا	١٤٦ر٠٠٠	١١٣ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠
أسوان	١٤٥ر٠٠٠	١٢٨ر٠٠٠	٦٣ر٠٠٠	٢٦ر٠٠٠
بني سويف	١٨١ر٠٠٠	—	—	٥٧ر٠٠٠
سوهاج	١٠٣ر٠٠٠	—	—	٤٣ر٠٠٠
شبين الكوم	١٠٣ر٠٠٠	—	—	٤٢ر٠٠٠

(١) كراسات التعداد المنتظمة .

ونقطة التحول في زيادة أحجام المدن المصرية كانت في سنة ١٩٢٧، والذي يشير تعداد السكان في تلك السنة أن سكان القاهرة وصلوا لاول مرة علامة المليون ، لتصبح المدينة المليونية لمصر وأفريقيا • وكذلك دخلت مدينة الاسكندرية علامة النصف مليون نسمه • وتخطت مدينة بورسعيد علامة ١٠٠ر١٠٠ نسمه ، لتصبح ١٠٤٫٠٠٠ نسمه •

ومع حلول عام ١٩٤٧م ، أصبح لمصر ٧ مدن كبرى ، منها مدينتين مليونيتين ، (القاهرة مليونان ، والاسكندرية مليون) ومعهما طنطا والمحلة والسويس والمنصورة وبورسعيد • وفي الوقت الذي سجلت فيه مدينة القاهرة عام ١٩٧٦م سكانا وصلوا ٠٠٠ر٧٧٠ر٨ نسمه ، والاسكندرية ٠٠٠ر٣٧٧ر٢ ، والجيزة ٠٠٠ر٢٣١ر١ ، وشبرا الخيمة ٠٠٠ر٣٩٤ نسمه ، نجد أن التقديرات تتجه حاليا الى اعطاء القاهرة رقما يزيد بالتأكيد على عشرة ملايين • ورقما للاسكندرية يزيد على ثلاثة ملايين • والجيزة مليونان كذلك فان مدينة شبرا الخيمة قفزت فجأة في السنوات الاخيرة الى مرتبة المدينة الرابعة وتقترب حثيثا من علامة المليون •

وتقدر نسبة سكان الحضر حاليا بنحو ٤٦ ٪ من جملة السكان • وجدير بالذكر أن نسبة سكان الحضر في عام ١٩٦٦ كانت لا تزيد على ٣٤ ٪ ، فقفزت الى ٤٢ ٪ في عام ١٩٧٠• وهذا التسلسل يوضح لنا مقدار الزيادة الكبيرة التي شهدتها شريحة سكان المدن في مصر• ولهذه الزيادة مبررات عديدة ساعدة على تضخم أعداد السكان الحضرية في مصر ، على حساب سكان الريف •

ومن أسباب زيادة سكان الحضر وارتفاع نسبتهم المئوية هي :

(١) ارتفاع معدلات الهجرة من الريف الى الحضر ، باعتبار أن المراكز الحضرية وخصوصا المدن الكبرى لاتزال تستحوذ على أكبر نسبة من الخدمات الاساسية والمزايا التموينية ، كذلك تتميز بارتفاع مستوى المعيشة ، وفرص العمل وتوفر المواد الغذائية ،وينطبق هذا الكلام بصفة خاصة على المدن التي تزيد على ٠٠٠ر٢٥٠ نسمه •

(٢) زيادة نمو أحجام المدن القائمة بصفة عامة ، ونموها بشكل سريع ، وبصفة خاصة المدن الكبرى وبالذات القاهرة والاسكندرية •

(٣) التغييرات الادارية التي أدخلتها الدولة على التقسيمات كذلك التقسيم الاداري والوظيفي لمراكز العمران ، حيث تحولت قرى كثيرة ، كبيرة الحجم الى مراكز حضرية أخذت صفة المدن ، وأصبحت بالرغم من كل ما صاحبها من مظاهر الحياة الريفية العادية تصنف اداريا على أنها مدن ، وبالتالي أصبح سكانها أيضا حضريون ،

وقد زادت هذه الشريحة الأخيرة نسبة سكان الحضر بدرجة ملحوظة ،

وقد تعرضت المدن المصرية لتغييرات واضحة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ، وكان نصيبها من برامج التنمية يزيد كثيرا على نصيب القطاع الريفي الأمر الذي زاد من تفاقم المشكلة (1) ،

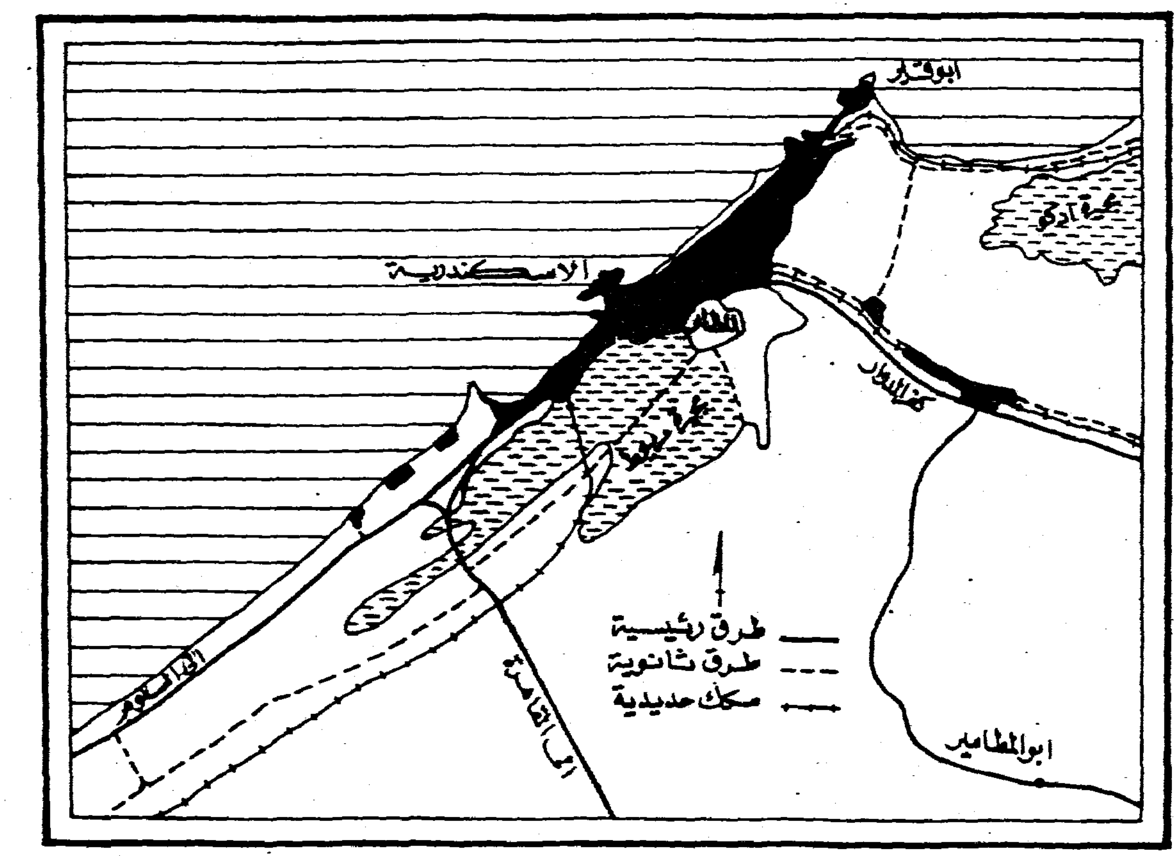
وتجدر الاشارة هنا الى جانب آخر خطير للمشكلة ، وهو أن هذا النمو العمراني المتسارع في كل ربوع مصر يزيد من احتياجات السكان للتوسعات السكنية ، ولما كان النمو العمراني في أطراف المدن المصرية هو أخطر ظواهر النمو ، فانه بلا شك يأخذ طابعا حادا ، ويزحف بسرعة على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن لدرجة أن ماتفقده الأراضي الزراعية سنويا للتوسعات العمرانية ، يصل الى مابين ١٠,٠٠٠ ، ٢٠,٠٠٠ فدان سنويا (2) ، وهذه تقديرات معتدلة ، فهناك تقديرات أخرى أكثر تشاؤما تضع مساحة الاراضي الزراعية التي تأكلها التوسعات العمرانية بأنواعها في دائرة الـ ٤٠,٠٠٠ فدان سنويا ، فضلا عن أن زيادة التوسعات العمرانية زادت من الطلب على مواد البناء والتي

---

1. Adel Hakim, M.S. & Wassim Abdel-Hamid, "Some Aspects of Urbanization in Egypt", Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Occasional Papers Series No. 15, 1982, VII, University of Durban, P 45.

2. Parker, C., "The Developing Agruculture in the Middle East", edited by K.S. McLachlan, R.M. Burrell, S. Hoyle & C. Parker., Graham & Tortman Limited Publishers, England, 1976, PP 3-2.

الامتداد العمراني لمدينة الاسكندرية



ارتفعت أسعارها بشكل خطير في السنة الأخيرة . لدرجة أن البنك المركزي المصري أصبح يرفض تدبير عملات أجنبية لتغطية طلبات الاستيراد ، لأن حصيلة الدولة من النقد الاجنبي لا تحتمل هذه الضغوط .

الخصائص اللغوية والعرقية للسكان

بلغ سكان مصر حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في العام الماضي (١٩٨٤) نحو ٤٧ مليون نسمه ، وهم حاليا يقتربون من ٤٨ مليون • وهو رصيد سكاني ثقيل بالنسبة لضآلة مساحة الرقعة المعمورة في مصر • والتي تزيد قليلا على ٣ر٥ ٪ من اجمالي مساحة مصر • ورصيد مصر السكاني هو محطة لسلسلة من الزيادات السكانية المتتابعة ، والتي ظل ايقاعها بطيئا ومتواضعا حتى وقت قريب جدا ، حيث بلغ عدد سكان مصر في منتصف هذا القرن نحو عشرين مليونا من النفوس • ولكن بعد ذلك تسارعت معدلات الزيادة السنوية ، حتى وصل عدد السكان الى ما هو عليه حاليا •

ويتركز نحو ٩٩ ٪ من سكان مصر على جانبي الوادي وفي الدلتا ، بينما يتوزع العدد الباقي في أجزاء مترامية من واحات الصحراء الغربية ومراكز عمرانية مترامية على البحر الاحمر والساحل الشمالي •

خصائص سكان مصر :

أهم ما يميز المصريين أنهم شعب متجانس في خصائصه البنائية والثقافية والعرقية ، وبالرغم من تعدد وتنوع المصادر التي قامت بامداد وتغذية مصر بالشرائح السكانية عبر القرون ، فان الغالبية الساحقة من الشعب المصري تتجانس في الصفات الجسمانية والملامح الوراثية العامة ، نتيجة اندماج السكان بدرجة مكثفة عبر الازمنة المتعاقبة — دون انفصال شريحة منها أو انغلاقها على نفسها — الأمر الذي ساعد على ضياع أغلبية السمات الغريبة في المحيط الكاسح للصفات المحلية ، والمذيب لغيرها • ولذلك نادرا ما تسجل حالات تتميز بالملامح الغريبة (الاجنبية) بصرف النظر عن درجة تفاوتها • وحتى لو وجدت هذه العناصر فهي لاتزال محل انصهار ، وذوبان في المحيد الغالب حولها •

والخصائص العرقية حاليا ، تؤكد وجود مؤشرات عرقية رئيسية سائدة هي : المؤشرات الحامية ، والحامية الارمينية ، وامتزاج هذه بالعناصر العربية • حتى أنه يتعذر أحيانا فصل الشرائح السكانية الى أصولها العرقية المختلفة ، لان ذلك لا يمكن

عمليا • حيث تلاشت أغلبها من اندماج السكان عبر فترة زمنية طويلة •

وسكان المدن في مصر أكثر الناس تعرضا للاختلاط والامتزاج العرقي الذي نتكلم عنه • بينما يبقى سكان الريف على خصائصهم الأصلية ، ونقائهم النسبي (بالنسبة لسكان المدن) أكثر من غيرهم • وخصوصا في الجهات المعزولة •

ويتميز الفلاحون المصريون بخصائص جسمانية لا تختلف كثيرا عن الصفات المعروفة عن سكان مصر القدامى • كالرسوم المحفورة على جدران المعابد القديمة في مصر قبل الاسلام • والصور العديدة الموجودة في المتحف المصري • والتي تصور وقائع الحياة اليومية في مصر القديمة ، في عصر بناة الاهرامات •

والشيء الوحيد المؤكد حاليا ، هو وجود مؤشرات واضحة في شرائح كثيرة من السكان ، تدل على الامتزاج المصرى والعربي •
والخصائص العامة للمصريين هي : القامة المتوسطة ، والمنكبين العريضين والشعر الأسود الداكن ، وكذلك العيون الواسعة السوداء • والشفاة الغليظة المكتنزه • اما أهل المدن • فقد تأثروا أكثر من غيرهم بالمؤشرات العرقية الوافدة حيث تسود مؤشرات عربية ، ويونانية (اغريقية) ورومانية وتركية • وأهل الصعيد ومصر الوسطى ، لهن نفس صفات سكان الدلتا ، غير أن أهل الصعيد يتميزون بالبشرة الداكنة • والمناطق الجنوبية القصوى من مصر والواحات ظلت أقل جهات مصر اختلاطا وتأثرا بالمؤشرات العرقية الخارجية •

اللغـــة :

اللغة العربية هي اللغة السائدة ، أو قل لاتوجد لغة غيرها تنافسها فهي لغة القرآن الكريم الذي حفظه الله وحفظ معه اللسان العربي ، ومصر وهو بلد اسلامي بالدرجة الاولى تمسك بهذه اللغة من خلال تمسك أهله بكتاب الله • فاللغة العربية كذلك هي لغة الكلام والكتابة والثقافة وبمثل ما هي لغة العقيدة • يتكلم بها كل طبقات الشعب المصري منذ الفتح العربي الاسلامي وحتى الآن • وكانت اللغة القبطية هي اللغة السائدة في

مصر قبل دخول الاسلام بالفتح العربي في عام ٦٣٩ ميلادية • واللغة القبطية كانت لغة العبادة ولغة الحياة اليومية قبل ذلك • وقد استبدلت تماما باللغة العربيـــة التي أصبحت حاليا لغة كل المصريين ، مسلمين وأقباط•

ولم تتغير اللغة العربية في قواعدها ونصوصها ، بفضل القرآن الكريم ، وظلت أصولها اللغوية صحيحة على الدوام ، ولكن هناك لهجات كثيرة منها في اللهجات الدارجة بين قطاعات السكان • فهناك لهجة في الكلام للبدو ، وأخرى لاهل المدن ،وغيرها للقرويين وكلها تعتمد على الاصول العربية أساسا • غير أن العربية الفصحى هي لغة التعـــامل الرسمي ، ولغة الكتابة والادب والثقافة والتعليم ، والاعلام ، كما هو الحال في سـائر البلاد العربية الاخرى •

ومن خلال الامتزاج الثقافي بين العربية وقواعدها ومفرداتها بالخلفية الثقافية المصرية والارث الثقافي المصري وجد ما يسمى باللهجة العامية المصرية ، والشائع منهـا هي عامية أهل القاهرة • ولكن كما ذكرنا أن العنصر الفاصل في الكلام والكتابة في مصر هو العربية الفصحى •

وقد كان للظروف الخاصة بمصر اقتصاديا وسياسيا • ولتجربة الوجود الفرنسي في مصر منذ نابليون والانجليز منذ ١٨٨٢م ، وبسبب نشاط نشاط هيئة قناة السويس وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الاخرى ، أنشئت في مصر الكثير من المدارس والمؤسسات التعليمية التي تستخدم اللغات الانجليزية والفرنسية والايطالية والأرمنية • وتعدد هذه المـدارس في فترة من الفترات • وتعرف ولا تزال بالمدارس الاجنبية • والتي تقلص نفوذهـــا الثقافي حاليا بدرجة ملحوظة ، بعد أن خضعت كلها لاشراف ورقابة وزارة التربيـــة والتعليم في مصر • لهذه الأسباب نجد قطاعا كبيرا من السكان يتكلم اللغة الانجليزية والفرنسية بطلاقة (على الاقل في الماضي) •

أما عن اللغات الاخرى السائدة في مصر : فهناك واحدة من اللغات الحامية السائدة في بعض الجهات في مصر وهي لغة البجه " The Hamitic Beja " وهي لهجة أهل الجزء الجنوبي للصحراء الشرقية ، كذلك " لهجة أهل سيوه " حيث يتكلمون لغة تجمـــع

بين شتات من الاصول البربرية . كذلك " اللغة النوبية " وهي لغة أهل النوبة في أسوان وما وراءها في الجنوب . " واللغة النوبية " مزيج من مؤشرات اللهجات الحامية والسودانية . ويتكلم بها النوبيين في كل من مصر والسودان على السواء . وهي لغة مسموعة فقط ، ليست مكتوبة وليست لها حروف حتى الآن . والنوبيون المصريون ينخرطون في الحياة العادية المصرية دون تمييز ، وينتشرون في كافة القطاعات وهم مسلمون متدينون وليست لهم مشكلة لغة أو عرقه على الاطلاق في مصر .

ولا تزال توجد بمصر مجموعات لغوية صغيرة ، وان كانت هذه المجموعات قد انكمشت في العقد الاخيرة . نظرا لتغير المناخ السياسي، والذي كان يسمح سابقا لمثل هذه المجموعات ببعض المزايا في المجتمع المصري . مثل الجالية اليونانية والانجليزية والفرنسية والايطالية والارمينية . وغيرها . أما الآن وبعد تيار الوطنية المصرية واتجاهات التمصير والتعريب في النشاط الاقتصادي والثقافي . واكتمال السيادة المصرية ، وانتهاء الوجود الاجنبى بكل صوره . فقد انكمشت هذه الجاليات وتفكك ما بقي منها وتوزعت بين المدن المصرية ، واختاروا أن ينخرطوا في الحياة المصرية العادية . مع احتفاظها بمدارسها ومؤسساتها الثقافية . وهذه الجاليات أيضا تذوب في وسط المحيط السكاني المصري بالاختلاط والتزاوج .

النوبيون :

وجدير بالذكر أن النوبيين في مصر لا ينفردون فقط بلغة واحدة متميزة ، ولكن أيضا بأصل عرقي مختلف كذلك عن الأصول العرقية لبقية السكان .فهم بالرغم من انحدارهم من أصول عربية أساسا ، الا انهم يحتفظون بخصائص كثيرة غير عربية أيضا . فهم طوال القامة جدا . تتميز أجسامهم بالنحافة . ولهم ملامح قوقازية ، ولون بشرتهم داكن نسبيا عن اللون الشائع لعامة المصريين . ويختلف النوبيون بدرجة ملحوظة عن سكان الدلتا والاسكندرية بصفة خاصة . اذ أن النوبيين ينتمون الي مجموعات قبلية وعشائرية يعرفونها ، على عكس بقية السكان في مصر الذين يهتمون كثيرا بالأنساب والصلات العرقية المباشرة ، ولا يهتمون بالصفة العشائرية والقبلية أو الانخراط في مجموعات كبيرة . الا في الجهات التي لاتزال مؤشرات البداوة فيها قوية مثل أطراف

الدلتا الشرقية والغربية وسيناء والساحل الشمالي .

سكان الصحراء الشرقية وسيناء :

وتضم الصحاري المصرية مجموعات سكانية بدوية وشبه بدوية ، وبعض الجماعات التي تجمع بين البداوة والاستقرار . لكن لهم صفات اثنوغرافية متميزة .فسكان سيناء والقسم الشمالي من الصحراء الشرقية مثلا ، وهم جماعات هاجرت الى مصر في فترة حديثة نسبيا ، معظمهم جاءوا من جزيرة العرب . وبنيتهم نحيفة نسبيا ، وأنوفهم تميل الى النحافة والاستطالة مع التقوس الذي يغلب في الملامح السامية المعروفة . وبشرتهم بنية داكنة . وينتظمون في مجموعات قبلية ، كل مجموعة لها عصبيتها ووحدتها التي يجمعها الدم والعرق . حيث ينحدرون من أنساب وأصول يتتبعونها لأجداد بعديين . وهم في الأصل بدو وسكان خيام ورحل . بعضهم تحول عن الترحال والبداوة ، وأصبحوا شبه مستقرين ، أو قل مستقرين . كما هو الحال في الاجزاء الشمالية من سيناء ، حيث انتشرت المراكز العمرانية وتأمنت المياه ، والحياه الآمنة المستقرة على طول الساحل او المحور الشمالي .

أما في جنوب الصحراء الشرقية ، فهي مأهولة بجماعات البجة الحامية ، وهؤلاء أيضا يعتبرون أنفسهم من أصول عربية . ولكنهم بالتأكيد من أصول مختلفة نسبيا عن بدو شمال الصحراء الشرقية وسكان سيناء (١) . فوجوههم بيضاوية وأنوفهم مستقيمة غير مقوسة . وعيونهم واسعة ، وفيهم شبه كبير من الخصائص العرقية لسكان مصر في عصور ما قبل الاسرات . وقبائل البجة المصرية ، تنقسم الى قسمين ، أو قبيلتين رئيسيتين : الاولى قبائل العبابدة والثانية قبائل البشاريين. وتنتشر قبائل العبابدة في الصحراء الشرقية في المنطقة الواقعة الى الجنوب من الخط الواصل بين مدينتي قنا والغردقه . ومجموعة كبيرة منها استقرت قرب الوادي في المنطقة من قنا الى اسوان .

---

1. Seligman, Chales Gabrail, "Egypt and Negro Africa: a study in divine Kinship", New York, A.M.S. Press, 1978, PP 1-82.

أما قبائل البشاريين ، فاغلبهم يعيشون في السودان ، وان كانت أعداد منهم قد تركزت في منطقة "علبه" الجبلية في أقصى الجنوب الشرقي لمصر . ويقال أن هذه المنطقة الجبلية هي موطنهم الأصلي . وعلى أية حال فكل من قبائل العبابدة والبشاريين من قبائل الرعاة الرحل . ويعتمدون أساسا على الماعز والغنم والجمال ، ويتنقلون في رحلات رعي موسمية يتبعون فيها مواطن ومواسم العشب في منطقة الصحراء الشرقية والجنوبية .

<u>سكان الصحراء الغربية :</u>

ويسكن الصحراء الغربية في مصر مجموعتان من السكان :

<u>الاولى مجموعة سكان الواحات:</u> وهي الواحات الخارجة والداخلة (محافظة الوادي الجديد) وواحة الفرافرة وأبي منقار ، ثم الواحات البحرية ، وأخيرا واحة سيوه وهي أهمها جميعا تاريخيا وسكانيا ، وأكثرها تطرفا ناحية الغرب اذ تفصلها عن واحة جغبوب في ليبيا مسافة تقل عن المائة كيلومتر .

<u>الثانية مجموعة سكان الصحراء الغربية خارج الواحات:</u> وهي قبائل من الرعاة البدو شبه المستقرة التي تنتشر وبصفة خاصة في القسم الشمالي من الصحراء الغربية . ويزداد تركزهم في السهول الساحلية قرب البحر المتوسط ، وفي المناطق التي يقترب فيها منسوب الماء الباطني من سطح الارض وتكثر فيها الآبار .

وتركزوا مؤخرا قرب المراكز العمرانية النامية الى الغرب من الاسكندرية والعامرية وحتى العلمين وسيدي عبدالرحمن . (توسع النشاط السياحي وتجارة الاراضي للمنتجعات السياحية على الساحل الشمالي).

<u>أولا : سكان الواحات:</u>

وهم في الأصل من عروق بربرية ، ولا تزال المؤشرات البربرية القديمة ظاهرة في ملامحهم حتى الآن . ونجد أعداداكبيرة منهم متميزة بالشقرة والالوان الفاتحة للبشرة . وعلى أية حال فهناك مؤشرات أخرى غير المؤشرات البربرية . نتيجة للاختلاط والنزوح والتزاوج بين الواحات ووادي النيل . كذلك توجد مؤشرات

سودانية وتركية قليلة . وتظهر المؤشرات الافريقية بصفة خاصة في سكان الواحات الخارجة . حيث ظلت المدخل الطبيعي للتجارة . اذ كان يمر بها الطريق التجاري التاريخي المعروف في أفريقيا باسم " درب الاربعين " الذي كان يربط بين وادي النيل وأفريقيا جنوب الصحراء عدا دارفور . وحيث كان ينطلق التجار في رحلتهم بعد وصولهم الى الواحات الخارجة متجهين صعيد مصر الاوسط .

سكان الصحراء الغربية خارج الواحات :

وسكان الصحراء الغربية خارج الواحات ، وان كانوا يدعون بقوة الى انحدارهم من أصل عربي ، فانهم في الحقيقة مزيج من مؤشرات عرقية عربية وبربرية . وينقسمون الى مجموعتين كبيرتين في الاصل : الاولى مجموعة السعديين والثانية :مجموعة المرابطين . أما السعديين يعتبرون أنفسهم الاسلاف الحقيقيين " لبني هلال " " وبني سليمان " وهي القبائل العربية الاصلية التي تحركت نحو الغرب حتى وصلت الى بلاد المغرب الأقصى في القرن الحادي عشر الميلادي وأهم أقسام هذه المجموعة وأكثرها عددا هي " قبائل أولاد على ". وهؤلاء ينقسمون بدورهم الى شريحتين ثانويتين . الاولى " أولاد على الأحمر " والثانية " أولاد على الأخضر " . أما قبائل المرابطين فهي من رتبة أدنى أو تالية بالنسبة لمجموعة قبائل السعديين الاولى . والمرابطون ربما يكونوا الأسلاف الحقيقيين لقبائل البربر ، وأن المؤشرات البربرية عندهم أقوى بكثير مما هو عليه عند قبائل السعديين.

وعلى العموم فان قبائل بدو الصحراء الغربية في مصر - المشار اليهم سابقا - هم رعاة غنم وسكان خيام . ولكنهم حاليا اما مستقرين أو أشباه مستقرين . حيث عمروا مراكز عمرانية كبيرة الحجم نسبيا ، وانخرطوا في انشطة اقتصادية متنوعة غير رعي الغنم أو معها . وتركزت تجمعاتهم بصفة خاصة في منطقة مريوط والعامرية ومناطق المجتمعات الجديدة على الساحل الشمالي . وأهم ما يميز هذه القبائل أنها واسعة الانتشار ، فتنتشر القبيلة الواحدة في مساحة شاسعة ربما تشمل كل منطقة الساحل الشمالي لمصر . وتتوزع معهم في نفس الوقت قبائل أخرى ولا يمكن القول بأن قبيلة واحدة لها السيادة في منطقة بذاتها . ولكن هناك نوع من التعاون والتعايش بين مجموعات القبائل التي تتجول بحرية في كل منطقة الصحراء الغربية الشمالية .

" الأحوال السكانية في مصر "

سبقت مصر غيرها من الامم في تاريخ العمران البشري ، فقد هيأ لها الله سبحانه وتعالي نهرا عظيما ، وأرضا خصبة ، ومناخا طيبا ، تلك الظروف مكنت بفضل الله الجنس البشري من الاستقرار والتعمير ، والاقامة الدائمة على ضفاف النيل وتعمير واديه وزراعته قبل آلاف السنين من عمران غيرها من الأراضي في الشرق والغرب . ومصر لذلك تعتبر بجدارة من البلدان ذات التاريخ السكاني الطويل . فلها تاريخ ملئ بالتقلبات السكانية وذبذباتها ، العفوية منها والمخططة . " وذلك يجعل مصر بحق صاحبة أطول تجربة سكانية في العالم ، بل معمل تجارب ديموغرافية ، تاريخ حي سابق غير مسبوق ، لا مثيل له في عالم ، أو علم السكان على الارجح "[(١)] .

وطبيعة مصر منذ أقدم العصور ، مواتية للاستقرار والتعمير ، وتثبيت الاقدام ، وفوق ذلك فقد اتخذ العمران فيها طابع التركز والتزاحم ، فمصر بلا شك بيئة مائية ضئيلة وسط محيط صحراوي شاسع ، وهي بذلك أشبه بصوبة أو حوضة زجاجية من الزراعة الهيدروبونية ، أو قل هي صوبة أو حوضة طبيعية وزراعة بشرية أيضا[(٢)] .

والكثافة والتزاحم في مصر حقا هي أبرز الملامح والصفات ، وفيما عدا ذلك فلا تكاد تختلف عن بقية بلاد العالم النامي الاخرى ، في الخصائص الديموغرافية العامة . من حيث التركيب السكاني وفئات العمر ، الجنس والخصوبة والخصائص الحيوية الأخرى . والكثافة والتزاحم من الخصائص التي تكاد تنفرد بها مصر على غيرها من الدول النامية الأخرى . وبدقة فان النمط الجغرافي للتزاحم والكثافة في الوقت الحاضر هو نمط فريد ، فقد تأكدت هاتان الظاهرتان بشكل قوي في السنوات الاخيرة ،فأصبح أشد وزنا وتكاثفا ، وتضاغطا ، وتبلورا من أي وقت مضى في التاريخ ، ولم يعد له نظير أيضا في التاريخ المعاصر ، ولا شبيه في تاريخ مصر القديم نفسه . ولذا فان العناصر التي تمنح مصر

---

(١) جمال حمدان : شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، الجزء الرابع ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، ص١٣

(٢) جمال حمدان : نفس المرجع السابق ص١٣

تميزها وشخصيتها السكانية والديموغرافية هي عناصر الكثافة والتزاحم التي تعرفها مصر اليوم . وهذه كما نعلم تستند على تاريخ ديموغرافي فذ ، وجغرافية سكانية فريدة .

والمراحل السكانية التي مرت بها مصر عبر تاريخها الطويل ، مراحل معقدة فقد مرت مصر بفترات اخصاب وزيادة سكانية ، وفترات أخرى من التناقص والضمور السكاني . وكل واحدة من هذه المراحل لها ظروفها الخاصة ، ولها مبرراتها الاقتصادية والحيوية الخاصة بها وكل واحدة من هذه المراحل تكون وحدة موروفولوجية تسمى الفترة السكانية ومجموعها يكون علم التاريخ السكاني ، جميعها تأتي تحت ما يسمى بعلم الديموغرافيا التاريخيه (١) .

وأهم العوامل التي أثرت في توزيع وكثافة السكان في مصر عبر هذه المراحل التاريخيه هي مساحة الأرض الزراعية ، ونوع الزراعة السائدة في كل عصر أي البيئة الطبيعية وجهد الانسان على التوالي . وأهم ظاهرة عرفتها الأراضي المصرية فيما يختص بالمساحة الزراعية هي تحول نحو مليون ونصف مليون فدان الى أراضي براري ، وذلك نتيجة زيادة الماء في التربة ، وسوء الصرف في الاطراف الشمالية للدلتا . اذا أضفنا هذا المليون ونصف الى جملة مساحة الاراضي الزراعية الحالية ، وهي تزيد قليلا على ستة ملايين فدان تقريبا . لكان المجموع نحو ٧ر٥ مليون فدان . وهذا كان الحد الاقصى للمساحة الزراعية قديما .

وقد أضافت تطورات زراعة الري بالرفع على الضفاف أومن الآبار البعيدة عن النهر نحو ١٢ ٪ من جملة المساحة الكلية للأراضي الزراعية (٢) .

---

1. Hamdan, G.M., "Population of the Nile Mid-Delta; Past and Present", Ph.D. Thesis, Reading University, Reading, 1953, Vol. I, P 31.

2. Girard, M., "Memoire sun l'afric", Industrie et Commerce de l'Egypt Etat Moderne, Paris, 1812, T.II.

أما عن التقديرات القديمة لسكان مصر ، والتي لا بد من الاشارة اليها للتعرف على مقدار التطور السكاني الذي شهدته ، وأيضا للوقوف على الطريقة التي تمت بها عملية الاعمار البشري عبر القصور . وكل الدلائل تشير الى أن قدرة تحميل السكان وكثافاتهم في الماضي لا يمكن أن تعدو نصف المعدل الحالي ، أو أقل . فمصر في الماضي كانت نسبيا أكثر مساحة ، ولكنها الآن أكثر كثافة . وعدم فهم هذه العلاقة جعل البعض يقع في مغالطات بل ومبالغات شديدة في تقدير السكان (1) .

ولكي نقف على صورة مقربة من الماضي السكاني لمصر ، نشير الى بعض الارقام الآتية ، فكثافة السكان في وحدة ادارية مثل قنا في صعيد مصر ، والتي كانت تروى ٧٥ ٪ من أراضيها على الحياض ، بلغت الكثافة السكانية بها ٣٦٥ نسمه في الكيلومتر المربع (٢) . وتقدر الكثافة السكانية في عهد الدولة البطلمية ٢٨٠ نسمه في الكيلومتر المربع ، ولذلك فان أفضل تقدير للكثافة السكانية في مصر القديمة لن يعدو ٣٥٠ نسمه في الكيلومتر المربع . وبحساب مساحة مصر قبل البراري وهي ٧٫٥ مليون فدان أي ٨٥٠٠ كم٢ فان السكان يقدرون تقريبا بنحو عشرة ملايين نسمه . أضف الى ذلك سكان المدن الاقليمية والعاصمة فيكون الجميع حسب نفس التقدير نحو ١١ مليون نسمة . أما بعد البراري فالصورة تختلف ، اذ يقدر السكان بما بين ٨ ، ١٠ مليون نسمه فقط .

وهناك تقديرات مبالغ فيها جدا عن سكان مصر القديمة ، بأنهم وصلوا الى ما بين ٢٧ ، ٤٠ مليون نسمه ، ولكن جميع الارقام والتقديرات التي سبقت عصر الحصر السكاني الدقيق ، هي تقديرات غير مقبولة سواء في ذلك تقديرات مونتسكيو (٣) ، والتي

---

1. Landry, A. "Traite de Demographie" Paris, 1949, P. 42.
2. El-Darwish, M.M., "Analysis of some Estimates of Population of Egypt before XIX Century", Egypt Contemperaire, March, 1929, P 281.
3. Landry, A., "Traite' de Demographie", Op. Cit., P 42.

ادعت بأن سكان مصر القديمة كانوا أضعاف سكانها الحاليين ، وكذلك تقديرات روبرت ولاس بأن سكان مصر في القرن الثالث عشر بلغوا ثلاثين مليونا ،كذلك تقدير بن عبدالحكم في أوائل الفتح العربي ، والتي أعتمد فيه على ضريبة الجزية على الذكور البالغين ، وقدرهم بأنهم ثلث المجتمع ، والذي قال أنهم ربما بلغوا ثمانية ملايين[1] .

ولأنه يتعذر عمليا حصر كل التقديرات السكانية لمصر ، والتي بالغت بعضها مبالغات كبيرة في أن أعطت سكان الواحات الخارجة والداخلة في العصر الروماني نحو ثمانية ملايين نسمه .

وبغض النظر تماما عن حركة حجم مصر السكاني ، بمعنى أن سكان مصر بالنسبة الى سكان العالم عبر العصور له دلالة نسبية كبيرة . فكانت مصر غداة الطفرة الديموغرافية الأولى أكبر كتلة سكانية منفردة في العالم على الاطلاق . ان لم تكن تضم أكبر نسبة منه[2] .

ومع مرور الزمن ، وانتشار الزراعة والحضارة ، أضيفت الى العالم كتل أو جزر بشرية . وكان طبيعيا لذلك أن تتناقص الاهمية النسبية لسكان مصر على حساب ظهور كيانات سكانية جديدة في جهات أخرى بالرغم من سبق مصر التاريخي . فمثلا قد بلغ سكان العالم في زمن الامبراطورية الرومانية حسب تقديرات البعض نحو ٢٠٠ مليون نسمه . وكان نصيب مصر منها نحو عشرة ملايين نسمة ، أي بنسبة ٥ ٪ فقط ، وهذه بلا شك - ان صحت - نسبة ضئيلة جدا ، اذا ما قورنت بما بلغته مصر في قمة ثورتها الديموغرافية الأولى . ولكن هذه النسبة مالبثت أن تضاءلت بشدة مع زيادة النمو السكاني في بلاد العالم الاخرى في المراحل اللاحقة[3] .

---

(١) ابن عبدالحكم ، فتوحات مصر طبعة القاهرة ١٩١٤ ص ٧٠

2. Elliot - Smith, G., "The Ancient Egyptians", London, 1923.
   Keith, Arthur, "A new theory of Human Evolution".
3. Carr, A.M. & Saunders, "World Population", London, 1936.

واذا نظرنا الى تقديرات عمر طوسون ، نجد أنها تضع تقديرات السكان في مصر في العصر العربي والفتح الاسلامي بنحو ما بين ١٦-١٨ مليون نسمة ، بحساب الكثافة السكانية للفدان من الارض الزراعية بواقع ٢ الى ٣ نسمة للفدان الواحد . وبحساب جملة المساحة الزراعية في مصر في ذلك الوقت بنحو ستة ملايين فدان[1] وهنا تجدر الاشارة الى الجدول التالي للوقوف على الاحوال السكانية منذ أقدم العصور وحتى الحملة الفرنسية على مصر والذي حققه وجمع مادته جمال حمدان[2].

---

(١) عمر طوسون ، أطلس تاريخ مصر في العصر العربي ، مصلحة المساحة المصرية القاهرة ١٩٢١

Memoire sun les Finances de l'Egypte depuis les Phatoaons, Memoires Presentees a l'institute d;Egypt, 1924, PP 71-76 & 81

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر الجزء الرابع مرجع سابق ص ١٩

تقديرات السكان في مصر منذ أقدم العصور وحتي الحملة الفرنسية (١)

الفترة التاريخية	السكان بالمليون	المرجع	ملاحظات
عصرماقبل الاسرات	٥	كافينياك وأميلينو	متوسط
تحتمس الثالث	٦	جاك بيرين	الاسرة ١٨
رمسيس الثالث	٥ - ٦	برديه هاريس	
الرعامه	١٠- ١٢	فلندرز بيترس	العسكريون ٦٥٠ ألف
البطالسه	٧	باثون السينومي	طيبة بمعنى مصر
البطالسه	٧	ديودور الصقلي	
البطالسه	٣	ديودور الصقلي	رقم آخر غامض الدلالة
البطالسه	٨ -٥ر٨	فالك - تشيرنسكي	
الرومان	٨	تيودور مومش	بداية العصر الروماني
الرومان	٥ر٧	جوزيفوس	عدا الاسكندرية
العصر العربي	٩	فلندرز بيتري	عندالفتح- الذكورالبالغون ٥ر٢ مليون
العصر العربي		ابن عبدالحكم	عندالفتح - الجزيه
العصر العربي	٥ر٧	اليعقوبي	الجزيه - خمسه مليون دينار - ديناران
العصر العثماني	٤	سافاري	عام ١٧٨٦م
العصر العثماني	٣ر٢	فولني	٢٣٠٠ حلة × ١٠٠٠ نسمه
الحملة الفرنسيه	٢ر٤٤٩ر٠٠٠	جومار	المنيا عينه + القاهرة

(١) جمال حمدان : نفس المرجع السابق ص ١٩

ويكفي أن نقارن أرقام سكان مصر الموضحة في الجدول السابق بسكان غيرها من الأمم في العصر القديم ، لنقف على المكانة السكانية التي كانت عليها مصر بالنسبة لغيرها . فيما كانت مصر تدور حول رقم ١٠-١٢ مليونا ، كانت فرنسا أيام يوليوس قيصر ما بين ٥ر٤ ، ٨ مليون نسمة ، وبينما كانت المانيا ٢-٣ مليون ، وأسبانيا في بداية العصر المسيحي ٦ مليون ، وايطاليا ٧ر١ مليون ، وانجلترا وويلز بنحو ٢ مليون ، وذلك في القرن السادس عشر الميلادي [(١)] .

وهكذا يتضح بكل أسف ، كم تبدلت الأوضاع السكانية بين مصر وهذه الأمم ، وما أشد ما اختلفت بل انقلبت الصورة ، ومنذ دخلت مصر عصر الانحطاط تحت الحكم العثماني لاسيما في أواخره ، دخلت الاحوال السكانية في دائرة المحاق ، ففي أواخر القرن الثامن عشر انخفض عدد السكان الى نحو لم يسبق له مثيل - الى ٤ ملايين نسمة فقط حسب تقديرات سافاري [(٢)] . وعندئذ يأسف المرء ، عندما يلاحظ كيف تبادلت مصر وبريطانيا المواقع السكانية ، فبعد أن كانت بريطانيا مليوني نسمة في أيام أغسطس مقابل عشرة ملايين لمصر ، أصبحت مصر في ١٨٠٠ ميلاديه مليونين ونصف فقط مقابل عشرة ملايين لبريطانيا ، ولم تتمكن مصر من استعادة علامة العشرة ملايين الا في الفترة الحديثة ، أي في بداية القرن العشرين أي بعد قرن كامل من بريطانيا .

ومن الثابت أيضا أن سكان مصر عبر العصور كانوا أكثر ثباتا وأمنا من غيرهم من الأمم ، فهم سكان زراعة وري ، أو زراعة الري " "
وهم أقل تعرضا لأخطار التناقص والكوارث الناجمة عن الجفاف ، وهي مصيبة تتعرض لها الجهات التي تعتمد على الزراعة البعلية ، وهذا ما لاحظه كريزول عن مصر بحق وصدق [(٣)] .

---

(١) جمال حمدان : نفس المرجع السابق ص ٢٠

(2) Savary, J., " Letter sun l'Egypte", Paris, 1786.

(3) Creswell, K.A.G., "Fluctuations the Population of Irrigated Countries, Man., Vol. XV, 1915, PP. 66-70.

وهذا يفسر تدفق السكان على مصر من الأراضي المجاورة في أثناء المجاعات ، كأبناء يعقوب عليه السلام ، وتشجيع مصر للجهرة اليها كما فعل الناصر قلاوون [(١)] .

وفي المحيط السكاني العالمي ، واضح بما لايدع مجالا للشك بأن مصر كانت أكبر كتلة سكانية منفردة في العالم على الاطلاق ان لم تكن تضم أكبر قدر منه حقا [(٢)] .

ففي منتصف القرن السابع عشر (١٦٥٠م) تراوحت التقديرات السكانية للعالم مابين ٤٧٠ مليون في تقدير ويلكوكس [(٣)] ، ٥٤٥ مليون حسب تقدير كارل سوندرز [(٤)] ، وهذه فترة دخلت فيها مصر مرحلة التناقص السكاني الكبير ، فقد هبطت نسبة سكانها الى سكان العالم في أحسن الفروض الى ٢ ٪ ، بعد أن كانت ١٠ ٪ في العصور الكلاسيكية والبطلمية والرومانية . وقد أشار "علماء الحملة الفرنسية على مصر" الى هذا التدهور السكاني الهائل ، حيث قدروا سكان مصر بما لايزيد على مليونين ونصف المليون من النفوس .

كما أشار علماء الحملة الفرنسية أيضا في وصفهم لمصر ، الى وجود مساحات شاسعة غير مزروعة من الأراضي المصرية في الدلتا ، كما أنها كانت أيضا غير مأهولة بالسكان . وورد في وصفهم لجهات من الدلتا المصرية أثناء نزولهم من رشيد الى القاهرة مستخدمين فرع رشيد ، وصفوا تلك الجهات بقولهم ... " فقد كنا نرى أماكن شاسعة أرضها قاحلة ، وليس بها بشر ، ولقد رأينا في الدلتا على وجه الخصوص سهولا شاسعة

---

(١) القلقشندي ، صبح الاعشى ، القاهرة ١٩٣٨ الجزء الثالث عشر الصفحات من ٣٤٠ — ٣٤٢

(2) Elliott, Smith, The Ancient Egyptians, Op. Cit. P. 32

(3) Willcox, W.E.. "Studies in American Demography, N.Y. 1940, P.40.

(4) Carr, A.M., & Saunders, " World Population", London, 1936, P 42.

غير مزروعة ، يغطيها الكلأ وأعشاب لا جدوى منها ، ولا تحتاج هذه السهول لكي تكون منتجة الا لأيد نشطة عاملة ، لان الارض هناك خصبة وجيدة ، كما أن المياه اللازمة لانمائها غير بعيدة عنها (١) .

وهذه فترة لا شك وصلت فيها مصر الى أدني مستوى لها في التدهور السكاني بل والحضاري أيضا ، وذلك خلال الدولة العثمانية ، وليس غريبا أن يجد علماء الحملة الفرنسية مصر على النحو الذي وصفوه ، وليس سكانها بأزيد مما قدروه لها وهو رقم مليونين ونصف نسمة ، وهذه مرحلة لا مثيل لها من قبل في تاريخ مصر السكاني . ولا يمكن أن تعبر عن شخصية مصر السكانية بحال من الاحوال ، بل هي تناقض شخصية مصر السكانية الحقيقية والواقع ، وان عجزت عن أن تنقضها كأمر واقع وثابت تاريخيا .

ولكي نقف على تطور الأحوال السكانية في مصر بالنسبة لبقية العالم منذ بداية القرن الماضي وحتى الآن ، نسوق الجدول التالي :

---

(١) علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر : الترجمة الكاملة زهير الشايب المجلد الثالث ، المدن والاقاليم ، مكتبة الخانجي بمصر الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ٢٦٤

تطور سكان مصر وأفريقيا والعالم في الفترة الحديثة [(١)]

السنة	مصر	أفريقيا	%	أفريقيا	العالم	%	مصر	العالم	%
١٨٠٠	٢ر٥	٩٠	٢ر٨	٩٠	٩٠٦	٩ر٩	٢ر٥	٩٠٦	٠ر٣
١٨٥٠	٤ر٥	٩٥	٤ر٨	٩٥	١١٧١	٨ر١	٤ر٥	١١٧١	٠ر٤
١٩٠٠	١٠ر٠	١٢٠	٨ر٣	١٢٠	١٦٠٨	٧ر٤	١٠ر٠	١٦٠٨	٠ر٧
١٩٢٠	١٣ر٠	١٣٦	٩ر٦	١٣٦	١٨٣٤	٧ر٤	١٣ر٠	١٨٣٤	٠ر٧
١٩٣٠	١٤ر٠	١٥٥	٩ر٤	١٥٥	٢٠٠٨	١٤ر٥	١٤ر٥	٢٠٠٨	٠ر٨
١٩٤٠	١٦ر٥	١٧٧	٩ر٤	١٧٧	٢٢١٦	٨ر٠	١٦ر٥	٢٢١٦	٠ر٨
١٩٥٠	٢٠ر٠	١٩٩	١٠ر١	١٩٩	٢٤٠٦	٨ر٣	٢٠ر٠	٢٤٠٦	٠ر٨
١٩٦٠	٢٦ر٠	٢٤٤	١٠ر٦	٢٤٤	٢٩٧١	٨ر٢	٢٦ر٠	٢٩٧١	٠ر٨
١٩٧٢	٣٤ر٠				٢٦٣٢		٣٤ر٠	٢٦٣٢	٠ر١
١٩٧٨	٤٠ر٠						٤٠ر٠		٠ر٩
١٩٧٩	٤١ر١				٤٣٢١		٤١ر١	٤٣٢١	١ر٠
١٩٨٠	٤١ر٨	٤٧٧	٨ر٧	٤٧٧	٤٤٧١	١٠ر٧	٤١ر٨	٤٤٧١	٠ر٩
١٩٨٢	٤٥ر٠	٤٩٥	٨ر٩	٤٩٥	٤٦٠٠	١١ر٧	٤٥ر٠	٤٦٠٠	١ر٠
١٩٨٣	٤٦ر٠				٤٧٠٠		٤٦ر٠	٤٧٠٠	١ر٠
١٩٨٤	٤٧ر٠	٥٢٢		٥٢٢			٤٧ر٠		

(١) جمال حمدان : مرجع سابق ص ٣٠

مراحل النمو السكاني في الفترة الحديثة

تشير جميع الدلائل الى أن أهم التغييرات التي أثرت على النمو السكاني في مصر في المرحلة الحديثة هي التطورات التي أدخلت على نظم الري في مصر، وهي تعادل بجدارة الانقلاب الصناعي الذي عرفته أوربا منذ ثلاثة قرون ، والذي تغيرت نتيجة له حسابات اقتصادية وسكانية كثيرة • فتحول الري في مصر من نظام ري الحياض الفيضي المعروف ، الى نظام الري الدائم (١) • قد ترك نفس النتائج الديموغرافية والاقتصادية على المجتمع المصري •

ولما كانت سنة ١٨٢٠ ميلاديه هي السنة التي انقلب فيها نظام الري بصورة جدية فهي لذلك تعتبر بداية الثورة الديموغرافية في مصر • ففي بداية القرن التاسع عشر ، بلغ عدد سكان مصر ٥ر٢ مليون نسمه ، تضاعف العدد بعد ذلك ليصل في منتصف نفس القرن الى خمسة ملايين • ثم يتضاعف مرة أخرى في نهايته ليصل الى عشرة ملايين نسمه • ثم الى ٧ر١٢ مليون نسمه في عام ١٩١٧م ، وما أن يحل منتصف القرن الحالي حتى تسجل الاحصاء ات رقم عشرين مليونا ، أي ضعف ما كانوا عند دورة القرن • ثم وصل سكان مصر على عتبة الثلث الأخير من هذا القرن (في عام ١٩٦٦) الى ثلاثين مليونا •ووصلوا بعد ذلك الى علامة الخمسة وثلاثين مليونا في عام ١٩٧١م ، فعلامة الاربعين مليونا في عام ١٩٧٧م (٢) ، ثم أخيرا الى ٤٩ مليون في الوقت الحالي • وهذا العدد هو ببساطة أربعة أمثال ما يقال أن مصر قد وصلته في مصر القديمة أو الوسيطه • ومعروف أيضا أن سكان مصر قد يصلون في نهاية هذا القرن الى سبعين مليون من النفوس•

وبذلك نستطيع أن نميز المراحل التطورية الآتية للسكان منذ بداية القرن الماضي (١٨٠٠ ميلاديه) وهي ست مراحل سكانية متميزة • أو وحدات مورفولوجية لكل منها اتجاهها وايقاعها • وهذه بالتقريب هي الفترات :

---

(1) Richard's, A. "Egypt's Agricultural Development 1800-1980", International Journal for Middle Eastern Studies, Vo. 15, No.3, August 1983.

(٢) جمال حمدان : مرجع سابق ص ٣٥

(١) ١٨٠٠ — ١٨٢١ ، (٢) ١٨٢١ — ١٩٤٦ ، (٣) ١٨٤٦ — ١٨٨٢ ، (٤) ١٨٨٢ — ١٩٢٧
(٥) ١٩٢٧ — ١٩٦٦ ، (٦) ١٩٦٦ — ١٩٨٤ م ٠
وهذه يوضحها الجدول التالي :—

تقديرات السكان في مصر قبل التعدادات (١)

السنه	المصدر	عدد السكان
١٨٢١	تقدير الدراسة	٢ر٥٣٦ر٠٠٠
١٨٣٥	وليم ليـن	٢ر٠٠٠ر٠٠٠
غيرمحددالفترة	مادن	٢ر٠٠٠ر٠٠٠
،،	كادالفين	٢ر٢١٣ر٠٠٠
،،	منجان	٢ر٩٠٠ر٠٠٠
،،	بورينج وديهاميل	٢ر٥٠٠ر٠٠٠
،،	محمد علي	٣ر٥٠٠ر٠٠٠
١٨٣٠	كلوت بك	٣ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٤٦	تقدير الدولـه	٤ر٤٦٧ر٠٠٠
١٨٥٩	، ،	٥ر١٢٥ر٠٠٠
١٨٧٢	، ،	٥ر٢١٠ر٠٠٠
١٨٧٧	، ،	٦ر٥١٨ر٠٠٠

(١) جمال حمدان مرجع سابق ص ٣٥

وقد بلغ عدد سكان مصر حسب الاحصاءات الرسمية التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في ١٩٨٤م نحو ٤٧ مليون نسمه زيدت الى ٤٩ مليون في السنتين الاخيرتين . وهذه أرقام عالية جدا اذا مانسبناها الى ما كان عليه عدد سكان مصر عند دوران القرن (١٩٠٠م) والذي يقدر آنذاك بنحو عشرة ملايين نسمة . أو حتى عند منتصف القرن (١٩٥٠م) والذي يقدر بعشرين مليون نسمه .

وان عنصر الزيادة الطبيعية الصافية للسكان هو المسئول بصدق عن هذه التطورات السكانية الخطيرة . وفي الواقع فان طبيعة العلاقة بين معدلات المواليد السنوية, والمعدلات السنوية للوفيات هي أحسن معيار للحكم على طبيعة زيادة السكان في مصر .

وعلى العموم فان الزيادة الطبيعية الصافية للسكان في الفترة من ١٩٥٢ وحتى الآن سارت على النحو التالي . كانت الزيادة الطبيعية في عام ١٩٥٢م ٢ر٨ ٪ وهي عالية نسبيا ، الا انها انكمشت نسبيا في السنوات ١٩٥٣- ١٩٦٠ ، ووصلت الى معدل أدنى في عام ١٩٥٧م حيث بلغت ٢ ٪ فقط , وهو أدنى معدل مسجل على الاطلاق في الفترة الحديثة ومنذ الحرب العالمية الثانية . ثم ما لبثت الزيادة الطبيعية أن سجلت ارتفاعا سريعا لتقفز في عام ١٩٦١م الى ٢ر٨ ٪ من جديد . ثم هي منذ عام ١٩٦٦ وهي تدور حول نسبة الـ ٢ر٥ ٪ . وما لبثت أن عاودت معدلات الزيادة السكانية الارتفاع تدريجيا في السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٢ فسجلت ٢ر٦ ٪ ، ٢ر٦ ٪ على التوالي .

أما السبب الحقيقي في ارتفاع معدلات المواليد ، فهو بالتأكيد الانخفاض الكبير الذي سجلته معدلات الوفيات في مصر بصفة عامة ، ووفيات الاطفال بصفة خاصة ، فهذه الأخيرة عرفت ثورة حقيقية في معدلاتها , ودلالاتها . كذلك التغيرات التي طرأت على معدلات الخصوبة (١) .

---

(1) Askar, Gamal & Others, " The Estimation of recent trends in Fertility and Mortality in Egypt", National Academy Press, Committee on Population and Demography, Report No. 9, Washington D.C., 1982, PP. 144.

وهذا معدل رهيب بكل المقاييس ، وان كان المرجح أن المعدل كان يدور حول ٥٠٠ في الالف في منتصف القرن الماضي ٢٥٠ في الالف في نهايته [(١)] ، وان المعدلات المسجلة منذ بداية الاحصاءات الحيوية المنتظمة لم يصل معدل وفيات الاطفال الى أكثر من ٢٠٠ في الألف في عام ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، بسبب وباء عالمي ، اذ وصلت ٢٨٢ في الالف ، غير أن المعدل هبط بشكل واضح الى ١٣٠ في الالف بعد ذلك مباشرة ، ثم ارتفع ليسجل ١٧٤ في الالف عام ١٩٣٢ ، ثم الى ١٦٠ في الألف من ١٩٣٣ - ١٩٤٠، ١٥٠ في الالف في عام ١٩٤٥.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة ، بها ذبذبات كثيرة استمرت حتى أوائل السبعينات ، فوصلت الى :
١٤١ ، ١٢٧ ، ١٤٦ في السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ وكذلك
١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ في السنوات ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ على التوالي ثم ارتفع الى ١٢٣ في الالف مرة أخرى في عام ١٩٦٢، وسار الاتجاه بعد ذلك في انخفاض محقق فهبط المعدل الى ٩٠ في الالف عام ١٩٧٦م ثم الى ٨٧ في الالف في عام ١٩٨٠م ، وهو الآن دون الثمانين في الال ، وهذه تنعكس في ارتفاع الزيادات السكانية التي تأكل ثمرة برامج التنمية الاقتصادية ، وتبطل مفعولها [(٢)] .

<u>التركيب العمري للسكان :</u>

يعتبر الشعب المصري من الناحية الحيوية أو البيولوجية شعبا شابا للغاية ، بقدر ما هو شعب قديم تاريخيا ، وذلك بحكم ارتفاع معدلات المواليد والوفيات من ناحية ، وذلك أيضا على العكس من شعوب أوربا الغربية ، ولذلك فان احصائيات العمر في مصر هي أضعف نقطة في احصائيات السكان وهذه تترك كثيرا للتمني حتى في أكثر الدول تقدما.

---

(١) علي الجريتلي ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية في مصر من ١٩٥٢ الى ١٩٧٧م - القاهرة ١٩٧٧ ص ٨٧

(2) Kelley, A.C. & A.M. Khalifa & M.N. Khorazaty, "Population and Development in Rural Egypt", Durham N.C., Duke Univeristy Press, 1982, P. 211.

وعلى هذا فان نسبة كبيرة من المصريين تقع في فئات السن الصغرى ،نظرا لارتفاع معدلات المواليد ، بينما تقل منهم فئات السن الكبرى الى حد بعيد وذلك لقصر متوسط الاعمار في مصر عموما • ولدينا هنا مقياسان :

الأول : المقياس الاحصائي على أساس الشرائح العمرية ، خمسية كانت أم عشرية •

الثاني : وهو المقياس الوظيفي ، وهو على أساس شرائح العمر الفعالة الرئيسية (الصغار والبالغين والمسنين) •

ويمكن القول بصفة عامة بأن ثلثي المصريين دون الثلاثين عاما ونصفهم دون العشرين ، بينما من تزيد أعمارهم على خمسين عاما هم بين الثمن والعشر • في حين لا تتجاوز نسبة من تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة ٦ر٢ % من جملة السكان ، وهي نسبة منخفضة جدا بالمقارنة بالدول الاوربية •

ومن مقارنات الشرائح العمرية والوظيفية للسكان في أرقام التعدادات نجد أن هناك اتجاها مستمرا في الهرم السكاني الى ضيق القاعدة سنة بعد سنة ، وبعد أن كانت قاعدة مفلطحة في الماضي ، نلاحظ ارتفاع الهرم السكاني رأسيا ليضم شرائح عمرية جديدة ، وكذلك زيادة الأعداد الجديدة التي تدخل تلك الشرائح • بينما في الاتجاه الأفقي تقل فلطحة هذا الهرم فتضيق القاعدة (فئة الأعمار الصغيرة) عاما بعد عام •

ويتأكد هذا الاتجاه المستمر بالأرقام : ففي سنة ١٩٧٩ نجد أن نسبة الاطفال الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات تبلغ ٦ر١٥ % أي أن نسبة الصغار كلها (أقل من ١٥ سنه) تجمع نحو ٧ر٣٩ % من جملة السكان في عام ١٩٧٩ • ذلك مقابل ٤٥ % في عام ١٩٧٦م • وهذا انكماش كبير في أعداد الفئات الصغرى للسن في فترة قصيرة مقابل ٤ % للشيوخ أكثر من ٦٥ سنة • وتضيف أيضا أن نسبة الشباب في الهرم السكاني تؤلف وحدها ٤ر٥٠ % •

ومع تغير الهيكل العمري للسكان على النحو الذي شرحناه • تغير كذلك الهيكل الوظيفي للسكان ، وتغير هيكل العمالة • وكذلك الفئات المنشغلة بالنشاط الاقتصادي • ومن التغييرات التي نلاحظها على هيكل النشاط الوظيفي في المجتمع

المصري • (١) ارتفاع الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية والمراكز الصناعية (٢) غياب قطاع كبير من القطاع النشيط وظيفيا للسكان والذي سجلوا خارج البلاد في الفترة الاخيرة • والذين قدرت أعدادهم في الخارج بنحو ما بين ٢ر٣ مليون الى ٥ر٣ مليون والتى بلاشك أثرت على خزان العمل المحلي في مصر [(١)] • والعمالة المصرية في الخارج أثرت على جميع المستويات العلمية والثقافية والعمرية والمهنية ، وعلى كل مصر ريفا وحضرا [(٢)] • وتغيرت لذلك معايير توزيع الدخول فيه ، ودخلت شرائح العمالة المصرية في الخارج كواحد من مصادر النقد الاجنبي • وأدت الى اختلاط هيكل الأجور داخل البلاد ، وأدخلت طبقة جديدة من الحرفيين أصحاب الدخول المرتفعة [(٣)] • (٣) نتيجة للعامل السابق فقد تأثرت قطاعات وظيفية متعددة في المجتمع بظاهرة هجرة العمالة الفنية والثقافية المتخصصة الى خارج البلاد •

كثافة السكان في مصر :

سبق أن ذكرنا أن كل شيء في مصر تقريبا يكاد يتسم بصفتين: التركز ، والكثافة فالعمران مركز الى درجة كبيرة اذ يشغل الجزء المعمور نحو ٥ر٣ ٪ من اجمالي مساحة مصر• والماء مركز فقط في نهر النيل وقنوات الري حتي أن حجم المصادر المائية الأخرى الى تصرفات نهر النيل لا تكاد تذكر • والمطر أيضا مركز في فصل واحد • بل وفي أيام قليلة • والسكان أيضا مركزون في طريقة استقرارهم على الجزء المعمور في مصر ، وهم كذلك في كثافات عالية ليس فقط بمقياس توزيع السكان في المنطقة العربية ، ولكن بالمقاييس العالمية • ومصر حقا "سكان" قبل أي شيء أخر • ويقول شارل عيسوي " في

---

(١) محمد السقا ، مستقبل سوق العمالة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣م ص ٩٥ — ١٠٢

(٢) عبدالفتاح الجبالي ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية ، السياسة الدولية يوليو ١٩٨٣ ص ٨٧ — ٨٩

(3) Abdel Khalik, G., & R. Tignor, "The Political Economy of Income Distribution in Egypt", Middle East Journal, Vol. 38, No. 3, August1983, PP. 523-25.

وادي النيل من المستحيل حرفيا أن تكون خارج نطاق رؤية البشر ..."[١] رؤية البشر بمعنى حركة الناس ونشاطهم واستقرارهم . والغلاف البشري في مصر لا يقل سمكا أو ثقلا ولا أصالة عن الغلاف الأرضي .

وبينما كانت الكثافة الحسابية في عام ١٩٦٦ هي ٨٨ شخص في الميل المربع لكل مصر ، نجدها في عام ١٩٧٨ تصل الى ٩٥ ، ثم في عام ١٩٨٣م تصل الى ١٠٩ شخص في الميل المربع ، وهذه الكثافة لا تبعد كثيرا عن الكثافات الحسابية للسكان في العالم ككل ،والتي لا تزيد كثيرا على ٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع أو نحو ٧٠ نسمة في الميل المربع . ولكن المهم هنا هو أن هذه الكثافة الحسابية للسكان انما مبعثها الفعلي ، وبيئتها الفعلية هي مساحة لاتتجاوز نسبتها ٣ر٣ ٪ من مساحة مصر ، وهي المساحة المنتجة ، والتي طبعا تكون كثافة فيزيولوجية عالية جدا . فمصر واحة مضغوطة في الوادي ، تحيط بها صحاري تكاد تخلو من السكان . وخذ مثلا محافظة جنوب سيناء التي تبلغ مساحتها ٢٨٤١١ كم٢ (أكبر بكثير من مساحة الدلتا المصرية) نجد أن عدد سكانها لا يزيد على ٢١ ألف نسمة ، وهذا الرقم لا يعدو سكان قرية متوسطة الحكم في الوادي ، بينما لا يزيد سكان سيناء كلها (وهي ثلاثة أمثال الدلتا) على ١٦٧ ألف نسمه . وهذا العدد تغطيه مدينة مصرية متوسطة الحجم أيضا في الوادي . أو قل ان سكان سيناء لا يضاهي أبدا سكان واحد فقط من أحياء مدينة القاهرة في التقسيم الاداري لها . كالشرابية أو الجمالية أو غيرها .

وعلى النقيض من ذلك فان السكان في الوادي كثافاتهم عالية جدا ،وان كان المعمور المصري يوضع تقليديا عند رقم ٣٥ ألف كيلومتر مربع ، أو نحو ١٣ ألف ميل مربع . فان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء قد وضع المعمور المصري مؤخرا حول رقم ٥٥ ألف كيلومتر مربع . واضعا في الاعتبار الاضافات الجديدة الى مساحة الارض الزراعية والمأهولة ، وأراضي الاستصلاح والتوسعات الزراعية والعمرانية الجديدة في

---

(1) Issawi, Charles, "Egypt: An Economic and Social Analysis", London, 1946, P 157.

المناطق الصحراوية ..هذه اضافة مبالغ فيها بالتأكيد [1].

وواضح أيضا أن التعديلات التي أدخلها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، فيها مبالغات لا مبرر لها . وأنه على هذا النحو سوف تصبح أرقام الكثافة السكانية الحسابية والفيزيوجرافية أرقاما خاطئة ان هي حسبت على أساس المساحة التي يقترحها الجهاز للمعمور المصري . والسبب في ذلك أن الأراضي التي أضافها الجهاز الى مساحة المعمور المصري لا تزال شبه صحراويه ان لم تكن صحراوية فعلا ، وأغلبها غير مأهول وبعضها مأهول جزئيا . وأن المساحة المضافة الى المعمور هي مساحة ٢٠ ألف كيلومتر مربع ، ربما تتجاوز بكثير النسب البسيطة المضافة الى الرقعة المعمورة . وان كانت هناك حسابات أكثر دقة تضع مساحة المعمور في مصر حول رقم ٢٦ ألف كم٢ ، وليس ٣٥ ألف كم٢ فما بلك بالرقم الجديد الذي يقترحه الجهاز وهو ٥٥ ألف كم٢.

لذا يفضل الاقتصار على الرقم القديم وهو ٣٥ ألف كيلومتر مربع . وبناء على ذلك ننظر الى الجدول التالي الذي يفسر لنا تطور الكثافة ، والتي كانت في بداية هذا القرن (١٩٠٧م) نحو ٣٢٢ شخص في الكيلومتر مربع . والتي نجدها في عام ١٩٨٣ وصلت الى ١٣٠٠ شخص في الكيلومتر المربع . أي أن الكثافة زادت نحو ألف نسمة في الكيلومتر المربع في ٧٥ سنة تقريبا.

---

(١) جمال حمدان : مرجع سابق ص ١٢٠

الكثافة محسوبة في تقديرات المساحة المختلفة للمعمور في مصر"

السنه	عدد السكان	المساحه ٣٥ ألف كيلومتر مربع	المساحه ٤٠ ألف كم ٢	المساحه ٥٥ ألف كم ٢
١٩٧٦	٣٨ر٢٢٨ر٠٠٠	١١٠٠	٩٥٥	٩٦٠
١٩٧٨	٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١١٤٣	١٠٠٠	٧٢٧
١٩٨٠	٤١ر٠٠٠ر٠٠٠	١٢٠٠	١٠٤٥	٧٦٠
١٩٨٣	٤٦ر٠٠٠ر٠٠٠	١٣٠٠	١١٥٠	٨٣٦
١٩٨٤	٤٧ر٠٠٠ر٠٠٠	١٣٤٢	١١٧٥	٨٥٤
١٩٩٠	ــــ	١٤٥٠	ــــ	ــــ
٢٠٠٠	٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٥٠	١٢٧٣

وعلى العموم فحسابات الكثافة تعتمدعلى طريقةالتحكم فيها ، بمعني أن الطريقة التي يتم بها انتخاب المساحة التي ينسب اليها السكان ولذلك فان مقارنة مصر بغيرها من الدول سوف تصبح مسألة لا جدوى من وارئها • ولكن عموما يمكن القول بأن مصر من أكثف بلاد العالم سكانا • ولعل المقصود هنا,هو أنها من أكثف بلاد العالم الزراعية(١) •

واذا كانت مصادر كثيرة قد اتفقت على أن كثافة السكان في مصر هي مابين ٢٣٠٠، ٢٥٠٠ نسمه في الميل المربع في عام ١٩٧٠ فهي لا شك قدتجاوزت حاليا رقم ٣٠٠٠ نسمه للميل المربع • واذا حسبنا هذه الكثافة على أساس المساحة المزروعة فقط ، وهي ستة ملايين فدان ، أي ٢٥ر٥٠٠ كيلومتر مربع ، تصبح الكثافة ١٨٤٠ نسمة للكيلومتر المربع

(1) Cooper, Mark, N., "The Transformation of Egypt", London, Croom Helm, 1982.

أو ما يعادل ٤٤٠٠ نسمة للميل المربع وهنا بحق تصبح مصر فعلا من أكثف جهات العالم •

واذا ما حسبنا كثافة السكان داخل مدينة القاهرة سنة ١٩٧٠ والتي بلغت ٥١٠٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ، وأنها وصلت في عام ١٩٧٦ الى ٦٠٩٥٦ في الميل المربع ، وانها لا شك تزيد الآن على ٨٠ر٠٠٠ في الميل المربع •

وعلى العموم فيمكننا أن نميز في مصر بين مناطق الكثافات السكانية الآتية :–

(١) مناطق الكثافات السكانية المرتفعة : وهي تلك التي تزيد على ١٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، وتمثلها المناطق المحيطة بالقاهرة ، وتضم الى جانب منطقة القاهرة الكبرى محافظات الجيزة والقليوبية والمنوفية •

(٢) مناطق الكثافات السكانية المتوسطة : وتضم محافظات الدقهلية والغربية وبني سويف والمينا وقنا • وتتراوح الكثافات السكانية في هذه المحافظات بين ٧٠٠ ، ٨٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع •

(٣) مناطق الكثافات السكانية المنخفضة : وهي الجهات التي تكون الكثافة السكانية فيها من ٤٠٠ – ٧٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، وتمثلها محافظات الشرقية وكفر الشيخ وشمال الدلتا بصفة عامة • ومحافظة الفيوم •

(٤) الجهات المخلخلة سكانيا : وهذه تضم محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وسيناء الشمالية والجنوبية •

<u>سكان الحضر :</u>

تتركز الأغلبية العظمى للسكان في مصر في الوادي والدلتا ، اذ تبلغ نسبة سكان الصحاري والمراكز العمرانية المبعثرة على البحر الأحمر وسيناء والساحل الشمالي الغربي – غرب الاسكندرية – تبلغ نسبتها ما بين ٥ر١ ٪ ، ٢ ٪ فقط من جملة السكان ، ويتوزع سكان مصر بين الوادي والدلتا حسب النسب التالية : ٣٤ ٪ منهم في الوادي ، ٦٤ ٪ في

الدلتا والقاهرة والاسكندرية ٢ ٪ منهم يتوزعون في بقية الأراضي المصرية ٠

أما سكان الحضر : فقد كانوا في عام ١٩٦٦ نحو ٣٤ ٪ من جملة السكان نجدهم الآن يزيدون على ٤٦ ٪ من جملة السكان ٠ والمعروف أن جملة سكان الحضر في عام ١٨٩٧ لم يتجاوزوا المليونين ٠ وهؤلاء هم سكان كل المدن المصرية في ذلك الوقت ـ صغيرة وكبيرة والتي كان عددها ٨٧ مدينة كذلك نجد أن القاهرة والاسكندرية قد استحوزتا سويا على نصف هذا العدد (مليون نسمة) بينما توزع بقية السكان بين ٨٥ مدينة أخرى ٠

وعلى عكس ذلك تماما ، نجد أن سكان الحضر في مصر في عام ١٩٧٦ بلغوا ١٦ مليونا ، واستأثرت المدن العشر الأولى (والتي يزيد عدد سكان كل منها على مائة ألف نسمة) استأثرت على ثلاثة أرباع هذا العدد (نحو ١٢ مليون نسمة) ، بينما الربع الباقي (٤ مليون) نجده موزعا بين ١٢٠ مدينة صغيرة (يقل عدد سكان كل منها عن مائة ألف نسمة)، الى جانب ذلك فان سكان مدينة القاهرة وصلوا الى ٥٫٠٨٤٫٠٠٠ نسمة والاسكندرية الى ٢٫٣١٨٫٠٠٠ نسمة ٠

وعموما فان ظاهرة زيادة معدلات السكنى الحضرية في مصر ، وزيادة أعداد المدن الجديدة ، وأحجام المدن القديمة ، ظاهرة تشترك فيها مصر مع عدد غير قليل من البلاد النامية أو بلاد العالم الثالث ٠ حتى أن ارتفاع معدلات السكنى الحضرية فيها أصبح صفة مشتركة ٠ وليس كما كان في الماضي في أنها كانت تأتي كمؤشرات للتقدم الاقتصادي مثلما حدث عقب الانقلاب الصناعي في أوربا ٠

والارتفاع المضطرد في أعداد سكان الحضر في مصر، وزيادة نسبتهم الى جملة السكان ترجع في المقام الاول الى زيادة معدلات الهجرة من الريف الى المدن ٠ والى زيادة أعداد وأحجام المراكز الحضرية كذلك الى النقص الواضح في الخدمات الأساسية والمزايا الاجتماعية والمعيشية في القرى اذا ماقورنت بالمدن ٠ فضلا عن التعديلات الادارية المتلاحقة ، التي حولت قرى كثيرة الى مدن بقرارات رسمية ،ومن ثم أصبح سكانها يحسبون في حصة السكان الحضريين٠(١)

---

(1) Abdel-Hakim, M.S. & Wassim Abdel-Hamid,
"Some Asepects of Urbanization in Egypt",
Centre for Middle Eastern and Islamic Studies,
Occasional Papers Series, No. 15, 1982, VII 45,
University of Durham, England.

" النشـــاط الاقتصـــادي "

تنعكس الظروف الطبيعية والبيئية والسكانية لمصر بشكل واضح على أحوالهـــــا الاقتصادية ، وكذلك تنعكس هذه على طبيعة النشاط الاقتصادي للسكان • ومصر كما هـو معروف ، دولة نامية ، لها ظروفها الخاصة ، التي أثرت على مسارها الاقتصـــادي ، ووجهته وجهات معينة في الفترة المعاصرة • ولها كذلك برامجها في التنمية الاقتصادية • التي هدفت في أغلبها الى الارتقاء الاقتصادي ورفع مستوى معيشة السكان • ورفـــع المعاناة عنهم • كذلك فان لمصر معوقاتها الخاصة في عملية التنمية الاقتصادية • بعض هذه المعوقات بديهي ومعروف ، مثل الظروف العسكرية ، وتقلب السياســات الاقتصادية • والبعض الآخر يحتاج الى تشخيص دقيق ، وعلاج ناجح ، وأخطر هذه المعوقات على الاطلاق، هو النموالعشوائي المتزايد لسكان البلاد • ولا شك أن الزيادة السكانية الكبيــرة التي سجلتها مصر في العقدين الأخيرين ، مسئولة الى حد كبير عن زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وكذلك أدت الى الاستنزاف المستمر لموارد البلاد وتأخيــر برامج التنمية والاصلاح الاقتصادي ، بل • أحيانا الى افساد مفعولها وابطاله •وشابت أن جميع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعيةوخطوات الانعاش الاقتصادي التي حققت وفورات أو فائض في الانتاج أو الدخل ، قد أتت الزيادات السكانيةالمتسارعة على ثمارها ، وعادت بالمشكلات الأصلية الى نقطة الصفر • أي النقطة التي بدأت عندها برامج التنمية •

واذا أضفنا الى ذلك أن الوادي والدلتا وهما المجال الوحيـد للنشاط الحيـــوي والاقتصادي • نجد أن الصحاري تحف بها من الناحيتين الشرقية والغربية • وأن هـــذه الرقعة المعمورة الضئيلة المساحة نسبيا قد وصلت بالفعل الى نقطة التشبع السكاني ، ومن ناحية أخرى وصلت درجة التزاحم الى حد لم تعد تصلح معه برامج الانعاش الاقتصـــادي داخلها • اذ يتحتم لانجاز أي عمل اصلاحي يحقق نجاحا ونموا اقتصاديا ، أن يخرج عن الاطار التقليدي للتنمية وأيضا يخرج عن الاطار الجغرافي للمعمور • فمصـر بالفعل بحاجة الى مشروعات غير عادية في التنمية الاقتصادية ، وأفكار طموحة لانقاذ مسارها الاقتصادي •

والبيئة المصرية هيأت للوادي وللدلتا صلاحيات لاحتكار المجال المعمور ، والمجـال

المزروع ، فالبلاد فيما وراءها تكاد تكون خلوا من أي نمط أو صورة للنماء سواء للنماء الشجري أو المراعي . حتى في أكثر صور المراعي تواضعا . وباختصار فلا توجد خارج الوادي والدلتا أي صورة من صور النماء اللهم الا المساحات الصغيرة المتناثرة للواحات في جوف الصحراء الغربية ، وبعض المساحات الصغيرة التي تعتمد على المياه الباطنية على الساحل الشمالي للبلاد . حيث توجد بعض المراعي الفقيرة لفترات محدودة خلال فصل الشتاء حيث تستفيد من المطر .

وقد زاد هذا من الضغط السكاني والاقتصادي على الوادي والدلتا حيث ظلت الأرض الزراعية هنا المصدر الوحيد للغذاء للانسان والماشية . في الماضي والحاضر . واذا عرفنا أن مساحة الأرض الزراعية في مصر لا تزيد على ستة ملايين فدان ونصف المليون وفي أحسن التقديرات ٦٫٩٠٠٫٠٠٠ فدان . وبحساب عدد السكان حسب آخر التقديرات وهو ٤٩ مليون نسمة ، ونسبنا السكان الى الأرض الزراعية ، في أحسن التقديرات لكان نصيب كل فدان يزيد على ستة أشخاص .

والأرض الزراعية في مصر شديدة الخصوبة في جميع الأحوال ، فهي أرض طيبة معطاءة ، وفي مقدورها أن تسد احتياجات أهلها ، وبحساب ستة أشخاص للفدان وأيضا لنسب أعلى من ذلك . بشرط أن تتطور أساليب وتقنيات باستعمال الأرض الزراعية ، وكذلك تطورت أساليب ادارة الزراعة بها . على المستوى الحقلي ، وعلى مستوى المناطق والدولة أيضا . فالأرض الزراعية في مصر لا تزال بحاجة الى من يرعاها رعاية أفضل وبتطبيق الأساليب العلمية والطرق الزراعية الحديثة . وبشرط أن تحل هذه الأساليب محل أساليب الزراعة التقليدية ، التي ظلت تمارس بها الزراعة لآلاف السنين . والتي تعود على أصحابها بمردود ضئيل نسبيا .

وعلى الرغم من ذلك فان الأرض الزراعية في مصر تزرع مرتين وثلاثة مرات في الأراضي العادية . حيث يزرع الفلاح بها محصولا شتويا ثم يتبعه بمحصول صيفي سريع ، ثم محصول نيلي . وفي الجهات القريبة من المدن تزرع الأرض بالخضر السريعة النمو والتي تمكن الفلاح من زراعتها لعدة عروات . لمواجهة الطلب المتزايد على الخضر . ولتحقيق أرباح كبيرة أيضا .

نصيب الزراعة في الناتج القومي للبلاد :

ويعتمد على الزراعة في مصر حتى الآن أكثر من نصف السكان ، سواء في كسب قوتهم مباشرة منها ، أو عن طريق ممارسة أعمال تخدم الزراعة ، أو أعمال متصلة بالأرض . وبالرغم من ذلك لا تسهم الزراعة في الناتج القومي للبلاد بنسب تتلائم مع حجم العمالة أو السكان المرتبطين بها . وهناك تقديرات كثيرة لمقدار مساهمة الزراعة في الدخل القومي . وحسبت هذه الاسهامات بطرق مختلفة . وأفضل التقديرات ٣٠ ٪ . لكن البعض أعطى الزراعة مؤخرا ١٩ ٪ من الناتج القومي .

وعلى عكس الصورة السابقة . نجد أعدادا متزايدة لا تزال تنخرط في الصناعة والوظائف الصناعية والحرفية . غير أن هذا القطاع الأخير يسهم باسهامات متواضعة نسبيا في الناتج القومي للبلاد . وتزيد ضآلة نصيب الصناعة في الناتج القومي اذا ما عرفنا حجم العمالة المشتغلة بها . فحصيلة الصناعة أقل بكثير من حصيلة الزراعة . بالرغم من أنه كان لمصر نشاط صناعي مؤكد منذ فترة (نصف قرن تقريبا) في مجالات صناعة السكر والنسيج والزجاج والأصباغ والكيماويات وغيرها .

قطاع الخدمات :

أما الشريحة التي تزداد اتساعا وحجما باضطراد من حجم العمالة في مصر ، فهي شريحة المشتغلين بالخدمات ، لاسيما الخدمات الادارية ، والتي تضخمت بشكل ملفت للنظر ، وبالرغم من ذلك فان اضافات هذه الشريحة الى الناتج القومي متواضعة للغاية . وهي لا تتناسب اطلاقا مع أعداد المشتغلين بها . كما أنها لا تتناسب أيضا مع حجم الاتفاقات الرأسمالية التي توجه لهذا القطاع . والتي تثقل كاهل خزانة الدولة .

واذا أضفنا الى ذلك أن الخدمات نفسها قد لحق بها انخفاض كبير في مستوى الأداء . وقد أدى هذا الى الدعوة الى خفض حجم العمالة الحكومية ، وهو الاتجاه الجديد في ألا تلتزم الدولة بتدبير وظائف بها للخريجين الجدد . والذي يتحتم عليهم أن ينخرطوا في أي قطاع يختارونه من قطاعات النشاط الاقتصادي الحرة . ومن المنتظر بالطبع أن توجد

هذه السياسة مشكلة عملية ، خاصة عندما تبدأ الدولة في تطبيقها على عشرات الألوف من شباب الخريجين الجدد الذين ينتظرون الوظائف الحكومية كأحد المحصلات الاجتماعية المسلمة .

حركة العمالة وأثرها في النشاط الاقتصادي :

وبسبب نقص الأراضي الزراعية . وتزايد الضغط عليها ، وارتفاع أسعارها الى مستويات قياسية ، سواء في الوادي أو الدلتا ، فقط تعرضت الزراعة ، والنشاط الزراعي بصفة عامة الى هروب أعداد كبيرة من المشتغلين بها الى وظائف أخرى . وفي أغلب الأحيان : هروب الناس من الزراعة الى جهات أخرى ليس فيها مجال للعمل أو النشاط الاقتصادي بالمرة . وغني عن البيان أن نوضح الأعداد أو المعدلات التي عليها الهجرة من الريف الى المدن في مصر حاليا . وبصفة خاصة الى المدن الكبرى بحثا عن حياة جديدة أكثر منها بحثا عن وظائف جديدة . وعموما فان معظم من يحصلون على أعمال جديدة . يجدونها في قطاعات الخدمة والقطاعات الصناعية والحرفية . ولكن نتيجة لنقص التدريب والمهارة ، عجزت قطاعات النشاط الصناعي والحرفي عن استيعاب هذه الأعداد ، الا في المستوى الأدنى في صورة عمالة عادية . وفي الوقت الذي عجزت في الصناعة والنشاط الحرفي عن استيعاب هؤلاء ، نجد أن القطاع الزراعي لا يزال في أمس الحاجة الى هذه السواعد ، ولكن تيار الهجرة لم يرتد بعد الى الريف والزراعة . ولا يزال هؤلاء يفضلون الوظائف المتدنية العادية الرخيصة الأجر على العودة الى الجهات الريفية التي نزحوا منها . والسبب هو طمعا في مزايا الحياة الحضرية والخدمات الاجتماعية الموجودة في المدن .

وقد حاولت الحكومة أن تعالج هذه المشكلة بامتصاص أعداد من هؤلاء في وظائف الحكومة والقطاع العام في قطاعات المرافق والخدمات العامة . وبالرغم من ذلك لم تسجل هذه الخدمات أي تحسن يذكر ولا يزال الناتج القومي منها محدودا بالرغم من زيادة حجم العمالة بها .

ونتيجة لهذه السياسة في التوظيف ، واستيعاب العمالة النازحة من الريف واجهت الدولة نوعين من العمال الغير مرغوب بهما . الأول : عمالة محملة على وظائف بصرف

النظر عن خبرة أو مهارة • وهذه طبعا بطالة مقنعة تدفع الدولة أجرها اختيارا دون ما كفاءة في العمل • والثاني : عمالة لا تستطيع الدولة أن تتحملها أو تستوعبها •وهذه تسبب للدولة مشكلات اقتصادية واجتماعية ،.وأفرزت افرازات سلوكية وطفيلية أضرت بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية •

وجدير بالذكر أن العمالة الماهرة قد تمكنت من الهجرة الى خارج البلاد حيث فرص العمل المجزية في البلاد العربية البترولية • وعدد آخر في بلاد عربية بترولية زراعية كالعراق • ولكن بعد عقدين كاملين تقريبا من العمر الذهبي للبترول ، بدأت مصر تشعر بالجوانب السلبية لهجرة العمالة الماهرة ، وأثرها العميق على القطاعات الانتاجية والحرفية والوظائف التخصصية (١) ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع أجور هذه الفئات ، وغياب الفئة الحاذقة منهم في المهن المختلفة ، ورغم ذلك تكونت نوايات حرفية قديمة تحت اغراء الكسب السهل • وقد شجعت الأجور العالية لهؤلاء قطاعا من المشتغلين جارح الحدود بالعودة الى الوطن • فضلا أن الفترة الأخيرة سجلت انكماشا في حجم العمل في الدول البترولية وبالتالي تقلصت فرص استمرار العمالة المصرية بنفس الثقل ، ولسوف يمر وقت طويل بالقطع ، قبل أن يشعر المجتمع بنتائج عودة هؤلاء • وقبل أن تشعر الدولة بفائدة مردودهم الاقتصادي والانتاجي على الناتج القومي للبلاد •

<u>الناتج القومي لمصر :</u>

والناتج القومي لمصر كان قد وصل في عام ١٩٦٨ الى ١٩٦٩ الى نحو ٢٦٤٩ مليون جنيه مصري • وبتوزيع هذا الرقم على جملة السكان في ذلك الوقت ، يصبح نصيب الفرد من الدخل القومي نحو ٧٩٫٤٨٠ جنيها مصريا •

---

(1) Gillespie, Kate, " The Tripartite Relationship: Government, Foewign Investor and Local Investors, during Egypt Economic Openning", Praeger Studies, Praeger, New York, 1984.

والمعروف أيضا أن فترة الستينات كانت فترة نمو اقتصادي سريع نسبيا(١) ، زادت فيها معدلات الانتاج الزراعي ، وبدأت الصناعة تدخل بنصيب في الناتج القومي (٢) ، ولكن ما أن بدأ عقد السبعينات حتى تباطأت المعدلات السنوية للنمو الاقتصادي ، وهبطت الى معدلات لا يمكن تفسيرها الا اذا أرجعناها الى أعباء النفقات العسكرية ، وكان طبيعيا أن تنكمش بدرجة ملحوظة الشرائح الرأسمالية الموجهة الى الاستثمار الاقتصادي وخصوصا القطاعات الانتاجية ، في الوقت الذي زادت فيه الأعباء الاقتصادية للدولة ، مما ضاعف من الاحساس بالازمة الاقتصادية ، وينبغي أيضا أن نسجل أن نصيب الفرد من الناتج القومي ظل يسجل زيادة محسوسة حتى بداية السبعينات ، وهذه ظاهرة غير عادية ، اذ في مثل هذه الظروف الاقتصادية التي وضحناها ، فان أي زيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي تحتاج للتفسير(٣) ، خصوصا في دولة نامية مثل مصر ، أوقفت كل عمليات التنمية في فترة للتفرغ لمواجهة ظروف عسكرية خاصة ، ثم ما لبثت أن تخطت هذه الظروف وبدأت من جديد مراحل التنمية ، حيث كانت تتعامل الحكومة مع عمليات التنمية من خلال برامج قصيرة المدى (٤) ، وفي الدارسة التي أجرتها دائرة المعارف البريطانية

---

(1) Abdel-Fadil, M., "The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt", 1952-1972, Middle East Journal, Vol. 38. No. 3, November 1984, PP. 523-25.

(2) Hansen, Bent & Girgis A. Marzouk, " Development and Economic Poilcy in the UAR", North Holland Publishing Co., Amesterdam 1965.

(3) Cooper, Mark, N. "The Transformation of Egypt", London and Canberra, Croom Helm, 1982, PP.43-61.

(4) Waterburg, John, "The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of two Regimes", Princeton Studies on the Near East, Princeton, N.J. Princeton Univ. Press, 1983, PP. 3-19.

حول الموضوع [١] . تشير الدراسة الى أن هذا أمر يستحق التسجيل فعلا ، ويستدل على ذلك بأن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي انما جاء نتيجة لأن أرقام الانتاج الزراعي سجلت أرقاما قياسية بالنسبة للفدان في تلك الفترة وأن التعليم العالي خلالها تقدم تقدما لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر المعاصر . فضلا عن التطور الكبير الذي شهدته الصناعات الثقيلة بالاضافة الى الاسهامات الطيبة للصناعات التحويلية ، وكذلك ارتفاع القوة الشرائية التي حركت سوق السلع الاستهلاكية مما أوجد رواجا ظاهريا . فضلا عن الانفاق العسكري الذي كانت له بعض الانعكاسات على الحياة المدنية .

أما الجوانب السلبية لتلك الفترة فهي البطالة بوجهيها الصريح والمقنع والهجرة من الريف الى الحضر الذي أخل بتوازن العمالة الزراعية نسبيا . وقلة الانفاق الاستثماري في الزراعة لحساب الأنشطة الأخرى .

تنوع الاقتصاد المصري :

وفي ضوء التطورات الاقتصادية السابق شرحها ، يمكن القول بأن مصر ، لم تصبح كما كانت ، أو كما كان معروف عنها في الماضي بلدا زراعيا . وهي أيضا لم تتحول الى دولة صناعية ، كذلك فان مصر بالرغم من أنها تصدر قسطا طيبا من البترول ، لا يمكن اعتبارها دولة بترولية أيضا . وقد عبر جمال حمدان عن هذه العلاقة ببساطة في قوله " اننا أصبحنا دولة نصف زراعية ، وثلث صناعية ، وربع بترولية " [٢].

وفي الستينات كان نصيب قطاع المال والتجارة من الدخل القومي محدودا ، اذ كان يتردد بين ٢٥ ، ٣٠ % ، بينما كان نصيب الزراعة والصناعة يقترب من ٧٠ % ، ولكن بسبب الانفتاح الاقتصادي في السبعينات ، انخفض قطاع الزراعة من ٣٢ % الى ٣٢ % ، وقطاع الصناعة التحويلية من ١٧ % الى ١٦ % ، والقطاعان معا من ٤٩ % الى ٣٨ % .

---

(1) The New Encyclopaedia Bratannica: Egypt', Arab Republic PP. 449-508, William Benton, London, 1982.

(٢) جمال حمدان شخصية مصر الجزء الثالث مرجع سابق ص ١١٣

هذا بينما يبلغ نصيب الحرف الثالثة (أي قطاع المال والتجارة والخدمات) نحو ٥٢ ٪ أي أكثر من الزراعة والتجارة معا .

وفي السبعينات أيضا استمرت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الانخفاض فانخفض نصيب الزراعة في الناتج القومي من ٢٢ر٧ ٪ الى ١٧ر٣ ٪ وقطاع الصناعة والتعدين من ١٥ر٤ ٪ الى ١٣ر٩ ٪ .

هذا وقد سجلت الزراعة نموا في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ بنسبة ١ر٤ ٪ بينما سجلت الصناعة في نفس الفترة نموا نسبته ٤ ٪ . أما البترول فقد سجل نموا مقداره ١٦ر٦ ٪ . والكهرباء ١١ر٤ ٪ ، والبناء ٩ ٪ . وقد قفزت عائدات قناة السويس وتحويلات المغتربين في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ من ١٥ ٪ من الدخل القومي الى ٣٨ ٪ .

وعن آخر الأرقام المتاحة عن ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، فتشير الى أن اجمالي الموارد قد بلغت ٢٨ر٧٤٢ مليون جنيه مقابل ٣٠ر٧٢٧ مليون للناتج المحلي بينما تعلن الحكومة المصرية هذا العام (١٩٨٥) بأن الدولة تسعى من خلال برنامج للتنمية الاقتصادية بحيث ترتفع بالناتج القومي الى ٤٧ر٤٠٠ مليون جنيه [(١)] أي بزيادة عن المعدلات الحالية للتنمية مقدارها ٧ر٢ ، ويشير نفس البيان بأن الناتج القومي المصري قد حقق خلال السنوات الثلاثة الماضية نحو ٧٦ ٪ من المستهدف .

---

(١) بيان الحكومة المصرية على لسان رئيس وزارة مصر أمام مؤتمر المغتربين القاهرة أغسطس ١٩٨٥ - الصحافة المصرية - موجز عنه في جريدة الشرق الأوسط ١٥ أغسطس ١٩٨٥ - الصفحة الأولى .

" الزراعة في مصر "

للزراعة أهمية خاصة في مصر منذ فجر التاريخ وحتى الآن ، اذ أفاء الله على أهل هذه البلاد بأرض طيبة تتجدد خصوبتها في كل عام منذ القدم • وذلك عن طريق تكوينات الغرين التي ظل نهر النيل يرسبها على سطح الأراضي المصرية في كل عام أثناء الفيضان ، الذي كان يفد الي البلاد في مواقيت منتظمة هذه الاضافات الطينية المنتظمة كانت تضيف طبقة جديدة رقيقة من تربة النيل العظيم ، تجدد بها شباب الأرض ،وتزيدها عطاء وفاعلية • وظلت الحال على هذا النحو حتى بناء السد العالي جنوب أسوان ، والتي توقفت بعده اضافات الغرين ، وتوقفت عمليات تجديد شباب الأرض الزراعية • ولا يزال مفعول الرصيد القديم لهذه الارسابات مؤثرا حتى الآن في العطاء والانتاج • ولكن هذا لا يعني أن السد العالي ليست له آثار جانبية (1) •

وفضلا عن الانتظام الهائل لورود مياه النيل ، وتطور نظم الري وتوزيع مياه النهر في مستويات وطبقية تنازلية من المجرى الرئيسي للنهر - وهو المصدر الأول - الى قنوات الري الكبرى ، فالفروع الثانوية ، نزولا الى الجداول الصغيرة على رأس كل حقل •

وتوزيع المياه ، مسئولية تولاها ولاة مصر وحكامها على مر العصور وهي واحدة من أهم وظائف الدولة الحيوية ، ولا تقل عن مهام السيادة والحكم الأخرى • ولا يزال - بفضل الله وحمده - ينساب ماء النيل سلسا وفيرا الى كل الحقول ، مشبعا كل المحاصيل بما تحتاج اليه من ماء وفي الوقت الذي تحتاج اليه • ولكي تصل مصر الى هذه الحالة المتقدمة من تأمين وصول الماء بهذه الطريقة ، نجدها وقد مرت بسلسلة طويلة متتابعة الحلقات من التطورات في تقنيات ومشروعات وأساليب وهندسة الري • تطلبت في القرنين الماضيين ، ومنذ بداية حكم محمد على بناء شبكة دقيقة لقنوات الري ، والخزانات

---

(1) Parker, C. "Egypt" in: K.S. McLachlan, R.M. Burrel, S.Hoyle and C. Parker's: The Developing Agriculture of the Middle East", Graham & Trotman Limited Publishers, England, 1976, PP. 3-25.

والسدود ، والبوابات والأهوسة ، وكذلك الى تنظيم زمني مدروس للتصرفات اليومية للماء بالمتر المكعب ، عند نقاط قياس عديدة على مجرى النهر وأفواه قنوات الري المختلفة ، انتهت هذه الي بناء جدول زمني تحدد فيه الكميات المسموح مرورها والأمتار المكعبة من الماء عند كل نقطة ، ومواعيد فتح واغلاق بوابات التغذية .

كما أن الله سبحانه وتعالى قد تفضل على أهل هذه البلاد بمناخ معتدل طيب ملائم لنمو المحاصيل والثمار على مدار العام ، مما جعل مصر عامرة بخيرات الله من حبوب وبقول وفاكهة بالدرجة التي كانت تفيض عن حاجة أهلها . حيث كانت هذه الخيرات تصدر الى الخارج . ولا تزال منتجات مصر من الزراعة تملأ أسواق البلاد العربية من الخضر والفاكهة بأسعار منافسة حتى الآن .

دور الزراعة في الاقتصاد المصري :

والزراعة أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في مصر ، أو على الأقل فقد ظلت كذلك لعشرات السنين ، حيث كانت العصب الرئيسي للاقتصاد المصري . دون منافسة من أي قطاع اقتصادي آخر . الا في منتصف هذا القرن عندما بدأت قطاعات اقتصادية جديدة تدخل مساندة للزراعة في دعم اقتصاد البلاد . كالصناعة والتعدين وقناة السويس والبترول والسياحة والمال والتجارة والخدمات ، وأخيرا تحويلات المغتربين .

وبالرغم من ذلك كله ، فلا تزال الزراعة هي أهم قطاع اقتصادي منفرد اذ لاتزال تسهم بنحو ٣٠ ٪ من الناتج القومي وان كانت هذه النسبة قد تذبذت قليلا لتتراجع في السنوات الأخيرة حول الـ ٢٠ ٪ . وبالرغم من ذلك فلا يزال يشتغل بها ما لايقل عن ٥٠ ٪ من حجم القوى العاملة في مصر . وظلت الزراعة تمد خزانة الدولة تقليديا بمعظم احتياجاتها من النقد الأجنبي . وفي الواقع كانت الزراعة في الستينات هي المصدر الوحيد للنقد الأجنبي مع قناة السويس والسياحة . وذلك من خلال صادراتها من القطن والأرز والبصل والخضر وغيرها .

وقد أدى هذا الى تكثيف استعمال الأرض الزراعية ، وزيادة انتاجيتها فضلا على

الضغوط السكانية المتزايدة ، والطلب المتزايد على منتجات الأرض.[(1)]

وتنفق الدولة أموالا طائلة على الاستثمارات الزراعية الرأسمالية المباشرة وغير المباشرة ، سواء في تعميق وتنظيف وشق قنوات للري أو في صيانة وانشاء شبكة للصرف الجيد ، أو في العناية بالأرض الزراعية عن طريق دعم السماد وتأمين وصوله للفلاحين عضويا كان أم كيماويا ، وكذلك تأمين البذور المنتقاه الملائمة لكل نوع من أنواع التربة في الوادي والدلتا ، أو مقاومة الآفات والحشرات الزراعية بالتدخل المباشر عن طريق أجهزتها الفنية للقضاء عليها .

وكذلك تبذل الدولة جهودا خاصة من أجل دعم المحاصيل الزراعية ، ورفع حد أدنى لأسعارها في الداخل والخارج ، وكذلك تسويقها تعاونيا واعطاء مساعدات وسلفيات للزراع بضمان المحاصيل .

وكذلك تستمر الدولة في سياسة صيانة الخزانات والسدود ، وعمل محطات لرفع مياه الري ، وعمل قنوات جديدة للري بالراحة ، وتشجيع الزراع على الارتفاع بحد انتاجية الأراضي الزراعية في المحاصيل المختلفة .

وأكثر من ذلك الجهود التي بذلتها الدولة في استصلاح أراض جديدة وتحويلها من حالتها الصحراوية الى أرض منتجة ، تدب فيها الحياة ، بالاضافة الى العناية بالأراضي القائمة ، وحمايتها من وباثي التصحر وتجريف .

وعلى الرغم من تنوع قنوات النشاط الاقتصادي في مصر في الفترة الأخيرة والتي بدأت بالفعل تنافس النشاط الزراعي ، فان نصيب قطاع الزراعة مثلا في عام ١٩٧٤ وصل الى ١٨٠٠ مليون جنيه ، أي ما يعادل ٣٠ ٪ اجمالي الانفاق الحكومي ، بالرغم من ذلك

---

(1) Richard's A., "Aspects of Agricultureal Development, 1800-1980", International Journal for Middle Eastern Studies, Vol. 15, No. 3, August 1983.

فان نصيب الزراعة في تلك السنة من الدخل القومي لم يزد على ٢٠ ٪ فقط[1] .

الأراضي الزراعية في مصر :

ظل المصريون منذ أقدم العصور يعتمدون على النشاط الزراعي وعلى الشريط الطويل الضيق الذي يمثله الوادي بين الصحراوين الشرقية والغربية ، وكذلك الدلتا ، دن تغيرات تذكر . اللهم في العقدين الأخيرين ، عندما بذلت جهود خاصة لفك حصار الصحراء للوادي والدلتا ، والتي ظلت تطوق الأرض الزراعية بهذا الحصار الأصفر لآلاف السنين .

والتعبير الشهير لهيرودوت في " أن مصر هبة النيل "، جاء في محله تماما ، معبرا عن واقع الحال المصري . فلولا ورود مياه النيل الى مصر بانتظام في كل عام ، وكذلك على مدار السنة ، لما اختلفت أراضي الوادي والدلتا عن الصحاري التي تحيط بهما من الشرق والغرب ، والمعروف أن الانتقال في مصر من المعمور الى اللامعمور انتقال فجائي . حتي أن الواحد ليضع قدما على الأرض الزراعية والأخرى على الأرض الصحراوية في معظم هوامش الوادي والدلتا . قاعدة يمكن تطبيقها في كل الأطراف بدون استثناء . وبالرغم من ذلك ــ القرب الشديدبين الأرض السوداء الخصبة ، والأرض الصفراء الجرداء ــ فشتان بين صور المزروع المعمور المأهول ، وبين صور الجدب ، بين الحياة والموت .

ولقد ظلت الزراعة لقرون طويلة عصب الحياة في مصر ، ومحور اقتصادها الذي تدور حوله . ولا تزال كذلك حتى يومنا هذا . بالرغم من الضآلة النسبية لما تقدمه الزراعة حاليا الى الناتج القومي[2] . حيث انكمشت نسبيا أنصبة الزراعة في الناتج القومي بصورة تدريجية في السنوات الأخيرة ، مفسحة المجال أمام قطاعات جديدة أخرى . وينساب الايقاع الاقتصادي حاليا شراكة بين البترول والصناعة والزراعة والقناة والمال

---

(1) Parker, C. "The Developing Agriculture of the Middle East", Ibid, P 3.

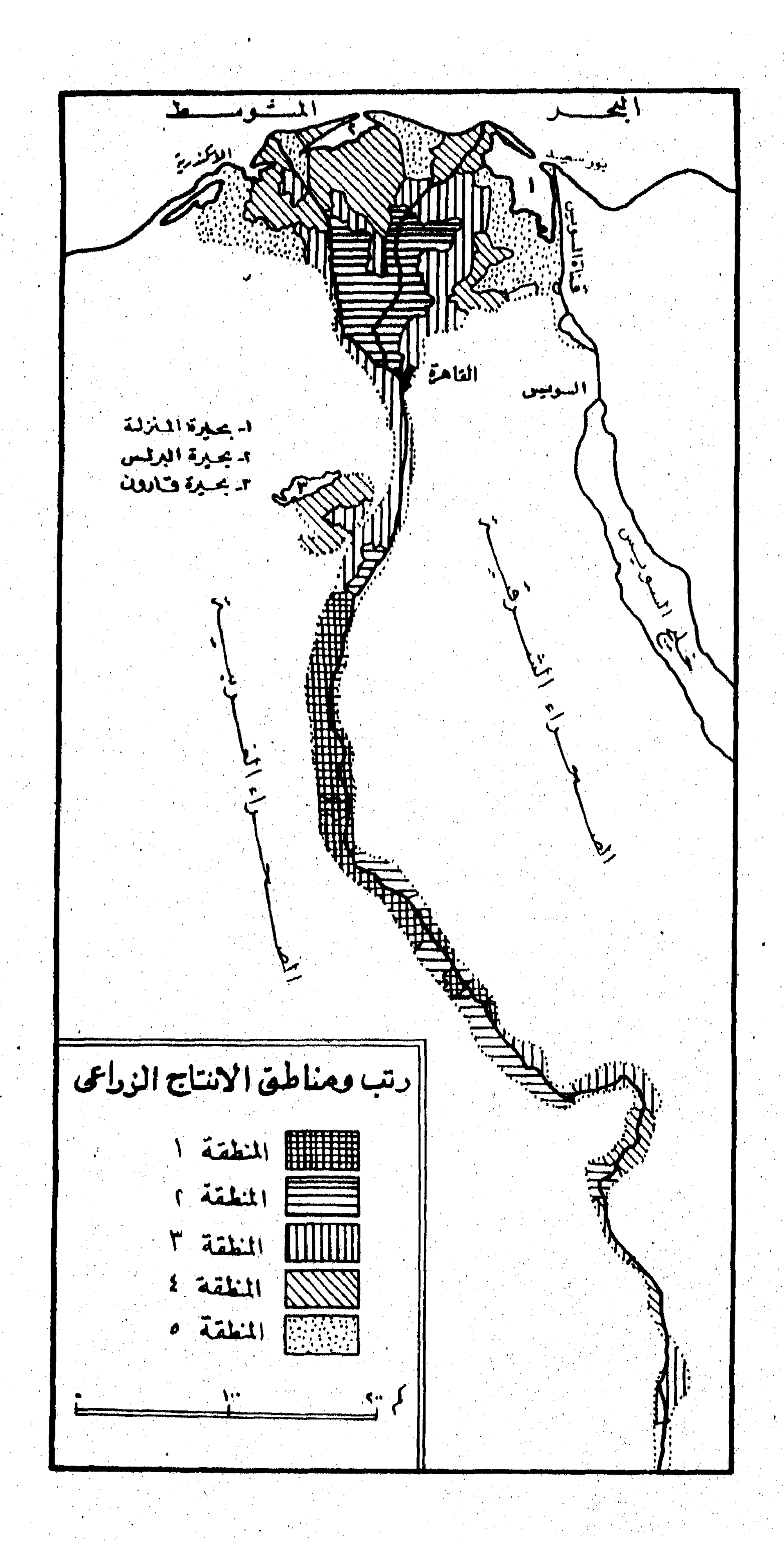
(2) Nassar, S., "The Role of Egyptian Agriculture in the Realization of Food Secuirty", Misr Al-Muasirah No. 386, October 1981, PP. 150-120.

والتجارة وتحويلات المغتربين ، فهذه كلها قطاعات تتبادل المقدمة من سنة الى سنة ويعتمد الناتج القومي للبلاد عليها بصفة رئيسية ، ولكن تبقى الزراعة بصدق محور بل وركيزة الأمن الغذائي في مصر ومفتاحه ، وهذا هدف استراتيجي في ذاته بصرف النظر عن مقدار اسهام هذا القطاع في الناتج القومي ،

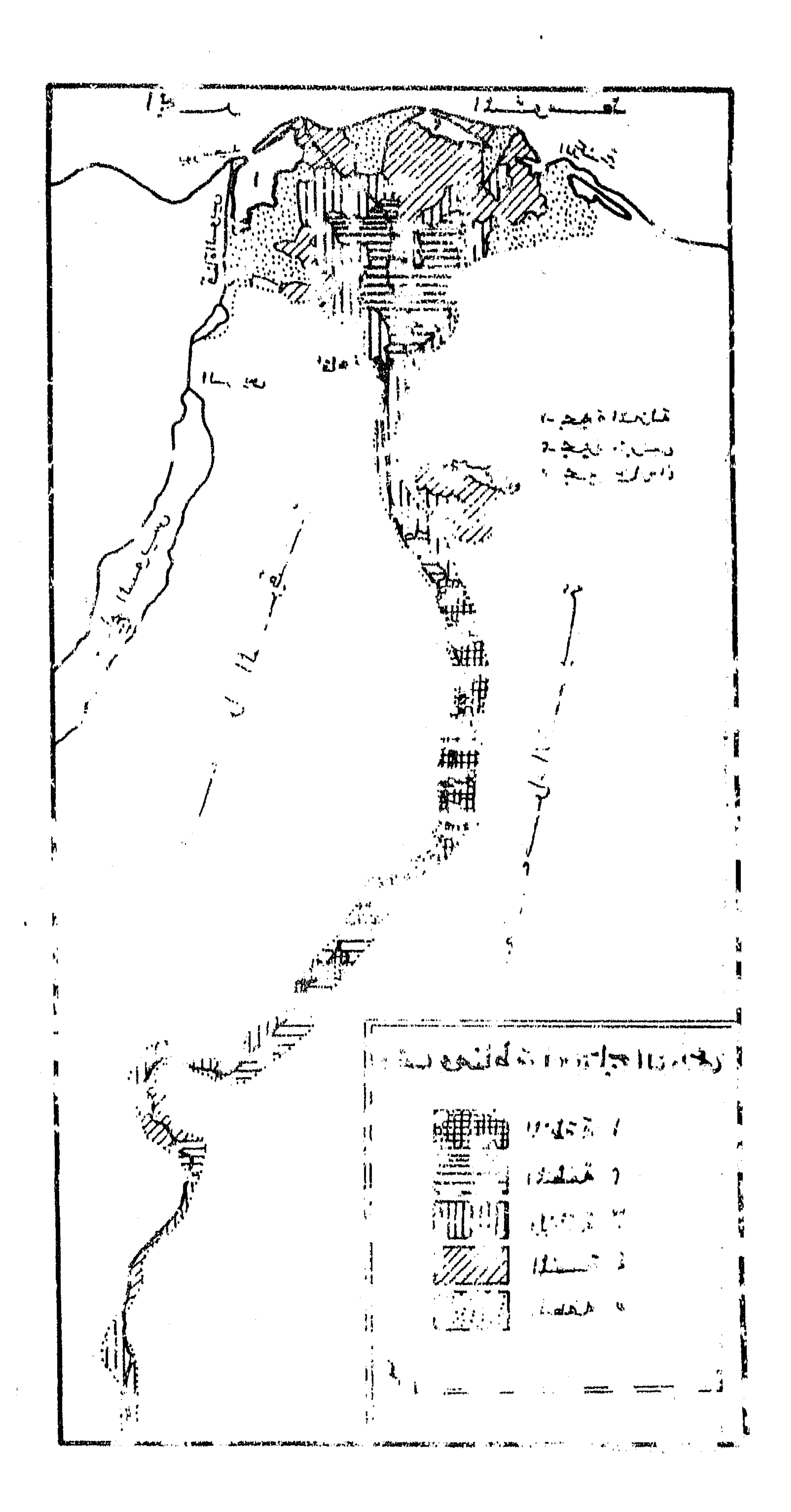
مساحة الأراضي الزراعية :

وقد تعرضت مساحة الأراضي الزراعية في مصر لذبذبات كثيرة عبر التاريخ ، بين انتعاش وانكماش ، تأثرت خلالها بعوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي من ناحية ، والأحوال السكانية من الناحية الأخرى ، وشابت تاريخيا ،وانكماش مساحة الأرض الزراعية واهمال المصريين لها في فترات القهر والتسلط الأجنبي ، بينما كانت تزيد مساحتها وتنتعش أحوالها ويزيد عطاؤها في فترات الاستقرار السياسي الاقتصادي ،

وفي جميع الأحوال فقد تراوحت مساحة الأرض الزراعية في مصر بين سبعة ونصف مليون فدان في الفترة التي سبقت تكون البراري والسباخات المحلية في شمال الدلتا الى حوالي ثلاثة ملايين ونصف فدان في بداية القرن التاسع عشر ، ولكنها وصلت في منتصف القرن الماضي (١٨٥٢) الى ٠٠٠ر١٦٠ر٤ فدان ، وفي عام ١٨٧٧ الى ٠٠٠ر٧٤٣ر٤ ، والى ٠٠٠ر٧٥٨ر٤ في عام ١٨٨٢ ثم الى ٠٠٠ر٥٠٠ر٥ فدان في منتصف القرن الحالي ، وتقدر مساحة الأراضي التي تشغلها الرقعة المعمورة في مصر حاليا بنحو ٧ مليون فدان من جملة مساحة الأراضي المصرية والمعروف أنها مليون كم٢ (أو نحو ٠٠٠ر٣٨٦ ميل مربع) مليون فدان من هذه الملايين السبعة تشغلها مراكز العمران في رتبها وأحجامها المختلفة (القرى والمدن والعواصم الكبرى) كذلك تشمل هذه المساحة الطرق والمصارف والترع وقنوات الري ، سواء ما يتصل منها مباشرة بالزراعة أو ما يتصل بالأنشطة الأخرى ، وتستهلك التوسعات العمرانية السنوية حول المدن والقرى وفي المناطق الصناعية مابين ٠٠٠ر١٠ الى ٠٠٠ر٢٠ فدان في التقديرات المتفائلة ، بينما يقدر البعض الفاقد السنوي للأراضي المصرية قد يصل الى ما بين ٠٠٠ر٥٠ ، ٠٠٠ر٦٠ فدان وهذه تقديرات متشائمة جدا (أي مبالغ فيها) ، والمعروف أيضا أن هذه التوسعات العمرانية ينزح اليها من أهل الريف الى المدن نحو ٠٠٠ر٢٠٠ نسمة سنويا ،(ومن المعروف أن الكثافة السكانية في مدينة



البحر المتوسط
الاسكندرية
بور سعيد
القاهرة
السويس
١- بحيرة المنزلة
٢- بحيرة البرلس
٣- بحيرة قارون
رتب ومناطق الانتاج الزراعي
المنطقة ١
المنطقة ٢
المنطقة ٣
المنطقة ٤
المنطقة ٥
كم ٢٠٠ ١٠٠



القاهرة وكوكبة المدن الأقليمية تصل الى ضعف مثيلاتها في أوربا).

وهذا يترك ٥ر٢ ٪ فقط من اجمالي مساحة مصر للأرض الزراعية الخالصة في أجزاء الوادي والدلتا والتي تبلغ مساحتها نحو ٥ره مليون فدان بينما لا تزيد المساحات المستزرعة حديثا على المليون فدان . بمعنى أن المساحات المستصلحة حديثا لم تعوض أبدا المساحات التي فقدتها الأراضي الزراعية للتوسعات العمرانية والمنشآت الأخرى .

نظم الري القديمة :

ان من أعظم الاصلاحات التي أدخلت على مصر وتأثرت بها بحق هي تطوير نظم الري بها . سواء في الفترة الكلاسيكية أو الحديثة والاصلاحات التي أدخلت على نظم الري في عصور المملكة القديمة والوسطى والحديثة في مصر كان لها أعمق الأثر في تنظيم توزيع الماء . وذلك من خلال شبكة دقيقة ومقننة المقادير والمواقيت . نحصل بموجبها الأرض الزراعية على المياه عبر شبكة أو سلسلة متتالية من الأحواض، والتي يملأ الواحد منها بعد الآخر على التوالي ، حيث تتراص هذه الأحواض بنظام على جانبي النهر في نظام سابق غير مسبوق لري الحياض، لا يزال يدرس حتى الآن كواحد من النظم الكلاسيكية للري — الفريدة في نوعها في التاريخ وفي العالم المعاصر .

الري الدائم :

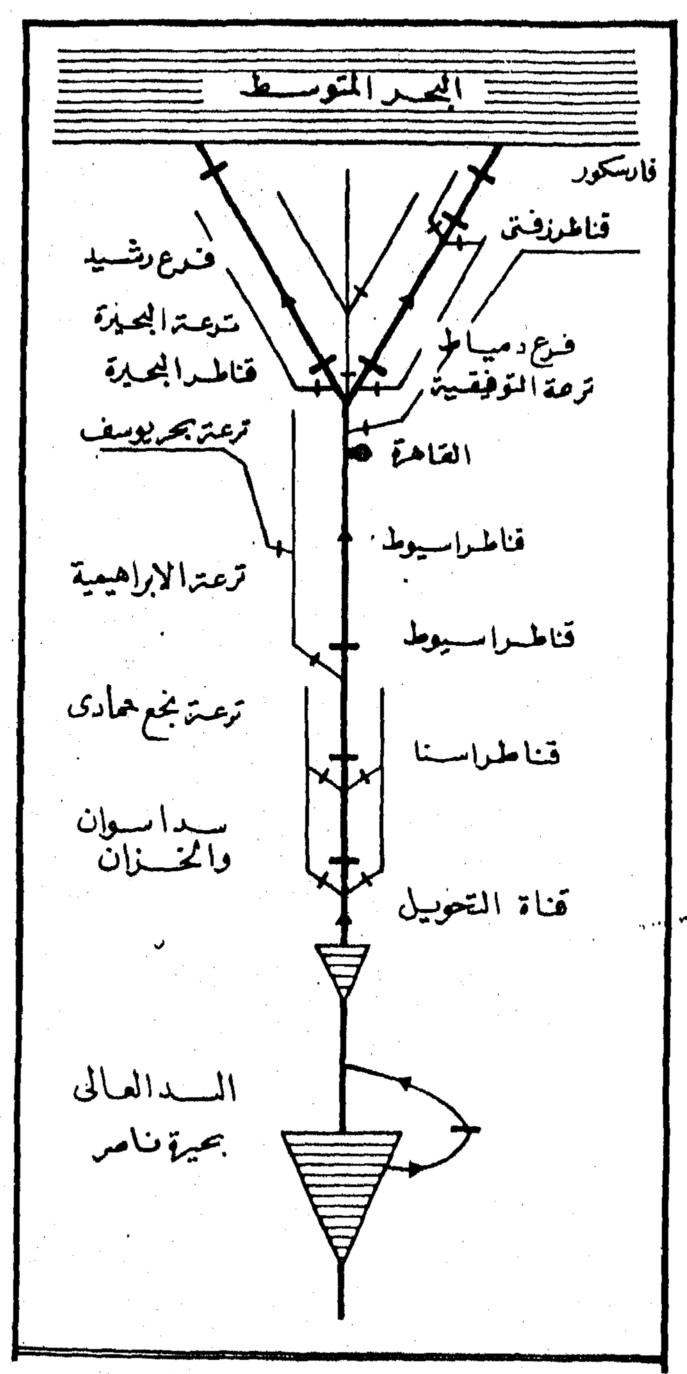
وادخال نظام الري الدائم في الزراعة في مصر هو الاصلاح الحقيقي للري والزراعة في مصر . والذي تأخر وصوله كثيرا حتى أوائل القرن الماضي . عندما طبقت نظم جديدة للري تسمح بانسياب الماء في النهر وقنوات الري في مصر على مدار السنة ، بدلا من الري الفيضي في موسم الفيضان فقط . وذلك عن طريق بناء سلسلة من الخزانات والبوابات في نقاط مختارة على النهر وفرعيه ترفع منسوب المياه أمام هذه الخزانات بالدرجة التي تسمح بمرور المياه وانسيابها الى قنوات الري التي أعدت خصيصا لذلك . وبذلك أمكن ري الأراضي المصرية ريامستديما وهو مايسمى بنظام الري الدائم" "
الذي أدخله محمد علي في مصر. حيث أنجز مشروعات طموحة في طول البلاد وعرضها

لقنوات للري وسدود وخزانات تخدم البلاد كلها .

وبالرغم من ذلك . بقيت تكملة هذه الشبكة من القنوات حيث أكملها حكام مصر بعد محمد علي . وحتى الفترة التي سبقت بناء السد العالي في أسوان ، كانت هناك مساحة تقدر بنحو ٧٠٠ر٠٠٠ فدان ، تروى ريا حوضيا . تحولت بعد اتمامه الى نظام الري الدائم لأول مرة في عام ١٩٦٤.

والري الدائم في مصر هو بحق الثورة الزراعية الحقيقية . وهو يعادل في أهميته الاقتصادية والاجتماعية الانقلاب الصناعي في أوربا . واستمرت سلسلة من مشروعات الري الكبرى في مصر ، وتتابعت الواحد منها بعد الأخر . وأتقن المهندسون المصريون تقنيات بناء الخزانات ، وضبط الماء ، ومدوا خبرتهم تلك الى السودان الشقيق حيث أنشئت أيضا سلسلة من الخزانات والسدود لتأمين وضبط الماء في المراحل المبكرة لجريان النهر . وأهم هذه المشروعات بناء القناطر الخيرية (قناطر محمد على) وخزان أسوان وسد جبل أولياء وسد سنار والنيل الأزرق . بالاضافة الى محطات للرصد والقياس على طول مجرى النهر من مكوار على النيل الأزرق الى أدفينا ودمياط في مصر الدنيا . وتمت بعد ذلك تعلية لخزان أسوان على ثلاث مراحل . وعاصرت هذه المرحلة انشاء الرياحات الكبرى (التي أصبحت من شدة امتلائها بماء النيل أشبه ما تكون بأنهار صغيرة) .

وكانت الزيادة في المساحة الزراعية . زيادة محصولية فقط أكثر منها زيادة في المساحة الفعلية . ففي عام ١٩١٠ الى ١٩١٤ كان متوسط مساحة الأرض الزراعية في مصر ٥ر٢٠٠ر٠٠٠ فدان ، وهذه المساحة تقل ٣٠٠ر٠٠٠ عن القمة التي وصلتها مساحة الأراضي الزراعية في مصر في العقد الأول من هذا القرن . والتي بلغت ٥ره مليون فدان . ومن ٥ر٢٥٩ر٠٠٠ فدان في عام ١٩١٧ ، أخذت مساحة الأرض الزراعية تزيد ببطء وأحيانا تتذبذب حتى تمكنت من استعادة القمة السابقة في العقد الأول . اذ وصلت الى رقم ٥ر٥٤٤ر٠٠٠ فدان في عام ١٩٢٧ وظلت مساحة الأرض الزراعية حول هذا المعدل حتى قيام الثورة المصرية .



نموذج توضيحى لنظام الرى فى مصر

نمو المساحة المحصولية :

وقد توقفت عمليات التوسع الأفقي للأراضي الزراعية في مصر بعد سنة ١٩٣١ بصفة مؤقتة ، حيث بدأ التركيز بعد هذه المرحلة على التوسع الرأسي ، للاستفادة من امكانيات ومزايا الري الدائم ، وأصبحت الأرض الزراعية منذ ذلك التاريخ تزرع ثلاث زرعات : واحدة شتوية والأخرى صيفية قبل الفيضان والثالثة نيلية مع الفيضان ، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة لتطور مساحات الأرض الزراعية في مصر ، فمن ٠٠٠ر٦١٠ر٧ فدان عام ١٠ — ١٩١٤، وصلت المساحة المحصولية ٠٠٠ر٦٣٤ر٨ فدان في عام ١٩٣٠ ، أي أن المساحة المحصولية زادت مليون فدان في عشرين سنه ، ثم الى ما يقرب من ١٢ مليون فدان حاليا ،

ومن الجوانب السلبية لأسلوب زراعة الري الدائم ، أن التربة بدأت تتأثر بفقدان كمية الطين التي كانت ترسب فوق الأرض الزراعية بل ولاستفحال مشكلات الصرف وحاجة الأرض الى التخلص من المياه الزائدة ،

كما أن الأرض كانت تأخذ فترة راحة اجبارية تهوى فيها التربة وتتعرض للشمس أثناء انتظار الفيضان ، هذه الفترة كانت تفيد الأرض كثيرا ، ولكن بعد تطبيق نظام الري الدائم ، أصبحت الأرض تستريح عروة واحده ثلث سنه كل ثلاث سنوات أو كل سنتين حسب جودة الأرض ، ثم تبين أن مشروعات الصرف في مصر لا تقل أهمية عن مشروعات الري ، بل أخطر على الأرض الزراعية ان هي أهملت ، ومن هنا أخذت الدولة على عاتقها انجاز مشروعات لتعميق المصارف وانشاء شبكة ملائمة منها ، جنبا الى جنب مع مشروعات الري السائدة ، وعلى ذلك زادت أطوال المصارف في مصر من ٣ر٦ مليون كم في ١٩١٧ الى ٢ر٩ مليون كيلومتر في عام ١٩٣٧ ، أي بزيادة قدرها ٤٠ ٪ مقابل زيادة قدرها ١٠ ٪ فقط في أطوال الترع ،

هذا الى جانب الآثار السلبية التي بدأت تظهر كنتيجة لبناء السد العالي ، والتي ظهر أثرها واضحا على الأراضي الزراعية ، من ارتفاع نسبة الرطوبة بها نتيجة تدهور أحوال الصرف ، والى نقص المخصبات المعدنية التي كان يأتي بها الفيضان فيجدد شباب الأرض ، الى زيادة النحر في النهر والترع الأمر الذي أدى الى انخفاض منسوب الماء في النهر

وقنوات الري نتيجة لتعميق القاع • كذلك تأثرت الخزانات والسدود التي احتاجت الى صيانة هندسية وبنائية مركزة بعد زيادة سرعة اندفاع الماء في النهر وقنوات الري بعد أن تخفف من جولته الثقيلة أمام السد العالي • فضلا عن زيادة معدلات الملوحة في الأرض الزراعية •

ونتيجة لذلك تأثرت انتاجية الأرض الزراعية من المحاصيل المختلفة خصوصا بعد أن استمرت في البلاد ظاهرة تعرية التربة وتجريفها لصناعة الطوب لمجابهة التوسعات في العمران • وقد لخصت لجنة بحوث بحيرة السد العالي بالمركز القومي للبحوث بالقاهرة (أكاديمية البحث العلمي) أهم أسباب تعرية الأراضي الزراعية من التربة في النقاط التالية :—

(١) زيادة معدلات الملوحة في التربة نتيجة للتحول في الزراعة من نظام الري الحوضي الى نظام الري الدائم المعمول به حاليا في كل البلاد •

(٢) الاسراف التقليدي في استخدام مياه الري " حيث يلجأ " الفلاحون المصريون الى اشباع أراضيهم بالمياه بدرجة زائدة ظنا منهم أن هذا يفيد الأرض • وهم في الحقيقة لا يقومون بري الأرض ولكن بغمرها بالمياه • مما يزيد من معدلات المياه الزائدة في التربة •

(٣) تجريف أجزاء لا يستهان بها من الأرض (التربة السطحية) من طبقة ممتازة من التربة تعوض في عشرات القرون • وذلك لصناعة الطوب ومواد البناء المحلية القروية • ولن تعوض هذه الطبقة المفقودة ، وخاصة بعد توقف الفيضانات النيلية من الوصول الى الحقول بعد السد العالي • وجدير بالذكر أنه بعد جدل استمر لعشرة سنوات حول تجريم تجريف الأرض صدرت مؤخرا التشريعات التي توقف هذا العبث • وكذلك توقفت الى الأبد صناعة الطوب الأحمر من الطمي اعتبارا من أوائل اغسطس ١٩٨٥م •

(٤) عمليات النمو العمراني المتزايدة ، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات أو

الدوائر الحكومية التى أيضا اشتركت في مسئولية النمو العمراني الغير مخطط وكذلك الهجرة المتزايدة للسكان من المناطق الريفية الى المدن والمراكز الصناعية (١) .

المركب المحصولي للزراعة في مصر :

تنقسم الزراعة في مصر عبر التاريخ الى مرحلتين أساسيتين ومختلفتين ، بمثل ما أن نظام الري الحوضي والري الدائم مختلفان . فالزراعة الحوضية القديمة كمرحلة أولى استمرت لآلاف السنين حتى محمد علي ثم مرحلة الزراعة الحديثة منذ محمدعلى وحتى الآن.

(١) الزراعة القديمة : ومركبها المحصولي يعتمد أساسا على المحصول الشتوي الشائع ، وبعد ذلك طعم في العصر العربي بمحاصيل جديدة أدخلها العرب وأغلب الظن أن هذه المرحلة لم تعرف فيها الزراعة المصرية لا القطن ولا الذره . وان كان هناك رأيا يخالف ذلك (٢) ، وهذا أمر يدعو للدهشة لانه ثابت بما لا يدع مجالا للشك ، أن القطن المصري والذره محاصيل عرفها العالم بعد الكشوف الجغرافية ، وعموما فالمركب المحصولي ، يتكون من المركب الشتوي ، وهو مركب فرعوني (٣) . وعموما فالركب الشتوي للمحاصيل يتكون من الحبوب (القمح والشعير) والبقول (الفول والعدس) ثم مجموعة البصل والثوم ، ثم مجموعة المحاصيل البستانية .

ثم أضاف العرب محصولين أساسيين هما القصب والارز ، وكذلك الموالح بأنواعها والمشمش والبرقوق والخوخ (٤) ، ثم في وقت لاحق الذره العويجه من أفريقيا

---

(1) Parker, C. "The Development of Agriculture ect.", Opt.Cit. P.8.

(2) Arminjon, P., "La Situation Economique de l'Egypte, Pairs, 1911, P. 69.

(3) Hartmann, Ferande, "L'Agriculture dens l'ancienne Egypte, Paris, 1923, P. 17.

(4) Fisher, W. B.. "The Middle East", London, 1968, P 188.

أو لعلها محصول سوداني (١) ، واذا كان المركب المحصولي قد عرف انقلابا جوهريا كما هو معروف بصورة القطن على يد محمد على • فلعل الجذور أعمق من ذلك ، حيث أدخلت الذره الشامية في وقت مقارب لتلك الفترة أيضا • وقد غيرت هذه من المركب المحصولي المصري بدرجة أساسية • ولكن يشترك معها أيضا محاصيل جديدة • اذ نستطيع التعرف على خمسة أو ستة محاصيل غيرت من هيكل الزراعة في مصر • هي القطن والذره والقصب (في أواسط القرن الماضي) والمحصول الرابع هو الارز (أواسط القرن الحالي)وأخيرا المحاصيل البستانية التي انطلقت بخاصة مع الحرب العالمية الثانية وما بعدها، والمحاصيل الثلاثة الاخيرة ، بالرغم من ذلك هي المحاصيل الرئيسية في الزراعة المصرية حاليا •

وقد تعرضت المنتجات الزراعية ، مع الزيادة الكبيرة في اعداد السكان،الى زيادة في الطلب عليها محليا • الأمر الذي أدى الى خفض معدلات الصادرات الزراعية المصرية بصورة تدريجية عاما بعد عام • حتى القطن - ساحر الاقتصاد المصري - انخفضت أيضا أربحيته ، وتقلص انتاجه ، وارتفعت تكاليف مقاومة آفاته • كذلك الأرز الذي وصلت صادرات مصر منه في عام ١٩٧٠ الى ٧٠٠٫٠٠٠ طن ، نجدها حاليا دون رقم ٢٨٫٠٠٠ طن لارتفاع الطلب عليه محليا ، نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة في مصر • ودخول فئةكبيرة من السكان ضمن شريحة أكلة الأرز بدلا من الخبز •

وبصفة عامة فان الصادرات الزراعية حاليا لا تزيد مساهمتها على ١٥ ٪ فقط من اجمالي قيمة صادرتنا الاجمالية • هذا بالرغم من الرقابة الصارمة التي تفرضها الدولة على المزراعين ، لضمان حد أدنى من مساحات محصولية معينة ، تبعا للسياسة الزراعية للدولة • والتي تهدف الى عدم انخفاض المساحة المزروعةقمحا عن ثلث الأراضي الزراعية • وألاتزيد مساحة الأراضي المزروعةقطناعلى ثلث المساحة الزراعية • وبالرغم من ذلك فقد انصرف الناس من تلقاء أنفسهم عن زراعة ا شنين ، مفسحة المجال لزراعات بستانية طارئة وأنشطة أخرى في استخدامات اخمصر،اراعية لم تكن معروفة في المركب المحصولي المصري • والسياسة الزراعية للدولة كانت تهدف أساسا الى ايجاد توازن بين المحاصيل

---

(1) Audebeace, Ch., "L'agriculture Egyptienne a la fin du XIII Ciecle ect., EC.C., 1919, PP.145-147.

الغذائية والمحاصيل النقدية • فضلا عن الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدولة لتثبيت المركب المحصولي وحمايته من خلال عمليات مقاومة الحشرات والآفات الزراعية ، خاصة دودة ورقة القطن ، وكذلك مساعدة الزراع وأمدادهم بالسلف النقدية والسماد وغير ذلك •

زراعة معيشية أم زراعة تجارية :

والنمط العام للزراعة في مصر بصفة عامة نمط تجاري في المقام الأول على الأقل حاليا • فهو لم يكن كذلك في الماضي – القريب – ، وبذلك تأتي مصر مخالفة لعدد كبير من الدول النامية التي تكون الزراعة فيها في الغالب زراعة معيشية (١) • فالزراعة فيها وظيفة اعاشه ، ومن ثم تركز فقط على محاصيل الغذاء (٢) •

واذا كان الكلام عن مساهمة قطاع الزراعة في مصر في حل مشكلة الغذاء فان اسهام المحاصيل الحقلية في مصر في الغذاء يشكل ٧٥ ٪ ، بينما النسبة الباقية للمواد الغذائية فتقوم بها منتجات الحيوان والفاكهة والخضر ومكونات غذائية ريفية أخرى •

وبالرغم من الكمية الهائلة التي تنتجها مصر من المحاصيل الغذائية كالقمح والذره والأرز والشعير ، فان مصر تستورد حاليا المواد الغذائية – وخصوصا القمح – بشقل ، وتدفع الدولة مابين ٨٠٠ مليون ، ٩٠٠ مليون جنيه في دعم المواد الغذائية ولم تتمكن من رفع هذا الدعم لاصلاح الاقتصاد بالرغم من توصيات البنك الدولي ولجان الاصلاح الاقتصادي وبذلك • كذلك فان من بين كل عشرة أرغفة في السوق المحلية في مصر٧ منها من قمح مستورد وثلاثة من قمح محلى • وبذلك يكون قد ذهب الى الأبد ذلك الشعارالقديم في أن مصر " مزرعة القمح الرئيسية للامبراطورية الرومانية "، وتجاوزا أيضا نقول

---

(1) Donald, Mead, "Growth and Structural change in Egyptian Economy", Irwin, London, 1967.

(2) El-Khammash, Magdi, M., "Economic Development and Planning in Egypt", Ph/D. Thesis Forwarded by Joseph J. Spengler, Praeger, New York, 1968, PP. 41-73.

ذلك حتى الحرب العالمية الثانية ، حيث كانت تقوم مصر بامداد أوروبا ليس فقط بالقمح ولكن أيضا بالمواد الغذائية الاخرى .

واليوم مصر تعتمد بصورة أساسية على القمح المستورد والذي يفي بنحو ٧٠ ٪ من احتياجاتها منه ، ربما ترتفع النسبة عن ذلك في بعض السنوات ، وبدلا من عبارة " قمح من مصر " أصبحنا الآن نتكلم عن " قمح لمصر " .

والجدول التالي يشير اشارات صادقة الى التحول الاستهلاكي الكبير للغذاء في مصر

نوع المحصول	الانتاج في ١٩٧٥	الاستهلاك المقدر	حجم العجز	العجز٪
القمح	١ر٩٠٠ر٠٠٠	٥ر٩٠٠ر٠٠٠	٤ر٠٠٠ر٠٠٠	٢١٠
الذره	٢ر٤٠٠ر٠٠٠	٣ر٣٠٠ر٠٠٠	٩٠٠ر٠٠٠	٣٧
الارز	١ر٧٠٠ر٠٠٠	١ر٩٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	١٢
الفول	٢٨٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠	٢٢٠ر٠٠٠	٨٠
العدس	٢٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٧٥ر٠٠٠	٣٠٠
السكر	٦٥٠ر٠٠٠	١ر١٠٠ر٠٠٠	٤٥٠ر٠٠٠	٦٠

استصلاح الاراضي وآفاق التوسع في الرقعة الزراعية :

هدفت الدولة ومنذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن الى فك احتكار الغذاء وتأمينه ، والتوسع في الأراضي المنتجة له ، عن طريق اصلاح أراض جديدة لملاحقة الزيادات المتسارعة للزيادة السكانية السنوية [(١)] واذا ما قارنا بين الصعيد والدلتا كآفاق للتوسع الافقي

---

(1) Vatikiotis, P.J. "Egypt since the revolution", Studies on Modern Asia and Africa, No. 7., Papers delivered at a Conference held by the Centre of the Middle Eastern Studies and Oriental and African Studies, University of London, Sept. 1966, PP.3-195, London, Allan & Unwin, 1968.

	المساحة المزروعة	فدان
١	صان الحجر	٦٢٥٨٠
٢	الحمول	٥٥٩٨٢
٣	المنصور	٤٢٦٢٥
٤	الزاوية	٣١٢٢٦
٥	شمال غرب الدلتا	٥٤٣٤٣
٦	مريوط	٤١٥٤٠
٧	شمال التحرير	٣٥٧٢٧
٨	غرب النوبارية	٣٣١٠٧
٩	جنوب التحرير	٤٨٠١٧
١٠	جنوب غرب التحرير	٣٤٥٧٢
١١	وسط مصر	٥٠٨٣٦
١٢	مصر العليا	٣٢٦٢٧
	اجمالى المساحات المزروعة	٥١٨١٨٧

ترعة

١٥٠ ١٠٠ ٥٠ ٠
كيلومتر

مناطق الاستصلاح الزراعى الحديثة فى مصر

واصلاح الأرض الزراعية فليس ثمة مجال للمقارنة ، بين امكانيات في أطرافها الشرقية والغربية للتوسع والاستصلاح ، وبين محدودية الصعيد وقلة امكانياته وانحصاره .

وقد تمت بالفعل في الفترة الاخيرة جهود ملحوظة لزيادة الرقعة الزراعية والقابلة للاستزراع ، حيث انتقل الزحف بالتأكيد الى هوامش الدلتا الصحراوية شرقا وغربا (١) ، بحيث أصبحت مراكز الاستصلاح المكثف من أجل احتواء الأراضي الجديدة وتعميرها . وقد اعتمدت بعض هذه التوسعات على تقنيات متقدمة في الري مثل الري المحوري والري بالرش . كذلك اعتماد الاستصلاح هنا على الاساليب الميكانيكية الضخمة في تسوية الاراضي وتقسيمها واعدادها للزراعة . أو في حفر الترع وقناة الري والمصارف . أو حتى في تقنيات نقل المعدات ، أو في أساليب متابعة هذه الأراضي بعد تسليمها للمنتفعين بها سواء بالتوزيع بالبيع أو بحق الامتياز للفئات الزراعية .

ومن الأمثلة الرائدة لهذه المشروعات الجديدة مشروع استزراع صحراء الصالحية ، وغرب النوبارية ، كذلك بذلت جهود لاستصلاح الأراضي وزراعتها في الوادي الجديد، بحكم أن هذه المنطقة غنية بمواردها المائية منذ القدم . فقد تم حفر آبار عميقه ، وتنظيف عشرات الابار القديمة ولكن هذه الجهود وقفت أمامها الرمال المتحركة ، وتصحر الأراضي الزراعية . وأيضا نظرا لقلة سكانه ، وعدم رغبة سكان الوادي في الهجرة الى مثل تلك المناطق الناشية . وان مشروع الستينات الطموح لزراعة ادي جديد موازٍ لوادي النيل في الصحراء الغربية قد وقفت حيال تحقيقه عقبات كثيرة . وليس أدل على ذلك من أن الاحتياجات الاساسية لسكان محافظة الوادي الجديد (من الخضر والفاكهة) تأتي حاليا بانتظام من محافظة أسيوط .

والرمال المتحركة في الوادي الجديد لا تلتهم الأرض الزراعية فقط ، ولكن تلتهم أيضا الطرق والمنشآت ، ثم تكشف عنها من جديد بعد عدة سنوات . كما أن التصرفات

---

(1) Monsour, M., et la " Some of the economic and agricultural growth limitations in Egypt", Misr-al-Muasirah , 386, Oct. 1981, PP. 87-103.

اليومية لمياه الآبار في تناقص مستمر . كذلك فان المشروعات الاستثمارية الانتاجية في الوادي الجديد متواضعة الى حد كبير ، وذلك لبعده عن مراكز الجنوب الاستثماري الكبرى (حول القاهرة والدلتا) . لذلك نجد أن خطى التنمية تسير في تلك الجهات ببطء شديد . فضلا عن أن نصيب الوادي الجديد من برامج التنمية التي تقدمها الدولة ، نصيب محدود (١) .

وهنا نجد أنفسنا أمام مجموعة متباينة من آساليب استعمالات الارض الزراعية . من حيث كثافة الاستخدام والاستثمار ، من حيث تقنياته .

أولا : الأراضي الزراعية القديمة في الوادي والدلتا : وهذه جهات كثيفة سكانيا يستخدم أهلها الارض الزراعية بكثافة متناهية بالأساليب التقليدية ، وكذلك مع بعض الاساليب المتطورة في نفس الوقت . والأرض هنا مثقلة بالمحاصيل ، وأحيانا مستنزفه .

ثانيا : أراضي الواحات والوادي الجديدوالجهات النائية : وهي أراضي لها مشكلات كبيرة في الري وكذلك في الصرف ، تعاني من قلة الاهتمام والعناية الحكومية وكذلك من نقص العمالة ، وتقاوم التغيرات الصعبة للطبيعة والبيئة .

ثالثا : أراضي حديثة الاستصلاح (من عشرة الى عشرين سنه) : موزعة على صغار الزراع الذين تنقصهم الامكانيات المادية والفنية . وكذلك يواجهون ظروف صعوبة الري في الأراضي الجديدة . قليل منهم ترك الارض أو تصرف فيها بالبيع . والباقي يزرعها زراعة معيشية .

رابعا : المشروعات الكبرى للاستصلاح والاستزراع معا : في غرب النوبارية مثل مشروع

---

(1) Shama, R.C. "New Valley Development in Egypt: "National Geographer. (Allahabad) - Media, Vol. 17, No. 1, June 1982, PP. 5-13.

المزرعة الآلية • وكذلك في منطقة الصالحية ، حيث مشروع وادي الملاك • كذلك مشروع الصالحية الكبرى (صحراء الصالحية) وغيرها من المشوعات ذات الشقل الرأسمالي والآلي • وتعتمد الزراعة هنا على الحداثة والتطور التكنولوجي • وهذه المشروعات تلقى دعما كبيرا من الدولة ولكن مساحاتها محدودة نسبيا •

وقد تمت بالفعل في الفترة الأخيرة جهود استصلاح واستزراع للاراضي في منطقة غرب النوبارية • وبعد أن كانت مساحة الأراضي الزراعية في غرب الدلتا كلها حول رقم ٦٧٠ر٠٠٠ فدان ، نجدها الآن وصلت الى ١ر١٠٠ر٠٠٠ فدان والمساحات الزراعية في محافظة البحيرة حاليا موزعة على النحو التالي :-

المساحة الزراعية التقليدية في المحافظة ٦٨٥ر٠٠٠ فدان يضاف اليها ٢٠٠ر٠٠٠ فدان تزرعها شركات مختلفة مثل النهضة ، ومساهمة البحيرة • وهناك ٢٠٠ر٠٠٠ فدان أخرى من الأراضي البور قيد الاستصلاح •

وجدير بالذكر أنه تمت اضافة رياح جديد غربي الدلتا ، وهو الرياح الناصري ، والذي يسير موازيا للرياح البحيري حتى قرب كوم حمادة ، وتعتمد عليه بصفة أساسية مشروعات التوسع الزراعية في منطقة غرب النوبارية • بل ولأول مرة تعبر مياه النيل خط طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي لتخدم مياهه جهات الى الغرب منه • حيث يمر الطريق عدة مرات فوق ترع للري كما تفعل ترعة النصر في القطاع الجنوبي ،وترعة المزرعة الآلية في الشمال •

وبالمثل تقرر توصيل مياه النيل الى وادي النطرون من أجل تطويره واعادة تعميره • وللافادة منه كمصرف طبيعي للمياه الزائدة عند الاحتياج • وبذلك فالذي يعرف ويتابع خط الطريق الصحراوي الذي يصل بين القاهرة والاسكندرية ، يلاحظ التغيرات التي تحولت اليها منطقة نصفه الشمالي ابتداء من جناكليس وحتى العامرية • والمنطقة أصبحت خلية من النشاط والعمل ، والأرض تزيد مساحتها يوما بعد يوم • وخصوصا بعد توزيع أراض زراعية على شباب الخريجين لتشجيعهم على تعمير تلك الجهات •

" الصناعة "

والصناعة المصرية أيضا عرفت تطورات وذبذبات من الانكماش والنمو ، منذ بدأت مصر عصر الصناعة في العصر الحديث • وكانت الجهود الأولى لتحديث الصناعة الارتقاء بها ، تلك الجهود التي قام بها محمد على ، وازدهرت فعلا في عهده ، ولكنها مالبثت أن انحطت بسرعة في عهد اسماعيل ، كذلك تدهورت أكثر في عهد الاحتلال البريطاني لمصر •

ولكن ظروف الحرب العالمية الاولى — التي منعت الاستيراد — أعطت الصناعة المصرية أول فرصة للإنتعاش الطفيف • عادت بعدها المنافسة الأجنبية من جديد بعد انتهاء الحرب • ولم ينقذ الصناعة المصرية منها الا فورة الوطنية المصرية التي عمت البلاد في الثلاثينات وترشيد التعريفة الجمركية لصالح الصناعة الوطنية — بعد انتهاء فترة التجارة الحرة التي كانت سائدة قبل ذلك — •

ثم تأتي الحرب العالمية الثانية لتعطي الصناعة المصرية أكبر دفعة فعلية منذ نشأتها ، وقد زادت هذه من تقدم الصناعة المصرية واندفاعها بعد ذلك في فترة الثورة لتصل الى مراحل الصناعة الثقيلة •

وبالرغم من أن الصناعة في مراحلها الأولى كانت موجهة توجيها زراعيا بمعنى أنها كانت تركز على تصنيع المنتجات الزراعية ، مثل صناعة غزل ونسج القطن وكذلك صناعة السكر من القصب ، والصناعات الغذائية الأخرى • الا أن صناعات كثيرة بدأت في الازدهار في فترة الخمسينات والستينات • قبل الصناعات الكيماوية والهندسية والمعدنية والخزف والصيني • وبعد ذلك اتجهت مصر الى الصناعات الثقيلة التى على رأسها يأتي الحديد والصلب والألومينيوم •

وكان النمو الصناعي في مصر حتى ١٩٤٧ مقصورا تقريبا على المجموعة الأولى من الصناعات السابق ذكرها مع بعض صناعات الالياف والصوف والأسمدة وان كانت أغلبها صناعات استهلاكية لسد احتياجات السوق • الا أنها سدت ثغرة كبيرة في الاقتصاد •

وهيأت المناخ الصحي لنمو صناعة حديثة وبدأت بالفعل بعض الصناعات الثقيلة في الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ مثل صناعات العتاد الحربي والجرارات وعربات السكك الحديدية ، مشيرة بذلك الى تهيئة مصر لدخول المرحلة التالية وهي مرحلة الحديد والصلب والصناعات الثقيلة الأخرى (١) .

وكان النمو الصناعي في فترة الخمسينات يسير بمعدل ٧ ٪ في السنة ، ولكن في الستينات نراه يرتفع الي معدل ١٠ ٪ في السنة ، ثم هو في سنة ١٩٦٩ يرتفع من جديد الى ٢١ ٪ في السنة من اجمالي الناتج القومي للبلاد (٢) ومن واقع هذا العرض لاسهامات قطاع الصناعة المتزايدة في الدخل القومي نستطيع أن نحكم على الدفعة القوية التي أعطيت للصناعة في فترة الستينات فقد بلغ حجم العمالة الصناعية درجة غير مسجلة من قبل ، حيث بلغ جملة من يشتغلون في الصناعة في مصر في المنشآت الكبيرة (٢٥ عامل فأكثر) نحو ٥٠٠,٠٠٠ عامل ، وقد بلغت نسبة من استوعبتهم الصناعة من جملة الأيدي العاملة في مصر في الستينات نحو ١١ ٪ .

وقد تركزت القطاعات الصناعية الكبرى في الستينات حول صناعة الغزل والنسج (أساسا القطن) ، وبعد ذلك تأتي الصناعات الغذائية ، فالصناعات الهندسية والمعدنية ثم الصناعات الكيماوية ثم صناعة تكرير البترول فصناعة مواد البناء .

وفي عام ١٩٦٩ شملت المنتجات الصناعية غزل القطن ، والمنسوجات القطنية واستخراج الزيوت النباتية ، وتكرير السكر ، وصناعة الجبن وتبييض الارز وضربه ، وصناعة التبغ والسجائر ، وصناعة اطارات السيارات وأنابيب الغاز المضغوطة ، والورق والصابون

---

(١) محمد محمد ابراهيم الديب : حول سياسة التصنيع في مصر ، من حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس ، المجلد الحادي عشر عام ١٩٦٨ الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية ، مطبعة جامعة عين شمس ، الصفحات من ٢٥٨ — ٢٧٨

(2) The New Encyclopaedia Britannica, Egypt's Arab Republic, 1982 edition PP. 449-508.

والسماد ، والمنتجات الزجاجية (١) .

وقد كان التركيز في تلك المرحلة على الصناعات الثقيلة ، ومن أجل ذلك وقعت مصر مع الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦٤ اتفاقا طويل الاجل للارتقاء بالصناعات الثقيلة والكهرباء ، تلاه اتفاق آخر في عام ١٩٧٠ لدعم الصناعات الثقيلة أيضا . حيث يتم بموجبه توسعة مصنع الحديد والصلب في حلوان الى مجمع كبير لصناعة الصلب ذو أربعة أفران لصهر وصناعة الصلب . والوصول بالانتاج الى مليونين ونصف من الأطنان . وكذلك نص الاتفاق على انشاء مجموعة أخرى من الصناعات التي تعتمد على الاستهلاك الكبير للطاقة الكهربائية من السد العالي . وهو انشاء مجمع الالومينيوم في نجع حمادي . كذلك شمل الاتفاق اكمال مشروعات كهربة الريف المصري .

وعموما فان بعض هذه المشروعات أكملت وبعضها لم يكمل ، عندما ألغي هذين الاتفاقين في عام ١٩٧٢ ، وصاحبه خروج الخبراء السوفييات من مصر .

وأهم هذه المشروعات على الاطلاق هو مشروع كهربة الريف المصري . الذي غير من الهيكل البنائي والاقتصادي والاجتماعي لمجتمع وحياة الريف المصري حاليا .

كما تم في عام ١٩٧١ افتتاح مصنع لسماد نترات الأمونيوم في حلوان والذي يعتمد في انتاجه على الغازات الناتجة عن صهر الحديد في مصنع الحديد والصلب بحلوان . واندفعت بعد ذلك الصناعة في قطاعات صناعية جديدة لتشمل جهات جديدة ، وموارد وخامات جديد ، مثل صناعة الفوسفات وغيرها . وفي أواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت الصناعة المصرية وصلت مرحلة تحتاج فقط معها الى قوة دفع بسيطة ودعم من الدولة عن طريق حمايتها وحماية منتجاتها ، وفتح أسواق لها في الخارج .

---

(1) Mabro, Robert & Samir Radwan, "The Industrialization of Egypt 1939-1973: Policy and Performance, Oxford, Clarendon Press, 1974.

وما أن بدأت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي المعروفة في ١٩٧٤ حتى بدأت المنتجات الأجنبية تغزو الاسواق المصرية مكتسحة أمامها جميع المنتجات الصناعية المصرية • وتأخرت لذلك عمليات النمو الصناعي بشكل ملحوظ •

ولا يمكن التقليل أبدا بحال من الاحوال من قيمة وحجم الانجازات الصناعية في مصر في مرحلة ما قبل الثورة • وبصفة خاصة في الأربعينات كما لا ينبغي أن نضخم أكثر مما ينبغي من الانجازات الصناعية للثورة ، ويرى البعض أن قوة الدفع الصناعي التي عرفتها مصر في سنوات ما بعد الثورة ما هو الا امتداد للدفع الصناعي الذي حدث في مصر قبل الثورة وخاصة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية • ويقول البعض أيضا• أن ما حدث للصناعة قبل يوليو كان الدفعة الصناعية الاولى • وما حدث بعد يوليو لها كان هو الدفعة الصناعية المكملة •

واذا كانت الفترة من ١٩٥٤/٣ الى ١٩٦٤/٣ هي قمة التصنيع المكثف وعقد النمو الصناعي السريع ، حيث معدل النمو الصناعي في عام واحد ١٩٦١/٦٠ نحو ١٥ر٥ ٪ • وقد أضيف في الفترة من ١٩٦٧/١٩٥٢ نحو ٣٦٠ مصنعا فئة أكثر من خمسين عاملا للمصنع الواحد • ولكن وقعت أيضا في تلك الفترة أخطاء اقتصادية فادحة أخرت الصناعة •

ومن المؤسف حقا أن كل هذا المد الصناعي ، يتهاوي بسرعة شديدة مع نكسة ١٩٦٧ ولكنه يتعافي بعد ذلك • ولكن الأسوأ من ذلك أو الذي زاد الطين بلة هو أن المد الصناعي الكبير في مصر تبدد بل وتبخر في عهد الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي في السبعينات ، والذي ترك الصناعة بلا حماية ، وفتح الباب على الغارب أمام الاستيراد الاستهلاكي غير المشروط للسلع المنتجة محليا وغيرها • والصناعة المصرية تحت رحمة المنافسة الأجنبية وأمام زحفها "وجدناها "تضيع وتتهاوي •فليس في مصر الآن تعريفة جمركية مدروسة ، تراعي الانتاج الصناعي المحلي • ومن أمثلة الصناعات التي تدهورت بشكل ملحوظ صناعة اطارات السيارات وصناعة الجرارات وصناعة البطاريات والصناعات المعدنية والهندسية •

توزيع المراكز الصناعية :

بالرغم من كل السلبيات التي صاحبت النشاط الصناعي في الفترة الأخيرة . فان مصر لا شك ولا تزال تملك صناعت متطورة ، ومناطق معروفة للتركز الصناعي بها . وربما وللانصاف فاننا لا نجد في مصر أقاليم صناعية بالمعنى الأكاديمي المعروف - مثل المناطق الصناعية المنتشرة في البلاد الصناعية في أوروبا والعالم الجديد ، أكثر من ذلك نجد في مصر صناعات في الاقاليم . وكذلك ليست عندنا مدن صناعية بالمفهوم الصناعي الغربي . ولكن عندنا صناعات موزعة في مدن . وللانصاف نستثني من هذا حلوان والمحلة الكبرى وكفر الدوار ، التي هي مدن صناعية بالفعل .

واذا أردنا أن نتعرف على المناطق الصناعية في مصر ، ونقوم بتوزيعها نجد أنه توجد عندنا منطقتين صناعيتين بالدرجة الأولى وهما :

(أ) منطقة القاهـرة الصناعية .

(ب) منطقة الاسكندرية الصناعية .

(ج) مناطق أخرى من الدرجة الثانية توجد بها بعض الأنشطة الصناعية مثل مدن الدلتا الصناعية الرئيسية ، ومدن قناة السويس ، أما في الصعيد فلا نجد من مدن الدرجة الاولى في الصناعة سوى أسوان ونجع حمادي . وبعد ذلك تأتي مدن القصب .

وتوجد في الدلتا محاور لمدن ذات نشاط صناعي (١)

(أ) سخا كفر الشيخ دسوق فوه المحمودية أدفينا رشيد .

(ب) المحلة طلخا المنصوره فارسكور دمياط .

(ج) زفتى ميت غمر الزقازيق بلبيس .

(د) تلا شبين الكوم منوف أشمون .

---

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر الجزء الثالث مرجع سابق من ص ٦١٤ - ص ٦٢٢

منطقة القاهرة الصناعية :

وتبدأ هذه من جنوب محافظة القليوبية حتى شمال محافظة الجيزة من "أبوزعبل" والخانكة شمالا ربما أيضا الى قها الى القلج وألماظه ومدينة نصر حتى التبين والشبوبك في الجنوب • ومن الوراق في امبابه حتى الحوامدية والبدرشين • وكان طبيعيا أن تظهر حول هذه المراكز الصناعية مدن صناعية بحكم الوظيفة مثل شبرا الخيمة ودمنهور وشبرا بجام وبهتيم ومسطرد في الشمال • وفي الجنوب عين حلوان وحلوان ووادي جوف وكفر العلو والتبين (١) •

منطقة الاسكندرية الصناعية :

وعلى العكس من مدينة القاهرة ، نجد المنطقة الصناعية للاسكندرية خطية وشديدة الاستطالة ، محصورة كالمدينة نفسها بين البحر المتوسط وبحيرة مريوط • ولعل هذا يزيد من شدة استطالة المنطقة الصناعية • اذ تمتد المنطقة من برج العرب غربا الى رأس خليج أبي قير شرقا (أكثر من ثلاثين كيلومترا) وكذلك تمتد من المكس الى السيوف •

كما تمتد التوسعات الصناعية الى الجنوب الغربي حتى العامرية وربما يتخطاها على جانبى الطريق الصحراوي القاهرة الاسكندرية • كما يمتد هذا النطاق الصناعي في الاتجاه الجنوبي الشرقي في اتجاه كفرالدوار (٣٠ كم أيضا) • وأهم ما يميز منطقة الاسكندرية الصناعية هي أنها تتوسع في الشرق لتتحول الى مركب متعدد النوايات الصناعية • وأهم الانشطة الصناعية في منطقة الاسكندرية هي صناعة الغزل الرفيع (الأسكندرية وكفر الدوار) ، وصناعة الغاز والأسمدة (أبوقير) ، صناعة تكرير البترول (المكس) ، وصناعة الورق وصناعة النحاس ، وأنشطة أخرى كثيرة •

وتستفيد الاسكندرية من ظهير فسيح مفتوح في اتجاه العامرية ، وسهولة النقل المائي والبري ومزايا ميناء الاسكندرية ووفرة العمالة والخبرة •

---

(١) محمد محمود ابراهيم الديب : تصنيع مصر من ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، تحليل اقليمي للانتشار الصناعي القاهرة ١٩٨٠ ص ١٣١

" الطـــــاقة "

أولا : الكهـــرباء :

قبل بناء السد العالي جنوب أسوان ، وانشاء محطة الكهرباء المائية العملاقة ذات الاثنى عشر توربينا ، كانت مصر تعتمد في الحصول على الطاقة الكهربائية على سلسلة من محطات حرارية لتوليد الكهرباء ، تعمل بالفحم أو الديزل وكانت المحطة المائية الوحيدة لتوليد الكهرباء في مصر . تلك التي كانت تعمل عند خزان أسوان ، وقد ارتفع انتاج مصر للكهرباء خلال الخطة الخمسية الأولى وما بعدها بشكل ملموس . فوصل الانتاج في عام ١٩٧٠ الى ٧٫٥٩٢٫٠٠٠٫٠٠٠ كيلوات ساعة ، والطاقة الكهربائية المنتجة حاليا تزيد على ١٢٫٥ مليار كيلوات ساعة ، بمعنى أن مصر ضاعفت انتاجها من الكهرباء نحو ٦٠٠ مرة في الفترة من ١٩٥٩ حيث كان الانتاج فقط مليوني كيلوات ساعة .

وامكانيات مصر الحالية في انتاج الكهرباء تسير بتقدم سريع . فالسد العالي تنتج محطته نحو ٧٫٥ مليار كيلوات ساعه ، وان كانت طاقته القصوى عشرة . وهناك نحو أربعة مليارات كيلوات ساعه منتجة من المحطات الحرارية المنتشرة في مصر ، يصبح المجموع ١٢٫٥ مليار كيلوات ساعه . وتسير مصر بسرعة نحو استيعاب كامل هذه الكمية . وفي وقت قريب سوف يكون من الضروري البحث عن مصادر جديدة للطاقة ، لسد الاحتياجات المتوقعة ، والناتجة عن زيادة الطلب عليها . خصوصا بعد قرب اكتمال شبكة كهربة الريف المصري ، والذي بفضله يكون في مقدور سكان الريف استخدام التيار الكهربائي بطريقة طبيعية .

هذا بالاضافة الى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية ، بنتيجة ارتفاع مستوى معيشة السكان بصفة عامة ، وتصاعد عادات استخدام الكهرباء في الأغراض المنزلية والحرفية والصناعية . حيث تنتشر مئات المنشآت الصناعية والحرفية التي تعتمد أساسا على الكهرباء . وحتى في القطاع الريفي تنتشر أيضا مئات المنشآت الزراعية والآلية التي تعتمد على الكهرباء مثل مزارع الدواجن ، وثلاجات الخضر ، والآليات الاخرى .

كذلك ارتقت التقنيات الحرفية والمهنية ، وأصبحت الادوات الكهربائيـــة أدوات عادية للحرفيين في الريف والمدن • كذلك الاستغناء بشكل ملحوظ عن الأعمال العضلية في القطاعات المختلفة بعد الاعتماد على الآلات ، وهذا أيضا يزيد من استهلاك الطاقة [1] •

والاتجاه في مصر حاليا هو نحو الطاقة النووية ، والتي وقعت مصر بشأنهـــا اتفاقين واحد مع المانيا الغربية والثاني مع الولايات المتحدة الامريكية • ولم يتـم بعد اختيار أماكن بناء هذه المحطات • والأغلب أن واحدة منها ستنشأ في منطقـة الساحل الشمالي الغربي ، قرب الضبعة • ولاتزال الآراء متضاربة في مصر حول الكلمـة النهائية لهذه المواقع • وذلك للخطورة البالغة التي قد تتأثر بها المناطق المحيطة بها نتيجة تعرضها للاشعاع من ناحية والغبار الذري من ناحية أخرى • هذا بالاضـافة الى مشكلة الطريقة التي تقترحها هيئة الطاقة الذرية للتخلص من النفايات الذرية • وبيـن مواقع في أقصى جنوب غرب الصحراء الغربية وجهات مماثلة في الصحراء الشرقية لايـزال يدور النقاش حولها •

ومن أجل هذا أنشئ جهاز جديد في مصر يسمى " جهاز التنظيم والأمان النـووي المصري " وذلك للتعامل مع مشكلة الآمان النووي والتي ترتكز حول كيفية ضبط المفاعلات النووية وعدم انفجارها • وهي مشكلة مثارة بوضوح منذ حادث انفجار المفاعل النـووي في بنسلفانيا ، والذي تلته عدة حوادث مماثلة في أوروبا •

ومن أكبر الأسباب التي تجعل مصر تتجه بسرعة نحو الطاقة النووية هي أن مصـر تستهلك بطريقة متزايدة بترولها الذي تنتج منه يوميا نحو ٨٧٠ر٠٠٠ برميل ، الأمـر الذي يجعل العمر الافتراضي للبترول المصري حاليا مابين عشرة وخمسة عشر سنة فقـط • وهذا يضع الاقتصاد المصري في وضع خطير•

---

(1) Nazli Choucri & Sopriya Lahiri, "Short-run Energy-Economy Interactions in Egypt", Massachusetts Institute of Technology, World Development, Vol. 12, No. 8, August 1984, PP. 799-820.

والبرنامج النووي في مصر يتلخص في انشاء أربع محطات نووية ، تبلغ قوتها أربعة آلاف ميجاوات حتى عام ٢٠٠٠ ، وانه بعد تنفيذ هذا البرنامج سوف تسد الطاقة النووية نحو ٤٠ ٪ من احتياجات استهلاك الطاقة في مصر عام ٢٠٠٠ .

ثانيا : البترول :

كان انتاج مصر من البترول في عام ١٩٦٦ ١٣٠٠٠٠ برميل يوميا وكانت معظم الكمية منتجة من البترول تأتي من حصول البترول في سيناء والساحل الشرقي لخليج السويس . وبعد سنة ١٩٦٧ سقطت هذه الآبار في أيدي أعداء البلاد ، وفقدت مصر بذلك نحو ٦٠ ٪ من بترولها في ذلك الوقت . رغم احتياجها الشديد له في تلك المرحلة ، مرحلة الصمود الاقتصادي والعسكري .

وبالرغم من ذلك فقد توالت الاكتشافات البترولية الجديدة في منطقة خليج السويس وغيرها ، فوصل الانتاج في عام ١٩٧١ الى ٤٢٠٠٠٠ برميل يوميا . ثم الى نصف مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٢ . ثم استعادت مصر سيناء بعد ذلك ومعها خيراتها من نفط وغيره ، وأعيد تشغيل آبار سيناء بعد افساد اليهود لها . هذا بالاضافة الى اكتشافات أخرى جديدة في خليج السويس والصحراء الغربية واكتشاف حقول للغاز في الدلتا . والمهم أن انتاج مصر من البترول في أحدث التقديرات الرسمية هو ٨٧٠٠٠٠ برميل يوميا ، أو ما يعادل حوالي ٤٨ مليون طن سنويا .

ومصر تصدر من هذا الانتاج حصة لا بأس بها . وليس أدل على ذلك من أن قطاع البترول قفز الى مقدمة القطاعات الاقتصادية التي تسهم في الدخل القومي ، بالرغم من أن مصر ليست مصنفة دولة بترولية . ولكن المحزن أن حصة مصر التي تصدرها تتناقص كلما زاد الاستهلاك المحلي للنفط . وظاهرة زيادة معدلات استهلاك البترول محليا ، ظهرت بشكل جدي وخطير في السنوات الأخيرة . والتي ترجع أسبابها الى :

(أ) تزايد أعداد السيارات والمركبات والآليات التي تعمل بالسولار أو الديزل بشكل كبير جدا .

(ب) تزايد المشروعات الصناعية والحرفية التي تستخدم البترول مباشرة أو التي تستهلكه في صوره المختلفة .

ومع زيادة معدلات استهلاك البترول ومشتقاته في مصر تضيع على البلاد حصة لابأس بها من النقد الأجنبي الذي كان يأتي به البترول • وعلى العموم فمن المتوقع أن تضرب رقم ٥٠ مليون طن سنويا في انتاج البترول • وهي دولة مصدرة له وليست عضوا في المنظمات البترولية الدولية ، ولكنها تلتزم اختيارا بقراراتها• ومصر تستهلك ثلثي بترولها • وتصدر الثلث ، والذي يسهم في الناتج القومي للبلاد بنحو ٢٥ ٪ •

ثالثا : الغاز الطبيعي :

ومن خلال عمليات البحث عن البترول من قبل الشركات المصرية وشركات الامتياز الأخرى • تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي ، انتاجها ذو طبيعة تجارية • ففي أوائل السبعينات كان حقل مرجان ينتج نحو ٣٠٠ مليون قدم معكب من الغوز يوميا • وقد نجحت شركة شل في الكشف عن حقل جديد للغاز الطبيعي في خليج " أبوقير" وصل انتاجه الى نحو ٣٥٠ مليون قدم مكعب يوميا • ثم اكتشفت شركة أخرى مصرية ايطالية حقولا للغاز في منطقة شمال الدلتا قرب بلدة " أبو مهدي " ، بدأ استخدام منتجاتها منذ عام ١٩٧٠ ، وتذهب حصيلة انتاج حقول شمال الدلتا في اتجاهين :

(أ) لتغذية عمليات انتاج السماد في مصنع قريب أيضا ينتج سنويا نحو ٧٥٠٫٠٠٠ طن من السماد •

(ب) أما الحصة الثانية فتذهب في تغذية احتياجات الوقود اللازمة لمئات المنشآت الصناعية المتناثرة عبر شمالي وشمال غربي الدلتا •

ووجود الغاز الطبيعي الى جانب البترول ذو مغزى استراتيجي ،اذ أن الغاز كمصدر للطاقة يخفف الضغط عن استهلاك البترول ، الذي زادت معدلات استهلاكه بالفعل، وأن السياسات العالمية الجديدة في استخدام الطاقة هي تنويع مصادرها وعدم التركيز على استهلاك عنصر واحد • ولاشك أن الغاز الطبيعي في مصر ، قد خفف الضغط كثيرا عن البترول ومشتقاته ، ووفر حصة لابأس فيها تستخدم في التصدير ، أو في الصناعات البتروكيماوية أو حتي تركه احتياطيا في باطن الأرض•

وأهم ما يمز حقول الغاز الطبيعي في مصر أنها متناثرة جغرافيا، بين الصحراء

الغربية ، ومنطقة شمال الدلتا ، وخليج السويس ، وتجميعها يكلف أموالا طائلة . كما أنه لا يمكن اسالة هذه الغازات لأن تكلفة الاسالة للتسويق التجاري تتكلف بليوني دولار على الأقل . وليست عندنا الكميات المنتجة منه التي تتلائم مع هذه النفقات الباهظة . فضلا عن كميات الانتاج والتي كان يمكن أن توجه الى صناعات البلاستيك والألياف الصناعية والمنظفات لا تكفي لذلك . فضلا عن أنها تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة . وتبقى لمصر ثلاثة استخدامات للغاز الطبيعي :

(١) كمادة تحويلية في صناعة الأسمدة ، في صناعة الحديد والصلب (حلوان) والدخيلة حيث مصنع الحديد الاسفنجي .

(٢) كوقود رخيص يغني عن البترول التقليدي ، بدل المازوت في المصانع ومحطات الكهرباء الحرارية ، وبدل السولار والديزل للماكينات .

(٣) الاستخدام المنزلي العادي عن طريق الأنابيب العادية ذات الغاز المسال ، أو عن طريق شبكة غاز الأحياء السكنية كبديل للغاز المسال .

والسياسة التي تتبعها الدولة حاليا في انتاج الغاز الطبيعي ، هي أن يسد الغاز الطبيعي نحو ٣٠ ٪ من احتياجات استهلاك الطاقة في البلاد خلال العشرين سنة القادمة .وقد زادت الدولة من انتاج الحقول الحالية من ٩ مليون متر مكعب يوميا الى ١٦ مليون ١٩٨٣. وعندما تتأكد الدراسات والأبحاث الحالية لحقول منطقة خليج أبوقير للغاز قد تمكن الكميات المكتشفة الدولة من عملية اسالة الغاز في اسطوانات وتصديره الى الخارج . والمعروف أن الدولة العربية الوحيدة التي تعمل ذلك هي الامارات العربية المتحدة .

تكرير البترول :

أنشىء أول معمل لتكرير البترول في مصر عام ١٩١٣ ، وجاء ذلك بعد سنة واحدة من انشاء مصفاة عبدان ١٩١٢ . وكان اجمالي طاقة مصر التكريرية في عام ١٩٥٢ هي ٢ر٤ مليون طن تغطي نحو ٧٩ ٪ من احتياجات البلاد ، وأنشىء معمل آخر لتكرير النفط في المكس غرب الاسكندرية عام ١٩٥٦ بطاقة ٢٥٠ ألف طن في السنه . وفي عام ١٩٦١ بلغت طاقة مصر التكريرية نحو ١ر٤ مليون طن تغطي نحو ٩٧ ٪ من احتياجات البلاد البالغة آنذاك ٢ر٤ مليون طن ولكن بنهاية ١٩٦٢ بلغت الاحتياجات ٦ مليون طن .

وفي عام ١٩٦٧ قام الاسرائيليون بضرب مصفاة السويس والمعامل الملحقة بهـا • وبذلك تبقى لمصر مصفاة واحدة رئيسية هي مصفاة المكس • وبعد ذلك قامت الدولة بنقل ما تبقى من معدات التكرير بالسويس الى مسطرد (شمال القاهرة) كذلك قامت ببنـاء معمل جديد للتكرير في طنطا ، لتغذية وسط الدلتا باحتياجاتها ثم بعد ذلك نقلت معدات أخرى الى المكس والقاهرة • بعد توسعة المعملين • وكانت القاهرة تستهلك نحـو ٤٤ر٥ ٪ من منتجات البترول ٦٥- ١٩٦٦ • وانشىء معمل آخر بالعامرية جنـوب غـرب الاسكندرية • فأصبح بها معملان مقابل معمل القاهرة ، بالاضافة طبعا لمعمل طنطا • وكانت طاقة التكرير الاجمالية في البلاد في عام ١٩٧٨ نحو ١١ر٥ مليون طن نجـدها في عام ١٩٨١ وصلت ١٧ر٣ مليون طن • وأنشىء معمل آخر للتكرير بأسيوط طاقته مليـوني طن ١٩٨٢ (١) •

ومن الملاحظ بصفة عامة أن الاسكندرية وليست القاهرة هي التي ورثت مهام التكرير التي كانت تقوم بها السويس • ولاتزال مصر تستورد مشتقات البترول المكررة من الخـارج لزيادة الاستهلاك عن الانتاج المحلي • وقد واجهت مصر مشكلة كبيرة في نقـل خامـات البترول من خليج السويس الى الاسكندرية حيث معمل التكرير الوحيد في ذلك الوقت ، وذلك خلال الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٥ فترة اغلاق قناة السويس • أما الآن فان الشحنات تصل بانتظام الى معامل الاسكندرية ،وخاصةبعد اتمام خط الانابيب العالمي سوميد" " بين السويس وسيدي كرير غربي الاسكندرية • وقد افتتح هذا الخط رسميا عام ٧٤ ، حيث اشتركت في تمويله مجموعة شركات أوروبية بالاشتراك مع مصر وطاقة هذا الخط في نقل البترول هي ١٢٠ مليون طن سنويا •

والاتجاه في مصر حاليا يسير نحو نقل كل المواد البترولية عن طريق شبكـة من الأنابيب الداخلية والناقلات الساحلية ، وذلك لشدة ارتفاع تكاليف النقل في الأولـى ولعدم وفرة صنادل ملائمة في الثانية • والأنابيب هي الحل الامثل لحل المشكلة القائمة بين الانتاج والاستهلاك •

---

(١) جمال حمدان : شخصية مصر الجزء الثالث مرجع سابق ص٩١٢ - ٩١٦

" القطـاع المـالي والاقتصـادي "

يتركز النشاط المالي والمصرفي في البنك المركزي المصري ، والذي أنشىء لأول مـرة في عام ١٩٦٠ ، وبعد ذلك بقليل (١٩٦١) تم تأميم كافة البنوك العاملة في مصـر ، حيث تركزت أنشطتها في خمس بنوك رئيسية تشرف عليها الدولة ، بالاضافة طبعـا الى البنك المركزي المصري • وبناء على هذه التغييرات ، أصبحت الدولة مسئولة عن تمـويل النشاط الزراعي والتعاون وقروضه واستثماراته ، كذلك أنشىء ما يسمى بالبنك الصناعي ، وثلاثة أنواع أخرى من بنوك التسليف • وكانت القرارات التي صدرت في يوليـو ١٩٦١ ، قد انتهت باغلاق بورصة العقود في كل من القاهرة والاسكندرية ،وكذلك بورصة القطن (١) •

ولكن منذ أواسط السبعينات بدأ عصر جديد في مصر من الناحية المالية والاقتصادية حيث انفتحت الابواب الاقتصادية في مصر على الداخل والخارج وأعطيت تصاريح جـديدة لسلسلة من البنوك الاجنبية القديمة بمعاودة نشاطها في مصر ، كما أعطيت تصـاريح أيضا لعدد آخر من البنوك الجديدة للعمل في مصر • وقد بلغ عدد هذه البنوك الاجنبيـة وفروعها في مصر في عام ١٩٨١ نحو ١٢٠ بنكا ركزت نشاطها على التعامل في النقـد الأجنبي ، وعلى التحويلات الخارجية ، وتأمين عمليات الاستيراد التي نشطت بشكل كبيـر في الفترة ١٩٧٥ الى ١٩٨٢•

ومنذ عام ١٩٨١ والدولة تضيق الخناق على هذه البنوك من أجل حماية رصيد مصر من النقد الأجنبي من أن يستنزف ، وتحول الى الخارج من خلال هذا النشاط المصرفي الـذي لم تحكم الدولة الرقابة على نشاطه • وصدرت في عام ١٩٨٤م قرارات لترشيد الاستيراد وقيدت عمليات تحويل النقد الاجنبي للاستيراد وقصرت عمليات التعامل في الاستيـراد على بنوك الدولة • وعهدت الى البنك المركزي المصري بالاشراف على البنوك الأخـرى في عمليات التمويل الخارجي وتحويل النقد •

---

(1) El-Khammash, Magdi M., "Economic Devleopment and Planning in Egypt", Praeger, New York, 1968.

ونتيجة لهذه السلسلة من الاجراءات التصحيحية ، أضطر عدد غير قليل من هذه البنوك من اغلاق أبوابها والانصراف الى أنشطة أخرى (في الداخل) [(١)] .

وفي مصر حاليا نحو ١٢٠ بنكا للتسليف التعاوني بأنواعها . وهذه هي المصدر الوحيد حاليا للاقراض والتمويل والاستثمار في الزراعة والتعاونيات وتنمية الثروة في الريف [(٢)].

وأسندت الى البنك المركزي بعد ذلك عمليات التمويل والتحويلات الخارجية ، وكل ما يتصل بسياسة النقد الاجنبي ، لضبط عمليات الاستيراد وترشيدها خلال سنوات الخطة الخمسية الحالية [(٣)].

التجارة الخارجية :

تباينت النسب المئوية السنوية لنصيب كل من الواردات والصادرات خلال السنوات من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ، اذ بلغت ١٦ ٪ للصادرات ، ١٩ ٪ للواردات من اجمالي الناتج القومي للبلاد . والمعروف أن الصادرات ظلت أقل من الواردات منذ بداية الحرب العالمية الثانية . غير أن الفرق بين الاثنين كان ضئيلا جدا في بادئ الامر ، أما الفرق بينهما اليوم فهو كبير جدا بكل المقاييس .

ومعظم واردات مصر هي مواد خام أساسية كالقمح ، ولكن مع ذلك تشتري مصر سلع أخرى كثيرة مثل الكيماويات ومنتجاتها . والماكينات والمعدات الهندسية ومعدات

---

(1) Waterburg, John, "The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes", Princeton University Press, Princeton, 1983.

(٢) النشرات الدورية للبنك المركزي المصري.

(٣) لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، السياسة النقدية والائتمانية ، مجلس الشورى المطابع الاميرية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٧

النقل والبناء ، وسيل هائل من السلع الكمالية في الفترة الاخيرة •
والنسبة بين المواد الغذائية وبقية المواد هي على النحو التالي ربع الواردات مواد غذائيه وثلاثة أرباعها من مواد ومعدات أخرى وسلع استهلاكية متنوعة • وقد آلت كل حركة التجارة الخارجية في الاستيراد والتصدير الى شركات القطاع العام ، والقطاع الحكومي لفترة ، احتكرت فيها هذا النشاط • ثم أعيد فتح المجال أمام شركات القطاع الخاص مع استثناء بعض السلع التي ظلت شركات القطاع الحكومي والعام تحتكر التجارة بها •

والقطاع العام له مشكلات خاصة بنشأته والدور الذي يقوم به في النشاط الاقتصادي المصري • وكذلك التعديلات المطلوب ادخالها عليه لتصحيح مساره•[(١)] أما الصادرات فمعظمها تقليدية كالقطن الذي لا يزال له دور واضح في حركة الصادرات والنقد الاجنبي ، نظرا لتفوق القطن المصري طويل التيلة عن أنواع الأقطان العالمية الأخرى • وكان القطن المصري حتى وقت قريب هو المصدر الرئيسي (ان لم يكن الوحيد) للنقد الأجنبي الى جانب السياحة والقناه التي تذبذبت مواردها • أما حاليا فان شريحة النقد الأجنبي التي يأتي بها القطن متواضعة للغاية ، حيث انكمشت بدرجة كبيرة بالنسبة لمصادر أخرى جديدة للنقد الأجنبي كالنفط ومحاصيل زراعيه أخرى • وقد قفز النفط الى مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث قيمة صادراته[(٢)] • وتقدمت مع البترول مجموعة سلعية أخرى من منتجات الزراعة كالخضر والفاكهة والأرز ، وان كانت لا تعادل النفط في القيمة الاجمالية للصادرات[(٣)] • بعبارة أخرى فان احتكار القطن لحصيلة النقد الأجنبي في

---

(١) لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشوري تقرير اللجنة عن القطاع العام المطابع الاميرية القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣ ، ٤

(2) Rodney, J.A.W., "Egypt's Export & Diversification: Benefits and Constraints", The Developing Economies, Vol. XXII, March, 1984, No. 1,PP.86-101.

(3) Lavy V., "The Economic Embargo of Egypt by the Arab States: Myth and Reality", The Middle East Journal, Vol. 38, No.3, Summer 1984, PP. 419-432.

مصر أصبحت مسألة تاريخية نضيف الى ذلك محاصيل تصديرية أخرى كالبصل والثوم وغيرها .

كما تصدر مصر الي جانب النفط والمنتجات الزراعية ، ومنتجات كيمـــاوية ، وبتروكيماوية وفوسفات ومواد أخرى (١) . ولكن المواد المصنعة لا تزال قليلة نسبيا ، وخصوصا وأن المنافسة التي تواجهها قوية في الداخل والخارج .

القطاع الخاص:

يعتمد اقتصاد البلاد بصفة رئيسية حسب دستور ١٩٧١ على مجموعة من الأســس الاشتراكية التي تعطي مؤسسات الحكومة والقطاع العام الحق الأكبر في التجارة والمـــال وتسيير العمليات الاقتصادية في البلاد . وقد ظل هذا سائدا ومنذ فترة . وخاصة منذ عام ١٩٦١ عندما تم تأميم الصناعات والبنوك والمال وكل أدوات النشاط الانتاجي في الصناعة والزراعة (في حدود معينة) ، وشركات النقل والمواصلات ، وتجارة القطـن وقطاعات اقتصادية متنوعة (٢) .

وبالتدريج أحس القطاع الخاص بأن الدائرة تضيق حوله ، حتى أقفل الطريق أمـامه تماما اذ أصبح من المستحيل ان يقوم القطاع الخاص باي ممارسة للنشاط المالي أو التجاري أو الصناعي خلال الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٧١، وبعد ذلك بدأت بعض المجالات تنفتح تدريجيا أمام القطاع الخاص . حيث تركت بعض الثغرات أمام نشاط القطاع الخـاص في الزراعة ، والتصدير ، بالرغم من الحد الأقصى للكسب للفرد والمعلن رسميا بواقع ٤٨٠٠ جنيـه في السنه والحد الأقصى المعلن أيضا في الملكية الزراعية بواقع ٥٠ فدان للفرد .

---

(1) Wilson, Boney J.A., "Egypt's Export Diversification: Benefits and Constrints, Op. Cit. PP. 86-101.

(2) O'Brien, Patrick Karl, "The Revolution in Egypt's Economic System: from private interprisse to Socialism 1962-65, London, Oxford Univ. Press,1966,PP. 5-19.

والطريقة التي سارت عليها الأمور منذ أواسط السبعينات وحتى الآن تشير الى أن القطاع الخاص قد استعاد مكانته القديمة ودعمها بقوة في كل أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد ، حيث أفسحت أمامه مجالات الاستثمار في الزراعة والصناعة والتجارة والمال والبنوك والانشاءات والمقاولات ، وأصبح من العبث فعلا الكلام بصورة جدية عن الركائز الاشتراكية التي نص عليها دستور ١٩٧١ ، حيث بات الباب مفتوحا على الغارب أمام كل أنواع استثمارات القطاع الخاص وأحجامه بدون قيود ولا حتى سقف اقتصادي معين ،وفي المقابل بدأت شركات القطاع العام تحقق خسارة منتظمة ومتزايدة ، وليس أبسط من اشارات رسمية الى تصفية بعض شركات القطاع العام التى تخسر بصفة دائمة ، أي بيعها كليا أو جزئيا للقطاع الخاص .

وعلى العموم فقد تميزت الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ في مصر بأنها فتحت مجالا واسعا أمام القطاع الخاص والاقتصاد الحر ، والاستثمارات الرأسمالية ، وقد زحفت هذه بمؤشراتها على مؤسسات القطاع العام ، فأجبرت القطاع العام على استحداث طرق جديدة في الادارة والنشاط الاقتصادي للمنافسة .

دور الدولة والقطاع العام في توجيه اقتصاد البلاد :

في الوقت الذي انكمش فيه نشاط القطاع الخاص بل وتوارى تماما في فترة الستينات ، زاد في المقابل دور القطاع العام ومؤسساته ، بزيادة نفوذها ودعم الدولة لها ، وقصر أوجه النشاط الاقتصادي عليها ، خصوصا بعد يوليو ١٩٦١ عندما أصبحت جميع المؤسسات الانتاجية في البلاد خاضعة لاشراف الدولة ، فالدولة هي التي تحدد أسعار السلع ، وتحدد السلع التي تدعمها ، وهي التي توجه السياسة الزراعية والصناعية ،وتحتكر نشاط التجارة الخارجية .

وهناك سلع كثيرة ظلت الدولة تبيعها بالسعر الاجتماعي وليس بالسعر الاقتصادي ، حيث تدفع الخزانة الفرق بين السعرين ، لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية معينة . وهي القضية المشهورة اقتصاديا وسياسيا "بقضية الدعم" ، والتي تشمل الخبز والغاز ومواد تموينية كثيرة ، وسلعا أخرى حيوية بالنسبة للانتاج الزراعي ونشاط البناء والاسكان .

والفرق بين السعر الاجتماعي والسعر الاقتصادي أوجد مايسمى " بالسوق السوداء ". فالسعر الاجتماعي مقصود به التيسير على المستهلكين ، بينما في معظم الحالات تستفيد به طبقة من المستغلين الذين يحرصون على أن يذهب هذا الفرق الى جيوبهم .

كما أن الدولة في المرحلة المشار اليها هي المالكة الوحيدة لأدوات الانتاج . وليس أدل على ذلك من أن كل القروض التي منحتها البنوك والقنوات المالية المختلفة في الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٠ ذهبت كلها للقطاع العام (١) .

خطط التنمية الاقتصادية :

عرفت مصر مجموعة من الخطط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بدأت الدولة في تنفيذها منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن ، بعضها كان لفترة خمس سنوات ، وخطط أخرى قصيرة لسنوات انتقالية وخطط أخرى لا تحتوي على برامج تنفيذية ولكن على سياسات عامة ، وتتعامل مع التنمية يوما بيوم . وهذا التفاوت الكبير بين برامج التنمية يرجع الى الظروف السياسية والعسكرية الخاصة بالبلاد . والتي أوقفت عمليات التنمية لفترة من الزمن .

الخطة الخمسية الأولى :

قامت الدولة في عام ١٩٦٠ بعمل خطة للتنمية الاقتصادية غطت الفترة بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، وتضمنت استثمارات رأسمالية ، وصلت الى ١٥١٣ مليون جنيه مصري . وكانت هي الخطة الخمسية الأولى لمصر ، وحققت في نهايتها معدلا سنويا للنمو مقداره ٧ ٪ في السنه بالرغم من أن استثماراتها لم توزع توزيعا جغرافيا جيدا . وكانت هناك

---

(1) Hansen, B. "Economic Development in Egypt", in Charles A. Cooper & Sidney S. Alexander (eds). "Economic Development and Population Growth in the Middle East", New York: American ElSevier Publishing Co. 1972, P. 76.

قطاعات أكثر حظا من غيرها . وأهم ما يميز هذه الخطة أن العجز في الميزان التجاري كان سيئا في تلك السنوات (١) .

الخطة الثانيـــة :

وقد قامت الدولة برصد مبلغ مماثل لذلك الذي استهلكته الخطة الخمسية الأولـى للتنمية (١١٥٣ مليون جنيه مصري) ، وذلك للانفاق على خطة التنمية الاقتصادية الثانية لتغطي الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ . ولكن أحداث يونيو ١٩٦٧ المؤسفه ، والظروف الخـاصة التي مرت بها البلاد بعد ذلك أخلت اخلالا جسيما ببرامج التنمية لهذه الفترة.(٢) وهي فترة لم يتم فيها عمليا انجاز أي شئ في اتجاه التنمية الاقتصادية حيث كانت فترة " اجهاض كبرى " وجهت الدولة كل امكانياتها الاقتصادية والبشرية للصمود ومواجهـة الاستنزاف وبالرغم من ذلك تم فيها تنفيذ مشروعات متفرقة هنا وهناك ، أغلبهـا في اصلاح المرافق الحيوية ، ولتسيير عجلة البلاد يوما بيوم تقريبا . وعلى الرغم من ذلك لايزال يشار الى تلك الفترة على أنها الخطة الخمسية الثانية .

الخطة الثالثـة :

أما الفترة ما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، فكانت ترصد المبالغ المخصصة لتنفيذ برامـج الخطة سنة بسنه مع الموازنة العامه . اذ لم يكن بالخزانة في عام ١٩٧٠ ما يمكـن أن تضعه الدولة جانبا من أموال لمشروع خمسي للتنمية الاقتصادية .

---

(1) Amin, Galal, "The Egyptian Economy and the Revolution", in P.J. Vatikiotis (ed) "Egypt since the Revolution", Praeger Publishing, New York, 1966, P. 46.

(2) Kanousky, Eliahu, "The Impact of the Six-day War: Israel, the Occupied Territories, Egypt and Jordan", New York, Praeger Publishers, 1970, PP. 307.

الخطة الخمسية الحالية ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٧٦:

بعد الخطة الثالثة توالت الأحداث السياسية والاقتصادية . وواجهت الدولة ظروفا جديدة هي " ما بعد ١٩٧٣ " وأعدت الدولة عددا من الخطط القصيرة المدى لازالة معوقات التنمية . ولاصلاح الدمار الذي ألحقته الحرب بمصر . ومواجهة مشكلات جديدة تسمى "مشكلات ما بعد الحرب " في مدن القناة وفي شبكة الطرق . وفي الاسكان والصناعة غيرها . حتى وصلت الى الخطة الخمسية المعمول بها حاليا ١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٧/٨٦ (١) .

وعموما فان الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ ، كانت فترة لم يتمكن فيها الاقتصاد المصري من استيعاب برامج التنمية بنجاح ، لبعض الظروف الاقتصادية والادارية وسوء التدريب ، ونقص التقنيات الحديثة . كذلك للظروف العسكرية سابقة الذكر وكانت خطة التنمية الأولى طموحة أكثر مما ينبغي . حيث هدفت الى مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . ولكنها عجزت عن تحقيق ذلك . ولذا جاءت الخطة الثانية في سبع سنوات وليس خمسه (٢) .

وبالرغم من ذلك لم تحقق الخطة الثانية أية انجازات للأسباب سابقة الذكر .ومن أكبر الأخطار التي واجهتها مصر في تلك الفترة هروب الاستثمارات ورؤوس الاموال ، وانكماش القطاع الخاص ، والنقص الشديد في النقد الأجنبي ، الأمر الذي اضطرت الدولة معه الى الاعتماد على القروض والتمويل الخارجي . مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وبرامج التنمية الدولية ومؤسساتها . وقروض أخرى لدعم النفقات العسكرية . وقد زاد هذا الاتجاه من مديونية الدولة . وكذلك زاد هذا من نفقات خدمة الدين (٣) ، ولعل

---

(١) لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشوري تقرير عن ميزانية المدفـوعات المصري ١٩٥٢– ١٩٨٣/٨٢ . مجلس الضوري المطابع الاميرية القاهرة ١٩٨٤ ص ٣–٧

(2) Eliyahu Kanovsky, Op. Cit. P. 306.

(3) Nazem Abdalla, "Egypt's absorptive capacity during: 1960-72, International Journal for Middle Eastern Studies, Vol. 16, No. 2, May 1984, PP. 177-198.

هذه كانت الورطة الكبرى التي فتحت الباب على مصراعيه أمام السياسة الجديدة للاقتصاد المفتوح أو ما يسمى بسياسة الباب المفتوح " The Open Door Economy ".

وبالرغم من السلبيات الاقتصادية الكثيرة لسياسة الباب المفتوح الاقتصادية والطريقة التي تم بها اطلاق هذه السياسة ، حيث كانت انفتاحا على الاستهلاك وليس على الانتاج . وبالرغم من الخلل الاقتصادي الذي ألحقته بالبلاد . فان مصر لم تصل بعد الى نقطة اللاعودة في الاصلاح الاقتصادي . فلا تزال هناك أوجه ايجابية وجوانب للاصلاح عند توفر الظروف والمبادرة الفعلية به .

ومن الحلول المقترحة لكي يرتقي الاقتصاد المصري :

(١) توفر الأشخاص المدربين ذوي الكفاءة في المستوى الاداري والفني .
(٢) توفر البنية الاساسية " Infrastructure " الملائمة .
(٣) توفر العوامل السياسية المشجعة . وكذلك العوامل الثقافية والتأسيسية المناسبة للنمو .
(٤) توفر المشروعات الاستثمارية الانتاجية الجيدة .
(٥) توفر المدخرات المحلية ، والوفورات المناسبة من النقد الاجنبي . وتصحيح مسار الاقتصاد وترشيد الاستهلاك ورقابة الدولة لذلك .
(٦) التوازن بين الصادرات والواردات .
(٧) اصلاح معدلات الصرف في النقد الأجنبي لصالح الجنيه المصري.
(٨) توفر الوقت الكافي لتوظيف رؤوس الأموال في الاستثمارات الانتاجية .

النظم الضرائبية :

تنخفض بطبيعة الحال عائدات الدولة من الضرائب بقدر اختلال النظم الضرائبية ، سواء في ضرائب السلع الواردة أو ضرائب شرائح الكسب العادي أو الرأسمالي . وقد ظل النظام الضرائبي في مصر يركز على شريحة ضرائب الأطيان والعقارات . حتى أصبحت من كثرة عجزها لا تتناسب مطلقا مع حجم النشاط الاقتصادي والتصرفات الرأسمالية في البلاد . أما بالنسبة لضرائب الأطيان ، فقد أعدت مصر نفسها منذ أقدم العصور ، وهيأت نظما

لادارة الزراعة والري في البلاد ، وتحصيل الضرائب عليها ، والملكيات الزراعية بل والحيازات الزراعية حاليا مفتتة بشكل كبير ، الأمر الذي يجعل الأموال الأميرية التي يجمعها الصرافون في الريف المصري ، تعتبر شيئا ضئيلا جدا بالنسبة للمحصلة الأخرى التي يجمعها لبنك التسليف وللجمعية التعاونية الزراعية ومقاومة الآفات ، وضرائب محلية أخرى يفرضها كل محافظ لمشروعات محلية .

والقطاع الثاني الذي يركز عليه النظام الضرائبي هو قطاع الموظفين ، حيث تخصم الضرائب بطريقة جزافية على المبالغ التي يتحصل عليها الموظفون أما الرواتب فشرائح الضرائب لها محدودة ، وكلها تخصم من المنبع ، وقد ظل هؤلاء مصدرا أساسيا لتغذية الخزانة بعد القطن وضرائب الأطيان ، ولكن هذه النظم ربما كانت ملائمة للنصف الأول من هذا القرن ، أو في أحسن التقديرات حتى الستينات ، أما الآن فالأنشطة الاقتصادية متنوعة ، وهناك قطاعات طارئة على المجتمع المصري ، في مجال المال والتجارة والمقاولات والبناء والتشييد ، تحقق هذه الانشطة آلاف الملايين من الجنيهات من الأرباح التى لا يدفع أصحابها عنها ضرائب للدولة ، دون أن يكون للدولة سبيل الى تحصيلها أو تقديرها تقديرا صحيحا ، ومع تزايد وتنوع هذه الأنشطة وانتشارها بل وشيوعها ، أصبح النظام الضرائبي عاجزا عن تحصيل نصيب الخزانة من الارباح الرأسمالية الكبيرة التي هيأ المجتمع للأفراد فرص جمعها دون رقابة ، وفى نفس الوقت تزيد الدولة من تضييق الخناق على طبقة الموظفين الحكوميين والفلاحين ، لانهم عمليا تحت قبضتها بالرغم من أن ارباحهم أوقل دخولهم لاتتناسب حاليا مع المتطلبات الأساسية للحياة .

ولذا فان النظام الضرائبي في مصر بحاجة الى اعادة نظر جذرية ، وكذلك الى هيكل جديد وشرائح جديده وفئات جديدة ، واذا كانت حصيلة الدولة حاليا من اجمالي النشاط المالي والتجاري تقف عند الخمس ، فهي في الواقع ينبغي أن تحصل على نصف هذه الحصيلة لتتمكن من تأمين الخدمات والمرافق والوظائف السيادية .

ملخص لتطور النشاط الاقتصادي :

تركزت الجهود في السبعينات على الاصلاح الاقتصادي للبلاد ، وكان الهدف الاساسي هو اصلاح الخلل الجسيم الذي أصاب اقتصاد البلاد نتيجة لعملية الاجهاض العسكري والاستنزاف الاقتصادي في الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ والتي زادت نتيجة لها أعباء الدفاع ونفقاته ، في ظل ظروف نقص التمويل الكافي لعمليات التنمية الاقتصادية (١) . كان على الدولة أيضا أن تواجه بشجاعة تيار هجرة سكان مدن القناه ، أو " النزوح الكبير" وهو الخروج الكبير لسكان مدن قناة السويس الثلاثة ، الى القاهرة وعواصم الاقاليم بل وقرى الدلتا المصرية . نتيجة استمرار اسرائيل في قصف هذه المدن بمدفعيتها البعيدة المدى . وغاراتها التي لم تنقطع . كذلك واجهت الدولة مسئولية التدمير الجسيم الذي لحق بالمنشآت الصناعية والاقتصادية والحيوية . مثل مصفاة السويس ومعاملها ، ومصنع للحديد في " أبوزعبل " قرب القاهرة ، والمجمع الصناعي بالسويس . بل ومنشآت تعليمية في قلب الدلتا . نتيجة لذلك هبط معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو في الفترة السابقة (٧ ٪) ليقف عند ٢ ٪ فقط .

وظهر واضحا مما سبق أنه لكي تخرج مصر من أزمتها الاقتصادية ، وتتمكن من سد العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، فانه يتعين عليها تدبير موارد خارجية لسد هذا العجز ، ولمواجهة التوسع في الانفاق العسكري . وهذا ما لم تتمكن مصر من تحقيقه .

وكان ضروريا أيضا أن تتجه مصر الى الاصلاح الاقتصادي بطريقة جوهرية . عن طريق استعادة الصناعة المصرية لمكانتها في المنطقة العربية . وكذلك تكثيف نشاط الاستثمارات النفطية ، واعادة فتح قناة السويس وتنمية الصادرات بصفة عامة ومن النفط بصفة خاصة . كذلك استعادة نشاطها القديم في تصفية وتكرير النفط ، لسد الاحتياجات المتزايدة منه محليا . كذلك البحث عن مصادر أخرى للطاقة ، للتخفيف عن

---

(1) Robert, M. "The Egyptian Economy 1952-72", Oxford Univ. Press, 1974, PP. 154-75.

البترول ولاطالة العمر الافتراضي للاحتياطي الاستراتيجي منه . والاتجاه الى الطاقة النووية والاستفادة القصوى من الطاقة الكهربائية الحالية وترشيد استهلاكها . وتوجيهها الى الاستخدامات الانتاجية (١) . وأيضا ضبط معدلات النمو السكاني ، والتي كانت تسير باعتدال حتى عام ١٩٧٣ ، والتي انقلبت بعدها أوقل انفلتت . والملاحظ أن جميع الدلائل الديموغرافية ودراساتها تشير الى أن المشكلة السكانية سوف تستمر لفترة طويلة في مصر وأنها سوف تظل تنعكس بشدة على برامج التنمية الاقتصادية لتفسد ماتصلحه البرامج التنموية (٢) . وأن ضغوطا على الغذاء من جراء الزيادة السكانية سوف تزيد حدتها في المستقبل . وأن سكان مصر في نهاية القرن الحالي لن يقلوا بحال من الاحوال عن السبعين مليونا ، في أكثر التقديرات تفاؤلا .

النقل والمواصلات :

قام نهر النيل منذ أقدم العصور بوظيفة الشريان الحيوي للنقل فوق صفحة مائه الصافية ، ليربط بين أجزاء البلاد في الشمال والجنوب ، ويوحد أواصر الوطن الواحد . فظلت السفن الشراعية وقوارب النقل النهري تستخدم هذا الشريان منذ القدم ، مستفيدة من انحدار الماء تدريجيا من الجنوب الى الشمال وكذلك من الرياح الشمالية والشمالية الغربية التي تهب على البلاد طول السنه ، وتساعد على الملاحة الشراعية الرخيصة . وقد أغنى هذا النهر " حتى الرومان " عن عادتهم التقليدية في الاهتمام ببناء الطرق

---

(1) Business International S.A., Geneva, Research Report:
Egypt: Business Gateway to the Middle East, B.I.S.A.C. 1976.
B.I. Round Table, held in Cairo, Dec. 1976.

(2) Report of the National Bank of Egypt" "The 1982-83 Economic and Social Development Plan", The National Bank of Egypt, Economic Bulletin, Vol. 35, No.3, 1982, PP.145-163.

الرومانية التي أنشأوها في كل ربوع امبراطوريتهم . وعوضا عن ذلك استخدموا " الطريق المصرية " نهر النيل . الذي تتدفق مياهه بسلاسة طول العام .

ومع ذلك فان مصر تتمتع حاليا بشبكة حديثة من طرق النقل والمواصلات تغطي كلا من الوادي والدلتا . موزعة في ربوع البلاد جنبا الى جنب مع النهر وقنوات الري الكبرى كالرياح المنوفي والتوفيقي والبحيري والابراهيمية وترعة الاسماعيلية والنوبارية وغيرها .

وتصل أطوال الطرق البرية في مصر الى نحو ٢٩٫٤٠٠ ميل (٤٧٫٠٠٠ كم) ٢٠ ٪ منها مرصوفة (٥٫٩٠٠ ميل أو ٩٤٥٠ كم) . وهي قوام شبكة الطرق الرئيسية التي تربط بين المدن الكبرى في الوادي والدلتا . والمتمثلة في الخطوط الرئيسية في الدلتا ، وخط الصعيد ، وخط الساحل الشمالي ، خط سيناء . الشمالي والاوسط . وخط السويس والبحر الاحمر حتى مرسى علم . وخط الواحات الخارجه والداخلة وخط الواحات البحرية والفيوم والطريق السريع للقاهرة الاسكندرية الزراعي الصحراوي .

وأربعة أخماس الطرق في مصر طرقا ترابية (زراعية غير مرصوفة) مؤسسة من كتل من التراب والطين ، تتأثر بسرعة بالعوامل الجوية والمطر في الشتاء ، وأحيانا تغلق لعدة أيام . والطرق السريعة تقتصر فقط على طريق القاهرة - الاسكندرية الزراعي والصحراوي . وطريق القاهرة الاسماعيلية . وفيما عدا ذلك فالطرق المرصوفة الأخرى طرق من الدرجة الثانية والثالثة .

السكك الحديدية :

وتبلغ أطوال السكك الحديدية في مصر نحو ٢٦٠٠ ميل أو ٤٢٠٠كم وهي حسب النظام المتري المعمول به عالميا . بالاضافة الى عشرات الخطوط الفرعية الضيقة التي تخدم المناطق الريفية في الدلتا ومصر الوسطى . وقد قامت " سكك حديد الدلتا " كما كانت تسمى بوظيفة حيوية بالرغم من امكانياتها المتواضعة ولكنها غطت مرحلة تاريخية كانت فيها وسيلة الانتقال الوحيدة لجهات كثيرة . وقد أغلقت معظم هذه الخطوط بعد

تطور النقل السريع بالسيارات والحافلات مؤخرا .

ومصر من البلاد القليلة في العالم ، التي عرفت النقل بالسكك الحديدية في وقت مبكر . وان كان الهدف الأصلي من تغطية مصر بشبكة من السكك الحديدية هو لخدمة الامبراطورية البريطانية وتسهيل النقل السريع في منطقة قناة السويس الاستراتيجية ووصل الاسكندرية بخليج السويس . ومن أجل تثبيت أقدامها في مصر . الا أن هذه الشبكة لا تزال حتى الآن العصب الحيوي لنقل الركاب في مصر بلا منازع . على الأقل بين القاهرة والاسكندرية وبين مدن الدلتا . وعلى طول خط الصعيد حتى أسوان والسد العالي . وهناك خط فرعي يصل الوادي باقليم الفيوم - وخط فرعي الى السويس وآخر يصل الاسكندرية بمطروح ، بالاضافة الى خط القاهرة العريش الذي دمرته حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولا يزال معطلا حتى الآن . (خط فلسطين القديم) .

الملاحة المائية :

قناة السويس هي أهم طريق ملاحي في مصر (وفي العالم طبعا) ولها صيت ذائع في التاريخ السياسي والاقتصادي والتجاري والعسكري والاستراتيجي أيضا . وكان لها دور هام في توجيه أحداث السياسة العليا في مصر الحديثة . وقد كسرت أحداث يونيو ١٩٦٧ عصر قناة السويس الذهبي . الذي لن يعود . بعد انصراف غالبية ركاب البحر الى الطائرات المتطورة السريعة . كما اغلقت القناة قسرا بين ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٥ ، لسنوات ثمانية طويلة . وعندما أعيد افتتاحها للملاحة من جديد ، استغرقت بعض الوقت لكي تستعيد المكانة القديمة في النقل البحري للبضائع والنفط ، ولكن أبدا لن يعود مجد نقل الركاب القديم عبر القديم " طريق الشرق واستراليا " الذي انصرفت عنه بواخر الركاب العملاقة الى خط الاطلنطي .

وبعد افتتاح القناة تمت توسعتها وتعميق قاعها . وعمل تفريعة جديدة في القطاع الشمالي منها - لكي تسمح بمرور قافلتين في اتجاهين في وقت واحد - وللقناة دور واضح وبارز في الاقتصاد المصري لم يزل . اذ تدر على البلاد عائدا من النقد الأجنبي يصل الى مليار دولار سنويا . ولو أن هناك مقولة تدعي بأن حصيلة مصر من

قناة السويس تذهب في خدمة الدين والرد على ذلك أنه على الاقل أن لدى مصر مصدر تسد به دين الدين وتمنع اتساع فجوته .

أما الملاحة في النيل وفروعه ، فان أطوال الاجزاء الصالحة للملاحة في النهر وقنوات الري في مصر تصل الى نحو ٣٣٠٠كم ، نصف هذه الاطوال في النيل نفسه في الصعيد والدلتا ، والباقي في قنوات الري الكبرى المشار اليها سابقا . وهذه لا تزال تستخدمها أساطيل المراكب الشراعية وبعض الصنادل البخارية المحملة بالبضائع ، قاطعة مياه النهر وفروعه من الشمال الى الجنوب .

وبالرغم من معوقات النقل المائي في مصر ، مثل انتشار سلسلة من الجسور والأهوسة ، والجدول الزمني المعقد ، لفتح بوابات هذه الجسور أمام الملاحة وعدم وجود موانئ ملائمة ، بالرغم من ذلك كله ، فان نشاط النقل النهري في مصر تزيد أهميته لرخص تكلفته ، ولاشتداد الضغط على الطرق البرية في النقل وارتفاع تكلفتها . خصوصا وأن هناك مواد معينة يناسبها النقل النهري مثل مواد البناء ، والمعدات المعدنية والآلات والحبوب والغلال بصفة عامة ، ومواد أعلاف الماشية . والسلع الاخرى التي تحتمل عنصر الوقت في النقل .

وتفكر الجهات المعنية ببحوث النقل في مصر حاليا في تنشيط النقل النهري ، واستعادة عصره الذهبي القديم ، وانشاء سلسلة من الموانئ النهرية المناسبة . ولكن الخطر الوحيد الذي يهدد هذا الاتجاه . هو خطر تلوث مياه النهر التي لم تعد تحتمل أعباء اضافية للتلوث . خصوصا وأن أي تنشيط للنقل النهري في المستقبل سيكون بالضرورة في صورة الصنادل والقطع البحرية البخارية أو التي تعمل بالسولار ، وأن مخلفات هذه المواد تقلق الجهات المعنية بصورتها المتواضعة الحالية . فما بالك اذا هي تطورت وزادت أعداد القطع والحركة . ولاتزال المسألة محل بحث حتى الآن .

النقـــل الجـوي :

لمصر مكانة رائدة في ميدان النقل الجوي في منطقة الشرق الأوسط . وأسطـولها الجوي بالرغم من تواضعه النسبي حاليا ، كان من أسبق الأساطيل الجوية في المنطقـة . كذلك طيرت مصر منذ وقت ولاتزال - رحلات منتظمة الى معظم المدن الاوروبية والعالم الجديد والشرق الاقصى وأفريقيا . الى جانب الرحلات المكثفة التي تخدم بين القاهرة وعواصم البلدان العربية والاسلامية الشقيقة . ويخدم مطار القاهرة الدولي حاليا مئات الرحلات الجوية قدوما واقلاعا . وقد تطور بسرعة كبيرة من مطار الماظه القديم في الخمسينات ، الى مطار عملاق ذو حركة دائبة لا تقف . ونشاط مستمر في نقل الركاب والبضائع .

ومطار القاهرة الجديد الذي أفتتح مبناه في عام ١٩٦٥ ، وتمت له توسعات متتالية ، حيث انشئت مجموعة من صالات السفر الجديدة . وعدد جديد من المدارج ، توسع الى أربعة أمثال حجمه في عام ١٩٦٥ ومع ذلك ، لا تزال الدولة تفكر جديا في بناء مطار عملاق جديد يخفف الضغط المتزايد على مطار القاهرة الدولي الحالي .

وهناك عدد آخر من المطارات الأخرى في الاسكندرية ومرسى مطروح والعريش وبورسعيد والمنيا والخارجه والغردقه والأقصر وأسوان ، وكلها صالحة لاستقبال الملاحة الجوية . ولكنها حاليا تخدم الرحلات الداخلية فقط . وبعض الرحلات الدولية التي توجه الى الاسكندرية تباعا ، والأقصر أحيانا .

الموانئ المصرية :

عرفت مصر الموانئ البحرية منذ أقدم العصور ، فكانت لمصر تطلعات خارجية في التاريخ القديم ، كما أن موانيها على البحر المتوسط انتعشت بصفة خاصة أيام الامبراطورية اليونانية والرومانية . وكانت الاسكندرية الثغر الكبير لمصر عاصمة لمصر أيام الاسكندر . ونشطت موانئ أخرى في العصر العربي الاسلامي . مثل دمياط ورشيد . وهناك موانئ الحجيج على البحر الاحمر . وكانت محطات لابحار الحجاج

واستقبالهم عند عودتهم مثل القصير ومرسى علم وسفاجه وغيرها . فضلا عن أثر قناة السويس وموانئ القناة الشهيرة .

وبالرغم من طول السواحل المصرية وامتدادها الكبير على البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس . الا أن عدد الموانئ المصرية يعتبر قليلا بالنسبة لأطوال سواحلها البحرية . فلمصر ثلاث موانئ رئيسية هامة ، وعدد آخر من الموانئ الثانوية والفرعية .

أما الموانئ الرئيسية حاليا فهي الاسكندرية والسويس وبورسعيد على التوالي .. وهذه تتعامل مع أربعة أخماس الصادرات والواردات الكلية للبلاد . كما أنها هي الموانئ الأساسية التي يقصدها الركاب في السفر أو القدوم فضلا عن أن لها مرافئ طبيعية جيدة . وأكبرها طبعا ميناء الاسكندرية الذي يحظى بامكانيات هائلة في معدات الشحن والتفريغ والآليات وفي عدد الارصفة (٤٨ رصيفا) . كما أن خدمات الميناء متقدمة بدرجة كبيرة بالمستوى العالمي ومستودعات الميناء كثيرة ومترامية عبر أحياء شاسعة من المدينة . وحصل الميناء على مستودعات جديدة وأراض لتخزين البضائع في منطقة العامرية لتخفيف الضغط عن الميناء ولزيادة كفاءة سحب البضائع ولسرعة معدلات التفسيح بالنسبة للسفن ، ولتوفير الغرامات التي تدفعها الدولة (المستورد الاكبر) في صورة غرامات تأخير ، لعدم تمكن السفن من دخول الميناء بسبب عدم وجود أرصفة كافية .

أما ميناءي السويس وبورسعيد ، فتأتي أهميتهما في أنهما يمسكان ببوابات قناة السويس الجنوبية والشمالية . في الماضي كان ميناء بورسعيد ذا أهمية أكبر ,أما حاليا فان لميناء السويس الأهمية الأكبر.بعد النمو الزائد في حركة الركاب والشحن من والى ميناء السويس . باعتباره المحطة المثلى لمصر على البحر الأحمر والتي تخدم السفر والتجارة بين موانئ البحر الأحمر الأخرى ومصر . وبصفة خاصة موانئ المملكة العربية السعودية ، التى زاد حجم التعامل معها في العقد الأخير بشكل كبير .

وهناك مجموعة أخرى من الموانئ المصرية الثانوية . مثل ميناء الغردقة وهو

ميناء الغردقه - وسفاجه (الفوسفات والالمونيوم) ، وكذلك ميناء القصير (محطة الحجاج القديمة) . ومؤخرا ميناء نويبع الذي يخدم الملاحة المصرية والعابرة ، القادمة من الأردن والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية عبر الاردن وميناء العقبة . ومنها عبر الطريق في سيناء الى القاهرة .

وهناك اتجاه في الوقت الحاضر الى اعادة تنشيط وتشغيل ميناء دمياط القديم . وذلك لتخفيف الضغط عن ميناء الاسكندرية ، الذي أصيب منذ فترة بالتضخم والعجز . وأصبحت أحجام البضائع الواردة اليه والمصدرة منه - (اذ يستأثر وحده بنحو ٧٠ ٪ من جملة الواردات والصادرات في البلاد) - كذلك تطوير ميناء سفاجه على البحر الاحمر . بعد زيادة الحركة والضغط عليه وخصوصا البضائع الواردة من الشرق ، وعلى العموم فسوف يمر وقت طويل قبل أن يخف الضغط عن ميناء الاسكندرية بدرجة ملحوظة .

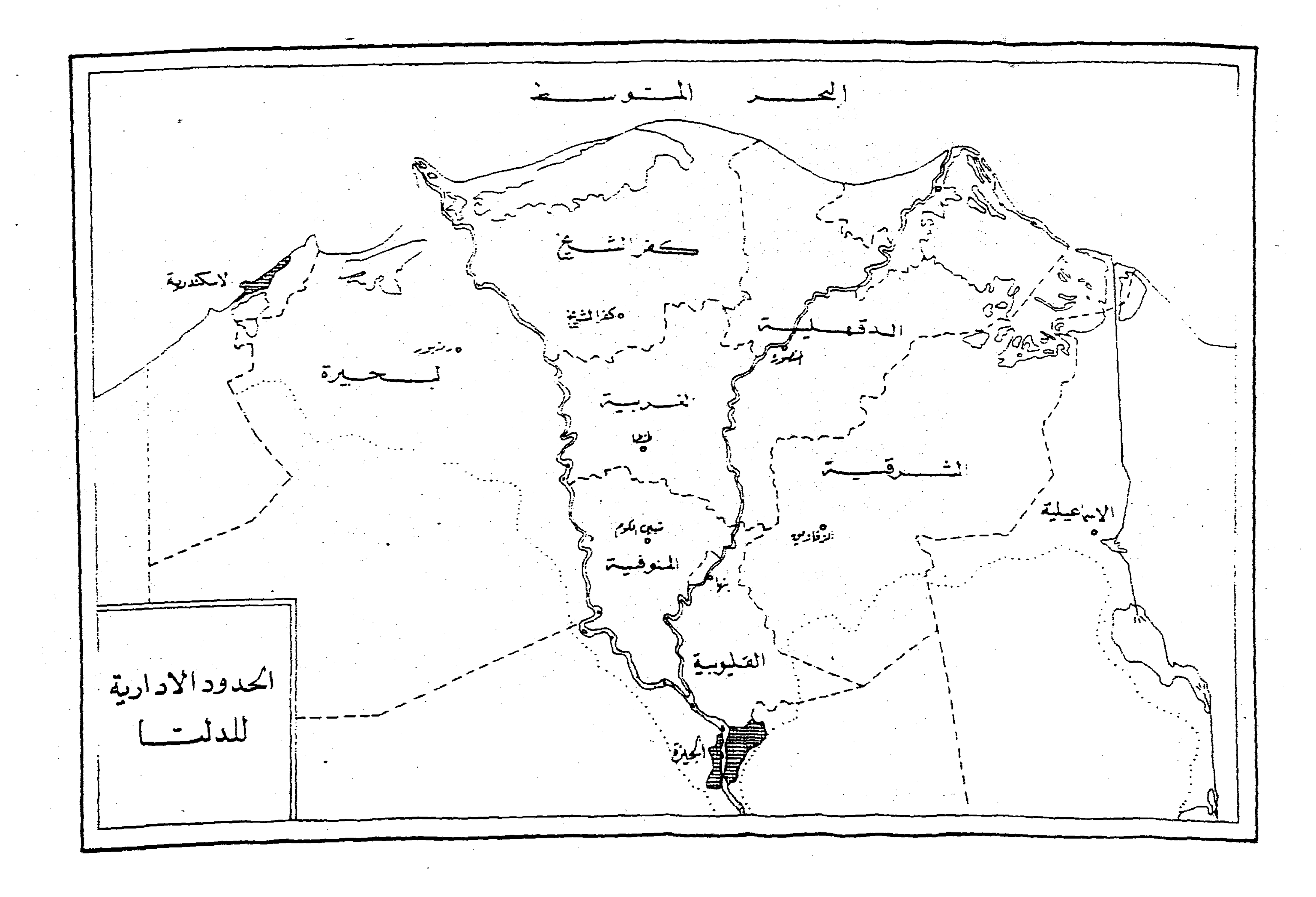
النظم الادارية والحكومية :

منذ استقلال مصر في عام ١٩٢٣ ، وانتهاء الحماية البريطانية ، وهي تعمل بالنظام الملكي الدستوري والذي صدر بشأنه الدستور في نفس السنة ، والذي ظل معمولا به حتى يوليو ١٩٥٢ عند قيام الثورة ، وبعدها بعام واحد الغي الدستور والأحزاب السياسية وأعلنت مصر جمهورية ، وتم العمل بدستور مؤقت ، وحلت هيئة التحرير محل الاحزاب السياسية ، ثم تطورت بعد ذلك الى الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهذه هي المؤسسات التي حكمت مصر خلال الخمسينيات والستينيات وحتى أواسط السبعينيات ، عندما أعيد من جديد فتح الباب لنشاط الأحزاب السياسية ، والتي تصدرها في البداية حزب مصر (بقايا الاتحاد الاشتراكي العربي) ، ثم الحزب الوطني الديموقراطي ، الذي تكون في غالبيته من أعضاء حزب مصر ، والحزب الوطني هو حزب الأغلبية في مصر حاليا وهو الحزب الحاكم في نفس الوقت ، والدستور المعمول به حاليا في مصر تم اقراره بعد استفتاء عام في سنة ١٩٧١ (١١ سبتمبر) .

الاقسام الادارية والحكومية بين المركزية واللامركزية :

ظل الحكم في مصر مركزيا منذ أقدم العصور ، ومركزية الادارة في مصر مركزية مكثفة ، مثل مصر نفسها ، وظلت كذلك لآلاف السنين ، اذ أن طبيعة البلاد نفسها تعتمد أساسا على الزراعة (زراعة الري) التي تحتاج الى نظم دقيقة لتوزيعه ، أو قل لتقنين توزيع حصصه حسب جدول زمني منظم ، في نظام لا ينبغي خرقه ، أو التفريط فيه ومن ثم باتت مهمة توزيع الماء مهمة قومية تهم البلاد كلها ، وأصبح تأمين مياه الري والمحافظة عليه ، وتوزيعه من مهام السيادة في الدولة المصرية منذ المملكة القديمة في زمن الفراعنة ، وكانت من الأسباب التي جعلت مصر تتقدم كثيرا في الادارة كما هي متقدمة في الزراعة .

ومركزية الحكم هذه استمرت في كل العصور ، بحكم الحتمية البيئية الزراعية ولكن عيوبها كثيرة ، خصوصا بعد تزايد أعداد السكان ، وتنوع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتضارب مصالح الناس واختلاط بعضها بالبعض وتعطلها انتظارا لقرارات


البحر المتوسط
الاسكندرية
البحيرة
دمنهور
كفر الشيخ
كفر الشيخ
الدقهلية
المنصورة
الغربية
طنطا
الشرقية
الزقازيق
الاسماعيلية
شبين الكوم
المنوفية
بنها
القليوبية
الجيزة
الحدود الادارية للدلتا

مركزية من الحكومة في العاصمة ، وكانت الحكومة في القاهرة هي التي بيدها تصريف كل الأمور بما في ذلك الجزئيات الصغيرة في الادارة .

لذلك لجأت الدولة منذ عام ١٩٦٠ الى نظام جديد في ادارة الأقاليم والدوائر الحكومية الاقليمية ، يسمي بنظام الحكم المحلي أو الادارة المحلية (١) . قسمت مصر حسب هذا النظام الى أقاليم أو " محافظات " ، وعلى رأس كل محافظة حاكم اقليمي هو " المحافظ " ، وهو مسئول مباشرة عن جميع القضايا أمام وزير الحكم المحلي ، وكذلك أمام وزير الداخلية فيما يخص النواحي الأمنية بمحافظته . ويرأس المحافظ رؤساء المصالح الحكومية التابعين لجميع الوزارات في حدود محافظته . ويعاون المحافظ في حكم الاقليم عدد من المجالس المحلية في مستويات ثلاثة مختلفة :

(أ) مجالس القرى (ب) مجالس المدن (ج) المجلس المحلي للمحافظة ، حيث يتعامل المحافظ بصفة خاصة مع المجلس المحلي للمحافظة .

والبلاد مقسمة ادارية الى ٢٥ محافظة حاليا ، وكانت قبل الثورة مقسمة الى ١٤ مديرية بالاضافة الى محافظات القاهرة والاسكندرية ومدن القناه . أما التقسيم الاداري الجديد فيضم الجميع بما في ذلك محافظات البحر الاحمر وسيناء . الجنوبية والشمالية ومرسى مطروح والوادي الجديد .

ويتكون المجلس المحلي للمحافظة من أغلبية من أعضاء منتخبين (من الحزب الحاكم غالبا) اثنان عن كل مدينة من مدن المحافظة ، وأعضاء بالتعيين لا يزيد عددهم على ١٩ عضوا . من الأعضاء النشيطين في الحزب الوطني ، ومن بين الشخصيات الرسمية العاملة في المحافظة والممثلة للأنشطة والقطاعات الحكومية المختلفة ، كالتعليم والصحة والزراعة والشئون الاجتماعية . كما اشترط الدستور أن يكون نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين من العمال والفلاحين وان كان هذا الشرط قد تحقق دوما من الناحية

---

(1) Ayubi, Nazih, N.M., "Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt", London, Itheca Press, 1980.

الشكلية ، فهو لم يتحقق من الناحية الواقعية ، لاستحالة تحقيقه عمليا •

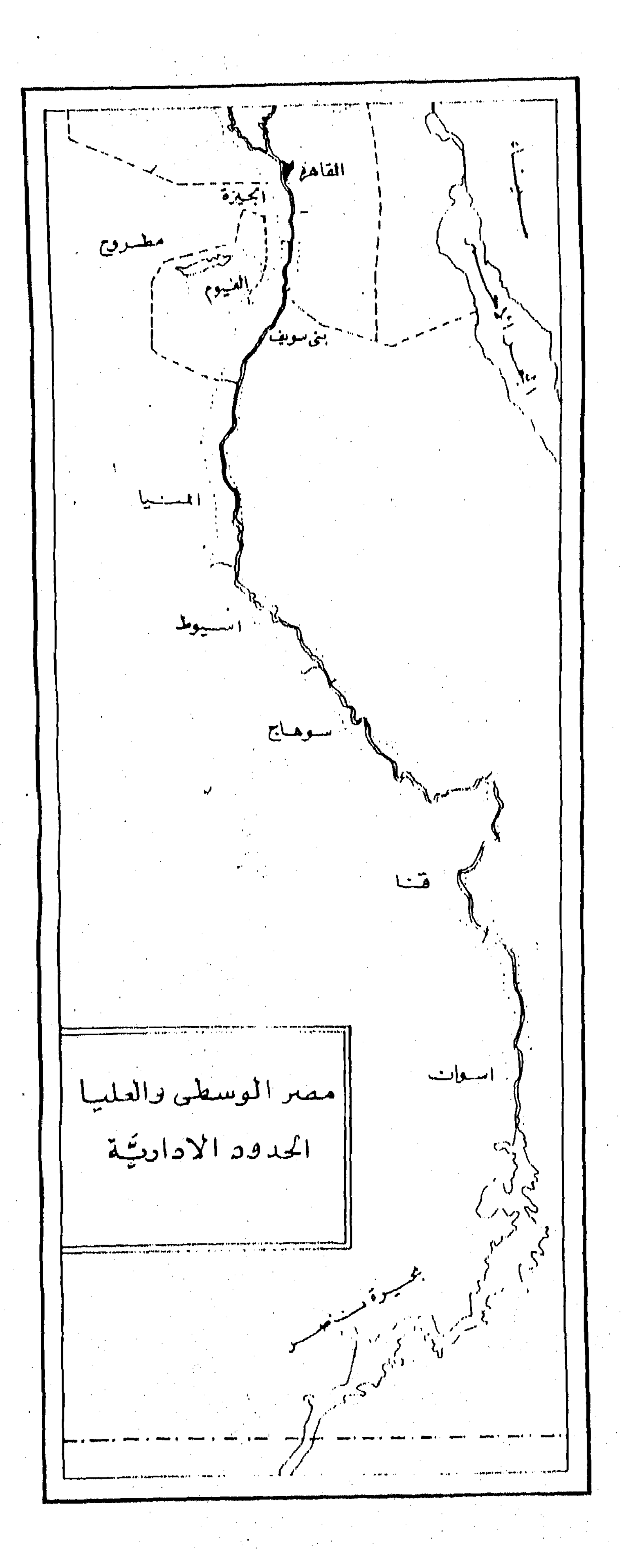
وتتكون مجالس المدن والقرى بنفس الطريقة ، وعلى نفس الأسس السابق شرحها • فالى جانب الممثلين الرسميين للوزارات المختلفة ، هناك ٢٠ من الاعضاء المنتخبين ، وخمسة من الأعضاء المعينين في مجالس المدن ، وفي مجالس القرى نجد ١٢ عضوا منتخبا ، وعضوين معينين •

وللمجالس المحلية صلاحيات واسعة جدا في النطاق المحلي المخول لها • ولا يقف أمام هذه الصلاحيات سوى ميزانية الدولة ، ورقابة وتحفظات الحكومية المركزية فقط • ولهم حرية التصرف في السياسة التعليمية والصحية والاسكان والزراعة والبلديات والنقل والمواصلات في الحدود المسموح بها ، وبدون الخروج على الطابع العام لهذه الادارات المعمول به في المحافظات الأخرى • وتمويل المجالس المحلية ، وكذلك المشروعات والبرامج التنموية والاجتماعية التي تقوم بها هي من الميزانية العامة للدولة • مضافا اليها بعض محصلات الضرائب المحلية على الأطيان والعقارات • مع بعض ضرائب محلية أخرى متميزة (لا تزال محمل بحث من الناحية الدستورية) مثل الاموال التي تجمع من الزراع والمواطنين لدعم الجامعات الاقليمية ،أو المشروعات المحلية الخاصة بالمحافظة •وتستعين المحافظة أيضا ببعض القروض الخارجية والمنح الخاصة بتطوير مناطق معينة • ولم تصل بعض محافظات مصر الى روح الادارة الاقليمية الفعلية ،وبرامج التخطيط الاقليمي والتنمية المحلية ، والتي ظلت تتعثر بسبب اللوائح ، وتضارب الاختصاصات لفترة طويلة • الأمر الذي جعل الحكم المحلي ، موجها توجيها مركزيا حتى الآن ولايزيد عن كونه ادارة محلية فقط •

الخدمات الأساسية :

من أكبر المشكلات التي واجهتها مصر في الفترة المعاصرة • هي مشكلات التعليم والصحة ، ومشكلات اجتماعية أخرى ، من انكماش في حجم العمل ، وانخفاض في مستوى المعيشة ، ومشكلة التخلف الأخرى اقتصادية كانت أم اجتماعية •

وهذه المشكلات وضعتها جميع الحكومات والأحزاب السياسية محل اهتمامها ، سواء


القاهرة
الجيزة
مطروح
الفيوم
بنى سويف
المنيا
اسيوط
سوهاج
قنا
اسوان
بحيرة ناصر
مصر الوسطى والعليا
الحدود الادارية

في سنوات الثورة أو فيما قبلها . ولكنها وضعت بعد الثورة محل اهتمام الحكـــومات بصفة مركزة ومؤكدة بقصد اصلاح أوجه الخلل الاقتصادي والاجتماعي وكشفت الجهـــــود الاصلاحية لرفع مستوى المعيشة ، وتطورت الحياة بسرعة في مصر في الخمسينات ومابعدها وارتقى المجتمع بصورة ملموسة لا يمكن انكارها .

ففي مجال التعليم ، بلغ ما خصصته الدولة في الخطة الخمسيـــة الأولى ٦٠/ ١٩٦٥ للتعليم ومشروعات النهوض به نحو ١٧ ٪ من جملة الانفاقات الحكومية العامة سنويا . حيث توسعت الدولة في كافة مراحل التعليم كما ونوعا . وفي عام ١٩٧٠/٦٩ بلغـــت نسبة من التحقوا بالتعليم الابتدائي ممن هم في سن التعليم نحو ٧٦ ٪ . ووصلت حاليا الى نحو ٨٠ ٪ . وهناك أكثر من ٢٥٠٠٠٠ من شباب مصر يتلقون نوعا أو آخر من أنواع التعليم العالي في الجامعات والمعاهد الفنية . من خلال ١٢ جامعة ، وعـــدد كبيـــر من المؤسسات والمعاهد العالية المتخصصة في الجوانب الفنية والعسكرية .

وارتقت كذلك الخدمات الصحية والطبية في نفس الفترة . فزاد عدد المراكز الصحية الى ١٥٠٠ مركزا صحيا في عام ١٩٦٠ ، ثم الى ٤٠٠٠ في عام ١٩٦٩ ، كما تضاعفت أعداد الأسرة في المستشفيات الحكومية في الفترة ١٩٥٢ الى ١٨٩٦٩ . بينما تضاعفت أعـــداد الأطباء أربع مرات في نفس الفترة . كذلك تضاعف عدد أطباء الأسنان عشرون مـــره . وامتدت الخدمات الصحية الى قلب الريف المصري . حيث قدمت الحكومة لاول مرة النمـــوذج الرائد المعروف حاليا " بالوحدات المجمعة " حيث تنتشر منها في البلاد نحو ٣٠٠ وحده ، تضم مركزا للخدمة الاجتماعية الصحية ومركزا للارشاد الزراعي ومدرسة ابتدائية علـــى الأقل . بالاضافة الى الوحدات الصحية العادية والتي كانت ١١٠٠ وحدة ١٩٧٠ ووصلـــت الى ٢٥٠٠ وحدة حاليا . وزاد عدد الاطباء الممارسين في مصر ليصل في عام ١٩٧٠/٦٩ الى عشرة آلاف طبيب وهم أضعاف أضعاف ذلك حاليا ، بعد تعدد كليات الطب (من ثلاثة في سنـــة ١٩٥٢ الى عشرة كليات في الوقت الحاضر) كما زادت أيضا أعداد الخريجين فيها .

ولا غرابة بعد ذلك أن تتقدم مصر في المجال الصحي والوقائي ، وهو الأمـــر الذي سمح لمنظمة الصحة العالمية في أن تتخذ من الاسكندرية مركزا رئيسيا لها . وأن تتقدم أيضا في مجال محاربة الأمراض المتوطنة كالبهارسيا والانكلستوما والملاريا ، وهـــي

أمراض انحسرت بدرجة كبيرة من على سطح الخريطة الصحية في مصر . وأصبحت معدلات وفايات الأطفال حاليا أقل من ٨٠ بالألف . بعد أن كانت ٤٠٠ في الألف في القرن الماضي .

" المراجع العربية "

١ – ابراهيم أحمد رزقانه :
الجغرافيا التاريخيه لشرق الدلتا ، رسالة دكتوراه غير منشوره
قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ، ١٩٤٦ ·

٢ – ابراهيم عامر :
" مصر النهريه " ، مجلة الفكر المعاصر ، ابريل ١٩٦٩ ·

٣ – ابن عبدالحكم :
" فتوحات مصر " ، طبعة القاهره ، ١٩١٤ ·

٤ – جمال حمدان :
" من خريطة مصر الزراعية " ، القاهرة وبيروت ، ١٩٨٣ ·

٥ – جمال حمدان :
" شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان "
الجزئين الثالث والرابع ، عالم الكتب القاهرة ، ١٩٨٤ ·

٦ – حسن الشربيني :
" تطور الري المصري " القاهرة سلسلة الألف كتاب ·

٧ – صلاح بحيري :
" جغرافية الصحاري العربية " ، عمان ، ١٩٧٢ ·

٨ - عبدالفتاح الجبالي :
" الآثار الاقتصادية لهجرة العمالية المصرية "
السياسة الدولية ، يونيو ١٩٨٣ الصفحات من ٨٧ الى ٨٩ .

٩ - عبدالعزيز كامل :
" دراسة في أفريقيا المعاصرة " ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

١٠ - عبدالعزيز كامل :
" في أرض النيل " ، القاهرة ، ١٩٧١

١١ - عبدالله يوسف الغنيم :
" جغرافية مصر : من كتاب الممالك والمسالك لابي عبيد البكري ،
نص فقد بمناسبة المؤتمر الجغرافي الاسلامي الاول ، الذي رعته جامعة
الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، ١٩٧٩ طبع بالكويت ١٩٨٠.

١٢ - علماء الحملة الفرنسية :
" وصف مصر " : الترجمة الكاملة : زهير الشايب المجلد الثالث
المدن والأقاليم . مكتبة الخانجي بمصر الطبعة الاولى ١٩٧٨.

١٣ - على الجريلتي :
" خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية في مصر"
من ١٩٥٢ الى ١٩٧٧ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٤ - علي عبدالوهاب شاهين :
نصيب الاقليم المصري من الدراسات الجيمورفولوجية ، القاهرة ، ١٩٦١ .

١٥ - عمر طوسون :
" أطلس تاريخ مصر في العصر العربي ، القاهرة ، ١٩٢١ .

١٦ - فاروق شـــويقه :

" النوبة المصرية : دراسة في تفاعل الانسان والبيئة ، رسالة دكتوراه

قسم الجغرافيا جامعة القاهرة غير منشورة القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٧ - القلقشنـــدي :

" صبح الأعشــى ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، الجزء الثالث عشر .

١٨ - كامل زهيـــري :

" النيل في خطـر " ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٩ - لجنة الشئون المالية والاقتصادية لمجلس الشورى :

" تقرير عن القطاع العام " المطابع الأميرية القاهرة ١٩٨٣ .

٢٠ - ______________ :

" ميزان المدفوعات المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٣/١٩٨٢ ، القاهرة ١٩٨٤ ".

٢١ - ______________ :

" السياسة النقدية والائتمانية ، مجلس الشورى "،

المطابع الاميرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٢ - محمد ابراهيم حسن :

" بعض المظاهر الطبيعية في دلتا النيل "

المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٢٣ - محمـــد السقـــا :

" مستقبل سوق العمالة المصرية الموقته الى الدول العربية البترولية "

السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ الصفحات من ٩٥ الى ١٠٢ .

٢٤ - محمد حجازي محمـــد:
" الاستيطان والعمران في وادي سدر بسيناء" ، ضمن دراسة بعنـــوان الجوانب البشرية في تعمير بعض المناطق المحررة من سينـــــــاء : منطقة وادي سدر" ،
بحث نشره جهاز بحوث تنمية وتعمير سيناء ، وزارة البحـــث العلمـــي القاهرة ، ١٩٧٩ ، الصفحات من ٣١ الى ٥٣ .

٢٥ - محمد حجازي محمـــد:
" مراكز العمران في شمال سيناء : بحث ميداني "
أعد البحث بمناسبة ندوة سيناء التي عقدت بمقر الجمعية الجغرافية المصرية مايــو ١٩٨١ القاهرة في ٤٧ صفحة .

٢٦ - ——————————:
" جغرافية الأريـــاف " دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢

٢٧ - محمد حمدي المنياوي:
" نهر النيل في المكتبة العربية "،
الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٦

٢٨ - محمـــــد ريـــــاض:
" العبابدة : دراسة في الاقتصاد الصحراوي "
الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ١٩٦١

٢٩ - محمد صفي الدين أبوالعز:
" مورفولوجية الأراضي المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧

٣٠ - محمد عبدالله عنان :
" مصر الاسلامية : وتاريخ الخطط المصرية "،
الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٦٩

٣١ - محمد عوض محمد :
" نهر النيل " ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢

٣٢ - محمد محمد ابراهيم ديب:
" حول سياسة التصنيع في مصر " ، من حوليات كلية الآداب - جامعة
عين شمس ، المجلد الحادي عشر ، ١٩٦٨
الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، مطبعة جامعة عين شمس
القاهرة ، ١٩٦٨ الصفحات من ٢٥٨ الى ٢٧٨

٣٣ - محمد محمود الصياد :
" عن الجمهورية العربية المتحدة "
دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠

٣٤ - محمود توفيق حفناوي :
" مصر والعرب : لمحات تاريخية وبيولوجية
دار الفكر العربي القاهرة ١٩٦٩

٣٥ - محمود عبدالفضيل :
" أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية ، على العمليات التضخمية
ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية ، في الاقتصاد المصري .
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٠

٣٦ - نبيل امبابي :
" الكثبان الرملية المتحركة في المناطق الصحراوية "
المجلة الجغرافية العربية . القاهرة ١٩٧٠

٣٧ - نعمات أحمد فؤاد :
" شخصية مصر " ، القاهرة ، ١٩٧٨

الخـــــلاصه :

يتبين من الدراسة السابقة أن الموضوعات التي ينبغي تغطيتها في دراسة جغرافية عن مصر قد تمت تغطيتها ، لكن طريقة الدراسة وأسلوبها فأمر فيه نظر • حيث تتباين الاتجاهات بين الاهتمام بالتفاصيل أو التركيز على بعض الجوانب سواء كانت طبيعية أو بشرية • وان " دراسة لجغرافية مصر " بالمعنى المطلوب لم تتم حتى الآن • وما هـــــذه الا دراسة عامة مبسطة لموضوعات في جغرافية مصر • وان فكرة عمل دراسة شاملة عن جغرافية مصر تصعد الى سطح الحظيـــرة الجغرافية واهتمامها • ولعلها الآن تلح أكثر من أي وقت مضى • على تضافر الجهـــود والاختصـــاص العلمي للخروج بدراسة شاملة مقنعة عن جغرافية مصر• ونرجو من الله سبحانه وتعالي أن يوفق الجميـــع •

"English and French References"

38 Abdel-Hakim, M.S. & Wassim Abdel-Hamid,
"Some Aspects of Urbanization in Egypt",
Centre for Middle Eastern and Islamic Studies,
Occasional Papers Series, No. 15, 1982, VII,
University of Durban.

39 Abdel-Fadil, M.,
"The Political Economy of Nasserism: A study
in Employment and Income Distribution in Urban
Egypt, 19 2-1972, Middle East Journal,
Nov. 1984, PP 523-25.

40 Abdel Khalik, G. & R. Tignor,
"The Political Economy of Income Distribution in
Egypt", Middle East Journal - Vol. 1-38,
No. 3, August, 1983.

41 Adeniyi, Oroge,
"Egypt and the Nile Valley", Historical
Society of Nigeria, Longman, London, 1977.

42 Ammat, H.M.,
"Growing up in an Egyptian Village;
a case study of Silwa Village of Aswan",
University of London Press, London, 1954.

43 Amin, Galal,
"The Egyptian Economy and the Revolution",
in P.J. Vatikiotis (ed): "Egypt since the
Revolution", Praeger Publishers, New York, 1966.

44 Arminjon, P.
"La Situation Economique dl'Egypt",
Paris, 1911.

45 Askar, Gamal & Others,
"The Estimates of Recent Trends in Fertility and Mortality in Egypt", National Academy Press Committee on Population and Demography, Report No. 9, Washington D.C. 1982

45 Audebeau, Ch.,
"L'agriculture Egyptienne a la fin du XVIII, Ciecle, Oct. 1919.

46 Ayubi, Nazih, N.M.,
"Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt",
London, Itheca Press, 1980

47. Ball, J.,
"Problems of the Libyan Desert",
Geographical Journal, 1927

48 Ball, J.,
"Contribution to the Geography of Egypt",
Cario, 1939.

49 Beadnell, H.,
"Dakhla Oasis: its topography and geology",
Cairo, 1901.

50 Beadnell, H.,
"Frafra Oasis: its topography and geology",
Cairo, 1901.

51 Bear, Gabriel.,
"Fellah and Township in the Middle East",
Frank Cass and Co. Ltd., London, 1982.

52 Baines, John & Jamoir Malek,

"Atlas of Ancient Egypt", Phaidon, Oxford, 1980.

53 Business International, S.A. Geneva Report; "Egypt: Business Category to the Middle East", B.I.S.A.C., 1976, Business International Round Table, Cairo, Dec. 1976.

54 Carr, A.M. & Saunders,

"World Population", London, 1936.

55 Choucri, Nazli & Sapriya Lahiri,

"Short-run Energy-Economy Interactions in Egypt, Massachusetts Institute of Technology, World Development, Vol. 12, No.8., August 1984.

56 Cooper, Mark N.

"The Transformation of Egypt", London and Canberra, Croom Helm, 1982.

57 Creswell, K.A.G.,

"Fluctuation in the Population of Irrigated Countries, Man. Vol. XV, 1915.

58 El-Darwsih, M.M.

"Analysis of Some Estimates of Population in Egypt before XIX Century", Egypt Comtempraire, March, 1929.

59 Donald, Mead,

"Growth and Structural Change in Egyptian Economy", Irwin, London, 1967.

60 Elliott - Smith, G.

"The Ancient Egyptians, London, 1923.

61 Embabi, N.

"Structural of Barachan dunes at the Kharga Oasis depresseion", B.S.G.E., Cairo, 1970.

62 Encyclopaedia Britannica,

"Egypt's Arab Republic; in the New Encyclopaedia Britannica, William Benton, London, 1982, PP 449-508.

63 Fisher, W.B.

"The Middle East: a Physical, Social, and Regional Geography", London, Methnen & Co., Ltd., 1971.

64 Flower, Raymond,

"Napoleon to Nasser: the Study of Modern Egypt", London, 1972 c.

65 Geottery, Boumpher,

"Town and Country Tommorrow" London, 1942.

66 Gillespie, Kate,

"The Tripartite Relationship: Government, Foreign Investors and Local Investors, during Egypt Economic Openning", Praeger Studies, Praeger, New York, 1984.

67 Girard, M.,

"Memoire Sur l'agric. Industrie et Commerce de l'Egypt", Description de l'Egypt. Etate Moderne, Paris, 1912, T.II.

68 Graham, Anne, M.S.

"Northeast Africa", in Hodder, B.W. & D.R. Harris's "Africa in Transition", London, Methnen & Co. Ltd., 1972. PP 97-120.

69 Hamdan, G.M.

"Population of the Nile Mid-Delta; Past and Present", Ph.D. Thesis, Reading Univ. Reading, U.K., 1953, Two Volumes.

70 Hamdan, G.M.

"Evolution of Irrigation Agriculture in Egypt: A History of Land Use in Arid Regions, UNESCO Publication Paris, 1961, XVIII.

71 Hansen, Bent & Girgis A. Marzouk,

"Development and Economic Policy in the UAR", North Holland Publishing Co., Amesterdam, 1965.

72 Hansen, Bent,

"Economic Development in Egypt", in Charles A. Cooper & Sidney S. Alexander (eds), "Economic Development and Population Growth in the Middle East", New York, American El-Sevier Publishing Co., 1982.

73 Hartmann, Fernande,

"L'agriculture dans l'ancienne Egypt, Paris, 1923.

74 Hegazi, M.H.M.,

"Rural Settlement and Land use Planning in the Faqus District of Egypt: a Study in Experimental Regional Planning", Ph.D. Thesis, Univ. of Reading, Reading, U.K. , 1968, Two Volumes.

75 Hegazi, M.H.M.,

"River Basin Planning: a case study of the River Nile", United Nations Development Planning Sumposium on: Regional Development, Cairo, March-April 1971.

76 Hegazi, M.H.M.,

"The Ecological Impacts of the Aswan High Dam", United National Development Planning Sumposium on: Regional Development, Cairo,March-April 1971.

77 Huzayyin, S.A.S.

"The place of Egypt in Prehistory, Cairo, 1941.

78 Issawi, Charles,

"Egypt: An Economic and Social Analysis", London, 1946.

79 Jordan, Paul,

"Egypt: The Blackland", Oxford, Phaidon, 1976.

80 El-Khammash, Magdi M.,

"Economic Development and Planning in Egypt", Ph.D. Thesis, Forewarded by Joseph J. Spengler, Praeger, New York, 1968.

81 Kanovsky, Eliyahu,

"The Impact of the six-day war: Israel, the Occupied Territories, Egypt and Jordan", New York, Praeger Publishers, 1970.

82 Kelly, A.C. & A.M. Khalifa and M.N. Khorazaty,

"Population and Development in rural Egypt", Durban N.C., Duke University Press.

83 Landry, A.

"Traite de Demographie", Paris, 1949.

84 Lavy, J.,

"The Economic Embargo of Egypt by the Arab States: Myth and Reality". The Middle East Journal Vol. 38. No.3. Summer 1984. PP 419-32.

85 Lozach, J. & G. Hug,

"L'habitat rural en Egypt, Le Caire, 1930.

86 Lozach, J.

"Le Delta du Nile", Le Caire, 1935.

87 Mbaro, Robert & Samir Radwan,

"The Industrialization of Egypt 1939-73: Policy and Performance", Oxford, Clarendon Press, 1974.

88 Mansour, M. et la

"some of the Economic and Agricultural growth Limitation in Egypt", Misr al-Muasirah No. 386, Oct. 1981, PP 87-103.

89 Memoire Sun les "Finances de l' Egypt depuis les Pnaraons", Memoires Presentees a l' Insititute d' Egypt le Caire, 1924, PP 71-76.

90 Nassar, S.

"The Role of Egyptian Agriculture in the Realization of Food Security", Misr Al-Muasirah, No. 386, Oct. 1981, PP 115-120.

91 Nazem, Abdalla,

"Egypt's Absorptive Capacity during : 1960-1972", International Journal for Middle Eastern Studies, Vol. 16, No. 2, May 1984.

92 O'Brien, Patrick Karl,

"The Revolution in Egypt's Economic System: From private interprise to socialism, 1962-1965, London, Oxford University Press, 1966.

93 Parker, C.
"The Developing Agriculture in the Middle East", edited by K.S. McLachlan, R.M. Burrell, S. Hoyle & C. Parker, Graham & Tortman Limited Publishers, England, 1976, PP 5-25.

94 Report of the National Bank of Egypt,: The 1982-83 Economic and Social Development Plan, The National Bank of Egypt, Economic Bulletine, Vo. 35, No.3, 1982, PP 145-163.

95 Richard's A.,
"Egypt's Agricultural Development 1800-1980", International Journal for Middle Eastern Studies, Vol. 15, No.3, August 1983.

96 Rodney, J.A.W.,
"Egypt's Exports Diversification: Benefits and Constraints", The Developing Economies, Vol.XVII, March, 1984, No. 1, PP 86-101.

97 Savary, J.
"Letter sur l'Egypte", Paris, 1786.

98 Seligman, Charles Gabrail,
"Egypt and Negro Africa: a Study in divine Kinship", New York, A.MS? Press, 1978.

99 Semple, E.C.
"Irrigation and Reclamation in the Ancient Mediterranean World, Annals of the Asscoiation of American Geographers, Vol. XIX, No. 3, Sept. 1929.

100 Seton - Williams, V., & Peter Stocks,
"Egypt", London, Benn, The Blue Guides, 1983.

101 Shafei, A.

"Lake Moeris and Lahun", B.S.G.E., Cairo, 1960.

102 Sharma, R.A.

"New Valley Development in Egypt: National Geographer, (Allahabad), Media, Vol.17, No. 1, June 1982, PP 5-13.

103 Shata, A.,

"Remarks on the regional geologic structure and ground water reservoir at Kharga and Dakhla Oases", B.S.G.E., Cairo, 1961.

104 Sogreah, G.,

"Land Development of the Western Desert Coastal Zone, International Report, Desert Institute, Cairo, 1961.

105 Springborg, R.

"Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Marei: His Clan, Clients and Cohorts", Arabia: Islamic World Review, Vol.25, Sept. 1983.

106 Sutton, L.J.

"Climatic Changes in Egypt", Comptes rendues, Congress International de geographie, Paris, 1931, T.II, lere Fascicule.

107 Vatkiotis, P.J.

"Egypt since the Revolution", Studies on Modern Asia and Africa, No. 7, Papers delivered at a Conference held by the Centre of the Middle Eastern Studies and Oriental and African Studuies, University of London, Sept. 1966, PP 3-195, London, Allan & Unwin, 1968.

فهرســـــت

الصفحـة

رقم الايـــداع
بدار الكتب المصريـــــة
٨٦/٤٤٦١

نحو دراسة في

جغرافية مصر

دكتور محمد حجازي محمد
قسم الجغرافيا - كلية الآداب
جامعة القاهرة

١٩٨٦

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهراني - الفجالة
القاهرة ت/ ٩٠٤٦٩٦